المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

الخطة الاستراتيجية للتعليم

2026 - 2030

وزارة التربية والتعليم





حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



حضرة صاحب السمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني حفظه الله

كلمة معالي وزير التربية والتعليم

يسرّنا أن نضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية للتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام 2026-2030 بوصفها محطة مفصلية في مسيرة الإصلاح التربوي، وترجمة عملية للتوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على الدوام أن التعليم هو حجر الأساس في بناء الإنسان الأردني، والرافعة الأهم لتحديث الدولة وتعزيز تنافسيتها، وتأتي هذه الخطة منسجمة مع رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 التي تضع تنمية الموارد البشرية في صدارة أولوياتها، بوصفها المدخل الرئيس لاقتصاد معرفي منتج وقادر على الاستدامة.

تنطلق هذه الاستراتيجية من تحوّل وطني محوري في النظر إلى التعليم، يقوم على الانتقال من إدارة مراحل تعليمية متفرقة إلى بناء منظومة تعليم وتنمية موارد بشرية موحّدة، تُدار بالسياسات الوطنية، وتُقاس بالأثر، ويُناط تنفيذها الميداني بجهات فاعلة تتمتع بصلاحيات وكفاءة عالية. ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في الحوكمة التربوية، تعزّز وضوح الأدوار بين صنع السياسة والتنظيم والتنفيذ وضمان الجودة، بما يرفع كفاءة النظام ويعزّز قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية وسوق العمل.

وفي هذا السياق، تؤكد الخطة أن التعليم في عالم اليوم لم يعد مجرد نقل للمعرفة، بل مشروع وطني متكامل يتقاطع مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستهدف إعداد طلبة يمتلكون مهارات التفكير النقدي، والابتكار، والريادة، وقادرين على الاندماج الفاعل في الاقتصاد والمجتمع. ومن هنا، صُمّمت الاستراتيجية لتكون مواكبة للتوجهات العالمية في تطوير التعليم، وداعمة للعدالة وتكافؤ الفرص، وقادرة على تعزيز مرونة النظام التعليمي واستدامته في مواجهة الأزمات والتحولات المتسارعة.

وتقوم الخطة على أربعة مجالات رئيسة مترابطة تشكّل المسار التعليمي الوطني، وهي: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، ضمن رؤية تكاملية تضمن استمرارية التعلم وجودة مخرجاته، وتتقاطع هذه المجالات مع محاور استراتيجية عابرة تمثل جوهر التحول المنشود، أبرزها: التعليم الدامج، والتحول الرقمي، وتخضير التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء الجاهزية لإدارة الأزمات، بوصفها مرتكزات سياساتية فاعلة تُدمَج في مجالات العمل التربوي جميعها.

وتؤكد الخطة أن الاستثمار في الطفولة المبكرة هو الأساس الأكثر استدامة في بناء رأس المال البشري، وأن تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي يشكّل الضمانة الحقيقية لمخرجات تعليمية قادرة على المنافسة، وتضع التعليم المهني والتقني في قلب التحول الاقتصادي، بوصفه أداة رئيسة لسدّ الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وتعزيز الإنتاجية والريادة، ويأتي التعليم العالي داعمًا لهذا

المسار، من خلال تعظيم دور البحث العلمي والابتكار، ورفع أداء الأردن في مؤشر المعرفة العالمي، وتعزيز مكانته إقليميًّا ودوليًّا. وتتكامل هذه التوجهات مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما التعليم الجيد، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والابتكار، والشراكات، بما يعكس التزام الأردن بمواءمة سياساته التعليمية مع أولوياته الوطنية والتزاماته الدولية.

إن هذه الخطة ليست وثيقة تنظيمية فحسب، بل التزام وطني ومسؤولية تشاركية، تتطلب تكاتف جهود المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، والأسر الأردنية، لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام. ونحن إذ نطلق هذه الاستراتيجية، نؤكد أن التعليم سيبقى في صدارة الأولويات الوطنية، وأننا ماضون بعزيمة وإرادة في تنفيذها، بما يرسّخ مكانة الأردن دولةً رائدة في التعليم والمعرفة. ونسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير الأردن وأبنائه، وأن يجعل هذه الخطة خطوة متقدمة على طريق الإصلاح والتحديث، في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة لمولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وزيـــر التربيـــة والتعليـــم

الأستاذ الدكتور عزمي محافظة

جدول المحتويات

جدول المحتويات 6

كلمة معالي وزير التربية والتعليم 4

قائمة الاختصارات 10

1. مقـــدمـــــة 12

2. ملخص تحليل قطاع التعليم (ESA) المتوائم مع رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033 16

2.1. المقدمة 17
2.2. الطفولة المبكرة في الأردن 21
2.3. التعليم الأساسي والثانوي 23
2.4. التعليم المهني والتقني (TVET) 25
2.5. التعليم العالي 28
الخلاصة والتوجهات السياسية 29
المراجع 29

3. الرؤية، والأولويات المرتبطة بالسياسات، والأهداف 30

3.1. مقدمة 31
3.2. الرؤية والرسالة والقيم الأساسية والأهداف 31
3.3. إطار السياسة الحالية 32
3.4. رؤية التحديث الاقتصادي 2023 - 2033 (EMV) 32
3.5. الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاعات 34
3.5.1. الالتزامات الدولية 35
3.6. نظرية التغيير (ToC) 37
3.6.1. الرسالة والقيم ركيزةً للتغيير 38
3.6.2. نقطة البداية: القضايا ذات الأولوية 38
3.6.3. افتراضات نظرية التغيير: ما يجب أن يتوفر 39
3.6.4. مسارات نظرية التغيير: كيف سيحدث التغيير؟ 39
3.6.5. مخرجات ESP: كيف يبدو النجاح على المدى المتوسط؟ 41
3.6.6. النتائج متوسطة الأجل 41
مؤشرات الأداء الرئيسة على مستوى قطاع التعليم 42

4. المجالات ذات الأولوية 46

مقدمة 47

4.1. الطفولة المبكرة 48

4.1.1. القضايا ذات الأولوية 48

4.1.2. الأسباب الرئيسة 49

4.1.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة 50

4.1.3.1. المكون 1: الوصول المستدام 51

4.1.3.2. المكون 2: الجودة 52

4.1.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام 53

4.1.3.4. المكون 4: التحول الرقمي 53

4.2. التعليم الأساسي والثانوي 54

4.2.1. القضايا ذات الأولوية 54

4.2.2. الأسباب الرئيسة 54

4.2.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة 55

4.2.3.1. المكون 1: الوصول المستدام 57

4.2.3.2. المكون 2: الجودة 58

4.2.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام 59

4.2.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي 60

4.3. التعليم المهني والتقني 61

4.3.1. القضايا ذات الأولوية 61

4.3.2. الأسباب الرئيسة 61

4.3.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة 62

4.3.3.1. المكون 1: الوصول المستدام 63

4.3.3.2. المكون 2: الجودة 64

4.3.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام 65

4.3.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي 67

4.4. التعليم العالي 68

4.4.1. القضايا ذات الأولوية 68

4.4.2. الأسباب الرئيسة 68

4.4.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة 69

4.4.3.1. المكون 1: الوصول المستدام 69

4.4.3.2. المكون 2: الجودة 70

4.4.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام 71

4.4.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي 72

5. التكاليف والتمويل 74

5.1. منهجية حساب تكاليف الخطة التشغيلية المتعددة السنوات والمعايير الرئيسية: 75
5.2. تفصيل التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم 77
5.2.1. توزيع التكلفة التقديرية للخطة حسب المجال وبرنامج دعم النظام 77
5.2.2. هيكل التكاليف التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم حسب المجال وطبيعة الإنفاق 79
5.2.3 التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم حسب مكونات المجالات والبرامج الفرعية لبرنامج دعم النظام 81
5.3. الفجوة التمويل المقدرة 84
5.3.1. فجوة التمويل المقدّرة في النفقات الرأسمالية 85
5.4. ملاحظة ختامية واستراتيجية سد الفجوة التمويلية 87
المرفق 88

6. المتابعة والتقييم والتعلم 90

مقدمة 91
6.1. المبادئ الاسترشادية لنظام المتابعة والتقييم 92
6.2. الأدوات والأدوار والمسؤوليات الرئيسة للمتابعة والتقييم والتعلم 93
6.3. استراتيجية إدارة البيانات 95
6.4. العمليات الرئيسة والجدول الزمني 96
6.4.1. المتابعة ربع السنوية/ الفصلية: 96
6.4.2. التقرير السنوي للمتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية للتعليم والمراجعة السنوية المشتركة: 96
6.4.3. مراجعات الخطة النصفية والنهائية 97
الملاحق 97

7. ترتيبات الشراكة والتنسيق والتنفيذ 98

مقدمة 99
7.1. نظرة عامة إلى شراكات الخطة الاستراتيجية للتعليم وهيكل التنسيق..... 100
7.2. اختصاصات هياكل الشراكة والتنسيق..... 102
7.3. ترتيبات التنفيذ..... 103

الملاحق 104

1.الخطة التشغيلية متعددة السنوات 106
2. مصفوفة النتائج 107
3. استراتيجية المخاطر وتخفيف أثرها..... 138
4. برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي..... 141

قائمة الاختصارات

ECED	التعليم والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة
ECIS	نظام معلومات الطفولة المبكرة
EMV	رؤية التحديث الاقتصادي
ESA	تحليل قطاع التعليم
GER	معدل الالتحاق الإجمالي
HEAC	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها
HCD	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
HRD	تنمية الموارد البشرية
KG2	السنة الثانية من رياض الأطفال
MOE	وزارة التربية والتعليم
NCFA	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NER	معدل الالتحاق الصافي
QRF	مؤسسة الملكة رانيا
SSP	برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي
TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني
UNCEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
VTC	مؤسسة التدريب المهني



الفصل الأول:

مقـــدمـــــــة

تنفّذ الحكومة الأردنية منذ عام 2022 حزمة إصلاحات شاملة في القطاع العام؛ تماشيًا مع **رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033)** التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. وقد شملت هذه الإصلاحات تغييرات رئيسة في قطاع التعليم هدفت إلى توحيد أطر السياسات، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الخطط والبرامج وتطوير منظومة التعلم مدى الحياة.

ويُعدّ قطاع التعليم أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي ضمن ركيزة رأس المال البشري في رؤية التحديث الاقتصادي؛ إذ يتمثّل الهدف الاستراتيجي في تطوير وإعداد المواهب الوطنية بما يلبّي احتياجات المهارات المستقبلية، ويدعم متطلبات سوق العمل، ويسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. وعليه، يُشكّل التعليم عنصرًا محوريًّا في توفير العمالة الماهرة والمواطنين المؤهلين القادرين على دعم قطاعات النمو الأخرى، وتعزيز التنمية الوطنية والتنافسية.

ومع اقتراب انتهاء العمل بالخطة الاستراتيجية للتعليم 2018-2025، أجرت وزارة التربية والتعليم (Ministry of Education - MoE) تحليلًا شاملًا لقطاع التعليم (Education Sector Analysis - ESA)، استند إلى منهجية قائمة على الأدلة، وقد شمل هذا التحليل المراحل التعليمية جميعها، من التعليم المبكر ورياض الأطفال، مرورًا بالتعليم الأساسي والثانوي، وصولًا إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم المهني والتقني. وقد لُخِّصت مخرجات هذا التحليل الشامل بإيجاز في الفصل الثاني، وأسهمت نتائجه بشكل مباشر في صياغة الخطة الاستراتيجية للتعليم للأعوام 2026-2030.

وتتوافق الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على «ضمان تعليم شامل وعادل وعالي الجودة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، وتدمج الخطة أولويات رؤية التحديث الاقتصادي خاصة ما يتعلق بتعزيز الحوكمة، والارتقاء بجودة التعليم، والتحول الرقمي المستدام وبناء نظام تعليمي مرن وقادر على التكيُّف، وتوافقها وتقاطعها مع الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج.

تستند الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026–2030 إلى هيكل سياسات وطني ودولي متماسك يوجّه جهود الأردن في تطوير رأس المال البشري، والتحول الرقمي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والوصول والشمول، والاستدامة البيئية، وإدارة مخاطر الأزمات. ويضمن هذا الإطار الاتساق والتكامل والمساءلة على مستوى قطاع التعليم ككلّ.

يقدّم الفصل الثالث نظرة عامة إلى إطار السياسات المُعتمَد، ونظرية التغيير العامة للخطة الاستراتيجية للتعلم 2026-2030، إلى جانب الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسة على مستوى القطاع التي اعتُمدت لمتابعة التقدُّم نحو تحقيق الهدف العام للخطة.

وقد شُكّلت أربع مجموعات صياغة تقنية لتطوير مجالات الأولوية بما ينسجم مع الركائز الأربع لرؤية التحديث الاقتصادي، وهي: التعليم في مرحلة الطفولة المُبكِّرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، وتُعرَض مجالات الأولوية، ومُكوِّناتها وأنشطتها الرئيسة بالتفصيل في الفصل الرابع.

ويتزامن اختتام الخطة الاستراتيجية للتعليم 2018-2025 مع تنفيذ فعّال للإصلاح المؤسسي الشامل الذي من شأنه إعادة تشكيل النظام الكامل لقطاع التعليم وحوكمته وإدارته خلال السنوات القادمة. وفي هذا السياق، أُعدّت الملحقات التشغيلية للخطة الاستراتيجية بما في ذلك: الخطة التشغيلية متعددة السنوات، وإطار المتابعة والتقييم (الوارد في الملحقات)؛ بهدف دعم التحديث المنتظم، وضمان المرونة التنفيذية، مع الحفاظ على التوجّه الاستراتيجي العام للخطة.

وتشكّل الخطة التشغيلية متعددة السنوات الأساس لاستراتيجية التكلفة والتمويل للخطة الاستراتيجية، وهي معروضة في الفصل الخامس.

ويضمن إطار نتائج الخطة الاستراتيجية (المعروض في الفصل السادس) توافق مؤشرات الخطة وأهدافها مع مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، وكذلك مع مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة،

وتضمن آليات المتابعة والتقييم والتعلم التي طُوّرت في هذا الفصل بناء نظام متابعة وتقييم فاعلة تأخذ في الحسبان الانتقال التدريجي للأدوار والمسؤوليات إلى المديريات الجديدة في وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية مستقبلًا.

وتبني ترتيبات الشراكة والتنسيق والتنفيذ الواردة في الفصل السابع على الخبرات المتراكمة والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة، وتقترح آليات تنفيذية أكثر تفصيلًا تشغيليًّا ومرونة تتيح التحديث المستمر مع تقدّم مسار الإصلاح المؤسسي.

عملية تطوير الخطة الاستراتيجية للتعليم

تمّت هيكلة عملية تطوير الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 وفق مبدأين متكاملين، هما: الملكية الوطنية، والنهج التشاركي.

وقد قادت وزارة التربية والتعليم عملية تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة بما ضمن الملكية الكاملة وتعزيز المساءلة المؤسسية، وتولّت لجنة متخصصة الإشراف على عملية التنسيق العام، في حين نفذت فرق فنية متخصصة ضمّت موظفين وموظفات من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وبدعم من خبراء وطنيين ودوليين، مختلف مراحل الإعداد والصياغة.

ولضمان الشمولية والصرامة المنهجية، اعتُمدت آلية حوكمة منظمة اشتملت على ما يأتي:

- **اللجنة العليا:** يرأسها معالي وزير التربية والتعليم، وتولّت الإشراف الاستراتيجي العام، والتحقق من سلامة القرارات المحورية المتعلقة بالخطة.
- **اللجنة الاستشارية:** تابعت سير العمل، وأسهمت في تسهيل ورش العمل، وضمان مواءمة مخرجات الخطة مع أولويات وزارة التعليم وسياساتها.
- **مجموعات الصياغة الفنية:** شُكّلت أربع مجموعات فنية لتطوير مجالات الأولوية، بمشاركة قيادات عليا من وزارة التربية والتعليم وخبراء فنيين وممثّلين عن وزارات (مثل وزارة الاقتصاد الرقمي، ووزارة العمل) ومؤسسات حكومية أخرى وشركاء تنمويين، وأقسام متخصصة (مثل قسم النوع الاجتماعي والشراكات الاستراتيجية) لدمج موضوعات عابرة للمجالات كافة، مثل: المساواة بين الجنسين، والشمول، ومرونة المناخ، والتحول الرقمي. ويرأس كل مجموعة صياغة فنية في كل مجال رئيس من مستوى مديري الإدارات في وزارة التربية والتعليم بوصفه قائدًا مسؤولًا عن تسهيل المناقشات خلال الورشة، يساعده في ذلك مُقرّر واحد.
- **اللجنة المالية:** تولّت إعداد التكلفة التفصيلية لأنشطة الخطة الاستراتيجية وضمان مواءمتها مع أطر الإنفاق متوسطة الأجل وربطها بأهداف التنمية المستدامة والبرامج الحكومية متوسطة المدى.
- **فريق المتابعة والتنسيق:** تولّى دعم فرق الصياغة الفنية وتقديم المدخلات الفنية اللازمة، وضمان التنسيق والمتابعة بين ورش العمل ومختلف مراحل التطوير.
- **فريق التحرير اللغوي:** تولّى دمج وتحرير مخرجات العمل كافة بهدف تحقيق الاتساق والتوافق العام في مختلف أجزاء الوثيقة.

لقد طُوّرت الخطة الاستراتيجية للتعليم من خلال عملية **تشاركية** شاملة قادتها وزارة التربية والتعليم، وشملت:

- جلسات عمل تقنية ومناقشات موضوعية **متخصصة.**
- مشاورات وطنية ودون وطنية؛ لضمان تمثيل المحافظات والمناطق التعليمية جميعها.

بدأت عملية تطوير الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 بحوار سياسي رفيع المستوى في شهر تموز/ يوليو 2025، بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي العام للعملية. وخلال الفترة الممتدة من آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر 2025، صيغَ الإطار الاستراتيجي للخطة بشكل تدريجي من خلال سلسلة من أربع ورش عمل رئيسة، بمشاركة واسعة من مديري الوزارة والفرق الفنية المتخصصة، التي تولّت تصميم المُكوِّنات التكتيكية والتشغيلية للخطة، وذلك تحت إشراف مستمر مع تلقّي تغذية راجعة منتظمة من الجهات السياساتية المعنية.

وأُجريت استطلاعات رأي إلكترونية استهدفت مديريات التربية والتعليم في مختلف أنحاء المملكة طوال مراحل إعداد الخطة، وقد أسهمت مدخلات أصحاب المصلحة على المستوى المحلي في تصميم الخطة الاستراتيجية، بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية والأولويات المحلية.

وتستند استراتيجية المخاطر والتخفيف، الواردة في الملحق، إلى نتائج المسح الاستشاري الثاني، وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة المرتبطة بتنفيذ الخطة وتحليلها.



الفصل الثاني:

ملخص تحليل قطاع التعليم (ESA) المتوائم مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033-2023

2.1. المقدمة

يُعدّ نظام التعليم وتنمية المهارات في الأردن في صميم «رؤية التحديث الاقتصادي» (2023–2033)، التي تهدف إلى بناء قوة عاملة منتجة ومؤهلة لمتطلبات المستقبل، قادرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ويغطّي قطاع التعليم في الأردن منظومة متكاملة تبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي، مرورًا بالتعليم المهني والتقني (TVET) وصولًا إلى التعليم العالي. وتشكل هذه المراحل مجتمعة الأساس لرأس المال البشري في المملكة الأردنية الهاشمية. ويُصنَّف مستوى التنمية البشرية في الأردن ضمن المستويات المرتفعة، وهو قابل للمقارنة مع عدد من الدول الأخرى في المنطقة، إذ سجّل مؤشر التنمية البشرية (HDI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022 قيمة بلغت نحو 0.736، وهي قريبة من قيم دول عربية أخرى، مثل: الجزائر، ومصر، وتونس.

أُجري تحليل لقطاع التعليم (ESA) في عام 2024 بهدف تقديم نظرة شاملة إلى واقع النظام التعليمي في الأردن، والقضايا ذات الأولوية التي يتعامل معها. ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن قطاع التعليم في المملكة، إلى جانب التحديات الرئيسة المرتبطة به. وفقًا لتحليل ESA، يُظهر الأردن واحدًا من أدنى معدلات المشاركة في القوى العاملة عالميًا، مع وجود فجوات كبيرة بين الجنسين في المشاركة بسوق العمل. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن (للجنسيات كافّة) منخفض، وهو مشابه للمعدلات المُسجَّلة في سوريا والعراق. ووفقًا لأحدث مسح للقوى العاملة في الأردن، فإن واحدًا فقط من كل ثلاثة أردنيين (33 %) ممن تزيد أعمارهم على 15 عامًا كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل في عام 2023. ويخفي هذا المتوسط فجوة كبيرة بين الجنسين، إذ بلغت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 53 %، مقابل 14 % فقط بين النساء الأردنيات (دائرة الإحصاءات العامة، 2024ب). وتعزى هذه الفجوة إلى مجموعة من العوامل، منها: الأعراف الثقافية، ومحدودية خدمات رعاية الأطفال، ونقص ترتيبات العمل المرنة، إضافة إلى ظروف العمل غير الملائمة (منظمة العمل الدولية، 2023).

من منظور العدالة والإدماج الاجتماعي، ما تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين تشكّل عائقًا أمام تقدُّم النساء في الأردن؛ ففي عام 2022، بلغ مؤشر التنمية البشرية للإناث 0.662، مقارنة بـ 0.767 للذكور. وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين مؤشري الذكور والإناث خلال العقدين الماضيين. ووفقًا لأحدث «مسح القيم العالمية» (2017–2022)، فإن ما يقارب جميع الأردنيين (98.5%) لديهم تحيُّزات جندرية في مجال واحد على الأقل، و92.3 % عند النظر إلى مجالين أو أكثر. ورغم أن التحيز الجندري في التعليم يُعدّ أقل نسبيًا، فإنه لا يزال موجودًا لدى 24 % من المستجيبين.

تُعد مستويات الفقر منخفضة نسبيًا، لكنها أظهرت مؤشرات على الارتفاع في السنوات الأخيرة. وتزداد احتمالية معاناة الأسر الأكثر فقرًا في المناطق الريفية وفي إقليم الوسط (دائرة الإحصاءات العامة، 2023). أما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، فما تزال القدرة على تقدير أعداد الأطفال والشباب منهم محدودة. وتبدو معدلات الإعاقة منخفضة، رغم أن بيانات المسوح تشير إلى زيادة طفيفة عبر السنوات. وأظهر «مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن» لعام 2023 أن 4% من أفراد الأسر الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات فأكثر يواجهون صعوبة كبيرة أو غير قادرين على أداء وظائفهم في مجال واحد على الأقل (دائرة الإحصاءات العامة، 2024أ). ووفقًا لبيانات «التعداد العام للسكان والمساكن» لعام 2015، فإن 79 % من الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن لا يتلقّون أي شكل من أشكال التعليم (دائرة الإحصاءات العامة، 2018).

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تأثّر مسار التنمية في الأردن بشدة بالصدمات الخارجية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية عام 2008، وجائحة كوفيد- 19 (2020–2021)، والنزاعات الإقليمية التي بدأت عام 2011 وما زالت مستمرة حتى الآن. وقد أدت هذه الأحداث إلى تعطيل التجارة، وتسبّبت في تدفُّق نحو 1.3 مليون لاجئ سوري إلى البلاد، مما فرض ضغوطًا إضافية على الموارد الطبيعية المحدودة والخدمات في الأردن. وفي قطاع التعليم، أدى انتشار جائحة كوفيد- 19 إلى تعطيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، مما أعاق التقدم وأثّر في الأداء العام. ونتيجة لذلك، تم تمديد الخطة من الفترة 2018–2022 إلى عام 2025.

ومع ذلك، تعمل الحكومة الأردنية بشكل استباقي على التخفيف من تأثير الأزمات العالمية والإقليمية داخليّاً، لا سيما التغير المناخي. ففي عام 2021، اعتُمدت الخطة الوطنية للتكيُّف مع تغير المناخ في الأردن، وفي العام التالي صدرت السياسة الوطنية لتغير المناخ في المملكة الأردنية الهاشمية 2022–2050 (وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022). وتُعدّ الاستدامة البيئية أيضًا ركيزة أساسية في رؤية التحديث الاقتصادي التي تضع ضمن محركات النمو في الأردن تطوير الاقتصاديات الخضراء، وتحسين استدامة الموارد الطبيعية، وحماية الأمن الغذائي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022أ). لذلك، تُعدّ استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية 2023–2030 خارطة طريق مهمة لتعزيز فهم مشترك لمخاطر الكوارث الحالية، وتقييم النظام القائم للحد من المخاطر وقدرته على تحقيق أهداف الحد من الكوارث.

يُعدّ التعليم في الأردن عاملًا محوريّاً للنمو ضمن الإطار الوطني للتنمية ورؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033، المبنية على خطة الأردن 2025 والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وتستند إصلاحات التعليم، المُوجَّهة بواسطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016–2025 والخطة الاستراتيجية للتعليم 2018–2025، إلى تحسين الجودة والوصول إلى التعليم وضمان توافقه مع احتياجات سوق العمل.

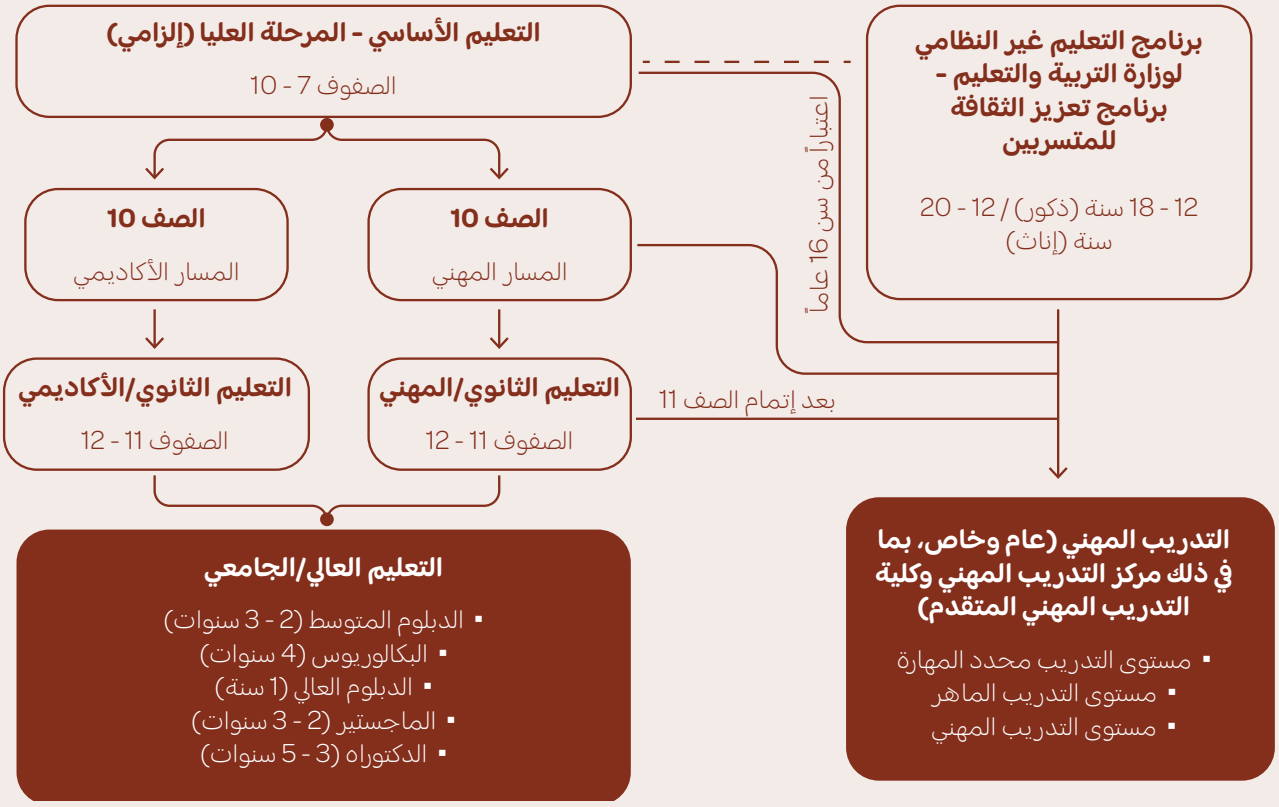
وتقوم رؤية التحديث الاقتصادي على ركيزتين استراتيجيتين، هما: النمو الاقتصادي المتسارع وتحسين جودة الحياة، مع اعتماد الاستدامة مبدأ أساسيّاً. ويُدعَم التنفيذ عن طريق خطة النمو الاقتصادي 2018–2022 والبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023–2025، الذي يحدد الأولويات والأهداف والاستثمارات لثمانية محركات رئيسة للنمو، بما في ذلك التعليم، لتحقيق أهداف التنمية طويلة المدى للأردن بحلول عام 2033 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022ب).

ينقسم النظام التعليمي الرسمي في الأردن إلى ثلاثة قطاعات رئيسة، هي:

1. **التعليم العام لمدة تصل إلى 14 سنة حدّاً أقصى، بما في ذلك رياض الأطفال، والمرحلتان الأساسية والثانوية، مع وجود مسارين في التعليم الثانوي: أكاديمي، ومهني.**
2. **التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET).**
3. **التعليم العالي.**

تُدار مرحلة رياض الأطفال بشكل مشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية (MOSD) ووزارة التربية والتعليم (MoE)، أما إدارة التعليم المدرسي فتقع ضمن مسؤولية وزارة التربية والتعليم، في حين يشرف على التعليم العالي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MoHESR). وقد أعلنت الحكومة الأردنية عن خطط لدمج الوزارتين (MoE وMoHESR) تحت مسمّى وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية (MoEHRD)؛ للإشراف على كامل القطاع، كما هو موضح في المخطط الآتي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022، ص. 38، 60).

الشكل 1. نظام التعليم ومسارات التعلم في الأردن



يشهد الأردن تحسُّنًا ملحوظًا في مستويات التحصيل التعليمي، وإن كانت الفرص لا تزال غير متكافئة بين مختلف الفئات؛ ففي عام 2023، بلغ متوسط سنوات التعليم المكتملة لدى سكان الأردن، ذكورًا وإناثًا، عشر سنوات، وهو ما يعادل ضعف ما كان عليه في عام 1990. وقد وفّر «مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن» لعام 2023 (JPFHS) بيانات حول التحصيل التعليمي (عدد سنوات الدراسة) للأفراد في الأسر ممن تبلغ أعمارهم 6 سنوات فأكثر، إذ أظهرت النتائج أن متوسط سنوات الدراسة ارتفع بين عامي 1990 و2023، من 5.3 إلى 10.0 للنساء، ومن 6.2 إلى 9.7 للرجال.

وتوضح البيانات زيادة واضحة في مستويات التحصيل التعليمي من أقل خمسين بالمئة اقتصاديّاً (6.5 للإناث، 6.7 للذكور) إلى أعلى خمسين بالمئة اقتصاديّاً (12 للإناث، 11.9 للذكور)، مع فروق جندرية طفيفة فقط عبر الفئات جميعها. وتُظهر المناطق الحضرية مستويات تعليمية أعلى قليلًا (10 للإناث، 9.7 للذكور) مقارنة بالمناطق الريفية (9.2 للإناث، 9.6 للذكور)، حيث سجلت الإناث في الريف أدنى مستويات التحصيل التعليمي. أما التباينات الإقليمية فهي صغيرة نسبيّاً، مع ارتفاع طفيف في إقليم الوسط (دائرة الإحصاءات العامة، 2024أ).

وفي السنوات الأخيرة تطورت السياسات الخاصة بقبول الطلبة ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية؛ وذلك ضمن السياسة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية التي تؤكد أن للشخص ذي الإعاقة الحق الكامل في التعليم؛ وهذا ما ترجمه «قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، الذي بدوره أسهم في زيادة التحاق الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية، حيث أسهمت الجهود المشتركة بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشركاء الدوليين في تهيئة العديد من المدارس وتمكينها في مختلف المحافظات (الرجوع للرقم مُحدث من قبل مديرية برامج الأشخاص ذوي الإعاقة/ وزارة التربية والتعليم)، بالإضافة إلى ما نُفذ من مشروع تحويل الأكاديمية الملكية للمكفوفين مدرسة عبدالله بن أم مكتوم إلى مدرسة دامجة مُتخصصة بالإعاقة البصرية وما تبعه من تهيئة 15 مدرسة حكومية لتصبح مدارس دامجة مُتخصصة بالإعاقة البصرية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لـ13 مدرسة حكومية وخاصة مُتخصصة بالإعاقة البصرية، واستحداث غرف إعاقة

ذهنية في عدة مدارس حكومية. وبناء عليه، تحسنت الفرص التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة في الأردن؛ إذ كانوا يتلقون التعليم عادة في مدارس متخصصة ومنفصلة. ففي عام 2023/2022، بلغ عدد مراكز التعليم الخاص 110 مراكز، و95 مدرسة متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، منها 10 مدارس للصمّ ومدرسة واحدة للمكفوفين. وتسير جهود الدمج الكامل للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس العادية قدمًا. وبدءًا من عام 2025، صُنّفت 359 مدرسة عامة في الأردن مدارس رائدة شاملة، مصممة ومجهزة خصيصًا لتقديم الخدمات الأساسية للطلبة ذوي الإعاقة.

لذا، يسعى ذلك الفصل إلى تقديم نظرة عامة على الإنجازات الرئيسة والتحديات الناشئة في كل مرحلة من مراحل التعليم (التعليم المبكر وتنمية الطفولة (ECED)، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، والتعليم العالي) مع التركيز على الأولويات الاستراتيجية المتوافقة مع إطار رؤية التحديث الاقتصادي (EMV).

2.2. الطفولة المبكرة في الأردن

يُنظَر إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الأردن على أنه حجر الزاوية للتعلم مدى الحياة وأولوية استراتيجية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033. تركّز السياسات الوطنية على الوصول العادل، وتحسين الجودة، وتعزيز التنسيق المؤسسي لضمان حصول الأطفال جميعهم، لا سيما من الفئات الأكثر عرضة للإقصاء، على تجارب تعليمية مبكرة عالية الجودة تُعِدّهم للالتحاق بالتعليم النظامي. وفي إطار التزام الأردن في قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم 2022 (TES)، أكد الأردن على توفير التعليم في مرحلة رياض الأطفال ليكون مجانيّاً وإلزاميّاً وشاملاً للجميع، على أن يُطبَّق ذلك تدريجيّاً وفقاً للقدرات، مع إلزامية الصف الثاني (KG2) بمجرد قدرة النظام على استيعاب الأطفال كافة.

وشهد الوصول إلى التعليم المبكر، خصوصًا مستوى 2KG، توسُّعًا ملحوظًا، ففي العام الدراسي 2023/2022، بلغ عدد الطلبة الملتحقين برياض الأطفال 162071، منهم 59.4% (96,202) في المدارس الخاصة، مقارنة بـ 77.9% في 2015. ويُعزى ذلك إلى النمو السريع في التسجيل في المدارس الحكومية (14.5% سنويّاً مقابل 1% سنويّاً في المدارس الخاصة بين 2015 و2023). وقد وصل تسجيل KG2 إلى 135508 أطفال في 2023/2022، مقارنة بـ 90304 في 16/2015، مدعومًا بفصول جديدة في القطاع العام وشراكات مع مزودي التعليم المجتمعي والخاص. وتلتزم وزارة التربية والتعليم بتحقيق التسجيل الشامل في KG2 بحلول 2033، كما هو محدد في رؤية التحديث الاقتصادي. أما بالنسبة لمرحلة KG1، فقد أظهرت مؤشرات أولية التقدم فيها، إذ أثبتت برامج تجريبية بدعم من اليونيسف ومؤسسة الملكة رانيا (QRF) إمكانية التوسع بنماذج حضانات مجتمعية منخفضة الرسوم، تعزز الإدماج وتصل إلى الأسر الريفية وذات الدخل المحدود بما يراعي تكافؤ الفرص بين البنين والبنات.

واعتمد الأردن الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة 2023–2030، التي تغطي التعليم والصحة والتغذية والخدمات الوقائية، وتعزز التنسيق متعدد القطاعات تحت إشراف المجلس الوطني لشؤون الأسرة (NCFA). وعُزّزت الجودة من خلال إطار منهاج رياض الأطفال الوطني 2018 وتوسيع برامج تدريب المعلمين والمعلمات، حيث دُرّب أكثر من 3000 معلم ومعلمة في مجالات تربية الطفل، والتعلم من خلال اللعب، والتقييم التكويني. وأظهرت تقييمات وحدة جودة التعليم والمساءلة (EQAU) تحسنًا في التفاعلات الصفية وبيئة التعلم مقارنةً بخط الأساس في 2017.

وقد عززت إصلاحات الحوكمة القدرة المؤسسية في هذا السياق، إذ نُقِلت إدارة رياض الأطفال من وزارة التنمية الاجتماعية إلى وزارة التربية والتعليم في 2017، مُوحِّدةً الإشراف على التعليم المبكر العام، ومُحسِّنة عمليات التنظيم والترخيص للمزودين الخاصين والمجتمعيين. ويجري تطوير أدوات متابعة جديدة مثل نظام معلومات الطفولة المبكرة (ECIS) لمتابعة التسجيل ومؤهلات المعلمين والمعلمات وجودة التعلم على مستوى المملكة.

ومع هذه الإنجازات، يواجه قطاع الطفولة المبكرة تحديات هيكلية وعدالة تعليمية، أبرزها: محدودية قدرة المدارس الحكومية على تلبية الطلب المتزايد، خاصة لمرحلتي KG1 وKG2. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن النظام يستوعب حاليّاً نحو 80% فقط من الأطفال المؤهلين لـKG2، ما يترك حوالي 33000 طفل بلا تعليم رسمي قبل المدرسة، مع تركُّز النقص في المناطق الريفية وبين اللاجئين، حيث يندر التعليم العام، وتكون الحضانات الخاصة غير ميسورة التكلفة، علاوة عن الفجوات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

تحدٍّ آخر يتعلق بضعف اكتساب المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتجارب التعليمية المبكرة. إذ تشير التقييمات الوطنية للتعلم إلى أن أكثر من 50% من الأطفال بعمر 10

سنوات لا يستطيعون القراءة وفهم نصوص مناسبة لأعمارهم، حيث تصل نسبة القرائية بين الإناث إلى 42.8% في حين تصل إلى 37.2% بين الذكور، كما أن نتائج الحسابات الأولية ضعيفة. وتسهم هذه الفجوات التعليمية في التأخر الأكاديمي، وخطر التسرب المبكر، وتعزيز الصور النمطية الاجتماعية والإقصاء، خصوصًا بين الأولاد والمتعلمين المهمشين.

تبرز الحاجة أيضاً إلى مراجعة فعالية ممارسات التدريس في رياض الأطفال والصفوف المبكرة للتعليم الأساسي ومواءمتها مع المناهج المقررة. إذ يواجه المعلمون والمعلمات تحديات في جودة التعليم والتطوير المهني، مع نقص الشهادات الرسمية للعديد منهم، وارتفاع معدل دورانهم بسبب انخفاض الرواتب، ونقص الفرص المستمرة للتطوير المهني، مما يحد من تنفيذ التربية المبنية على اللعب والدمج الفعال.

تؤثر القيود المتعلقة بالبنية التحتية والموارد في جودة التعليم، إذ إن العديد من فصول رياض الأطفال، خاصة في المدارس الحكومية، موجودة في مساحات مُعاد استخدامها وليست مُصمَّمة للأطفال الصغار. وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم لعام 2023 إلى أن نحو 40% من الصفوف الحكومية بحاجة إلى ترميم أو تحديث؛ لتلبية معايير السلامة والتعلم. كما تحد الفجوات في البيانات والمتابعة من تنفيذ السياسات، إذ لا يزال نظام معلومات الطفولة المبكرة قيد التطوير، في حين تظل البيانات الإدارية الحالية مُجزَّأة بين وكالات متعددة، مما يحد من القدرة على متابعة المشاركة والجودة والنتائج بشكل شامل.

يُظهر قطاع التعليم المبكر والتنمية الطفولة في الأردن التزامًا واضحًا وتقدُّمًا ملموسًا نحو تحقيق تعليم مبكر شامل وعالي الجودة. وقد أسهمت الجهود المؤسسية، وتوسيع الوصول، والمبادرات الجديدة في المناهج وتدريب الكوادر التعليمية في بناء أساس أقوى للتعليم المبكر. ومع ذلك، تظل القيود على الطاقة الاستيعابية، والفجوات في تكافؤ الفرص، وضعف النتائج التعليمية الأساسية عوائق أمام تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي. ولتحقيق التسجيل الشامل في KG2 بحلول 2033 وتحسين التعلم في الصفوف المبكرة، سيكون من الضروري الاستثمار المستمر في التعليم العام، وتعزيز احترافية كوادر الطفولة المبكرة، وتطوير أنظمة متابعة قوية. وسيكون تعزيز الاستمرارية بين مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي، مع التركيز على الفئات الأكثر عُرضة للإقصاء، أمرًا حاسمًا لضمان أن يبدأ كل طفل في الأردن تعليمه مستعدًا للتعلم والنجاح والمساهمة في رؤية التنمية الوطنية طويلة الأمد.

2.3. التعليم الأساسي والثانوي

حقق نظام التعليم الأساسي والثانوي في الأردن تقدمًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، لا سيما في مجالات الالتحاق والمساواة بين الجنسين، والكفاءة الداخلية، وقد أرست هذه الإنجازات قاعدة قوية لتنمية رأس المال البشري، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033، فقد نجحت المملكة في تحقيق وصول شبه شامل في التعليم الأساسي، ووفقًا لتحليل قطاع التعليم (ESA)، شهدت مستويات التعليم العام جميعها زيادة في أعداد الطلبة بين العامين الدراسيين 2016/2015 و2023/2022، ويُعزى ذلك أساسًا إلى نمو الفئة السكانية في سنّ الدراسة، واستمرار تدفق اللاجئين من سوريا ودول أخرى، وتوسع التعليم الحكومي، لذلك حقق التعليم الأساسي معدل نمو بلغ 15% في عام 2023/2022 مقارنة بعام 2016/2015، حيث كان النمو أعلى في المرحلة الأساسية العليا (33.7%) مقارنة بالمرحلة الأساسية الدنيا (4.3%)، ما يشير إلى تحسن فرص الطلبة في بلوغ مرحلة التعليم الثانوي وإتمامها، وأظهر مسح السكان والصحة لعام 2023 أن 2.6% فقط من الأطفال في سنّ التعليم الأساسي الأدنى (6–11 سنة) خارج المدرسة، ما يعكس تقدمًا ملموسًا نحو تحقيق المشاركة الشاملة.

كان توسُّع نظام المدارس الحكومية بارزًا بشكل خاص، فبين عامي 2016/2015 و2023/2022، ارتفعت أعداد الطلبة والمدارس في المراحل التعليمية جميعها، لا سيما في التعليم الثانوي، ويستوعب نظام التعليم الحكومي اليوم أكثر من 55% من مؤسسات التعليم العام، مستجيبًا للنمو السكاني وتدفق اللاجئين خلال العقد الماضي.

وقد تحقق تقدم كبير في المساواة بين الجنسين في التعليم، فقد تلاشت الفجوات بين الذكور والإناث في معدلات الأطفال خارج المدرسة تقريبًا؛ ففي عام 2023 بلغ الفرق في التعليم الأساسي الأدنى 0.5 نقطة مئوية فقط، وفي التعليم الأساسي الأعلى نقطة واحدة. ويُظهر ذلك نجاح الأردن في تحقيق التكافؤ بين الجنسين والمشاركة الشاملة. ويبلغ متوسط العمر التعليمي في الأردن 11.8 سنة من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، و12.9 سنة عند احتساب رياض الأطفال، وهي من أعلى النسب في منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي. علاوة على التعديلات التي أجريت على تعليمات الإكمال والرسوب والقبول في المرحلتين الأساسية والثانوية التي تم تعديلها بالشراكة بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم من خلال لجنة التشريعات، التي بدورها أسهمت في زيادة نسب إلحاق الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.

وانخفضت معدلات الرسوب بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، فقد تراجعت نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية العليا من 5.18% في 2018/2017 إلى 2.60% في 2023/2022، في حين انخفضت في المرحلة الثانوية إلى أقل من 1%، وبلغ معامل الكفاءة الداخلية الوطني (IEC 0.95)، مما يعكس تحسُّن الكفاءة الداخلية ويشير إلى أن فقدان الموارد بسبب التسرب أو الرسوب محدود للغاية (اليونسكو 2024 واليونيسف 2023)، وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة فعالية السياسات التعليمية في الأردن لضمان الاستدامة والكفاءة والعدالة في المراحل جميعها.

ورغم هذه الإنجازات يواجه نظام التعليم الأساسي والثانوي عدة تحديات هيكلية، من أبرزها انخفاض معدلات الإتمام مع تقدم الطلبة في المراحل الدراسية، إذ تبقى معدلات الالتحاق والإتمام مرتفعة لدى طلبة الصفوف الأولى من التعليم الأساسي، مقارنة بمعدلات الطلبة الذين يُكملون التعليم الثانوي، ففي عام 2023 انخفضت نسبة الإتمام من 98.8% في الصف الأول إلى 64.6% في الصف الثاني عشر؛ أي إن أكثر من ثلث الطلبة يغادرون المدرسة قبل إنهاء المرحلة الثانوية (اليونسكو 2024 واليونيسف 2023)، وتظهر معدلات الانتقال أن نحو ثلث خريجي المرحلة الأساسية العليا فقط ينتقلون مباشرة إلى التعليم الثانوي، مما يعكس تحديات في الاستمرارية التعليمية وملاءمة المناهج.

يُعدّ الاحتفاظ بالطلبة تحديًا رئيساً في المرحلة الأساسية العليا (الصفوف 7–10)، إذ تبلغ نسبة الإتمام 90.8%، وهي أقل من المرحلة الأساسية الدنيا (94.9%) والثانوية (95.0%)، ويُعزى ذلك إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وضعف الارتباط بالمناهج الدراسية، خاصة بين الذكور، وتستمر الفجوات الجندرية في معدلات الرسوب والتسرب؛ ففي عام 2023/2022 بلغت نسبة الرسوب بين الذكور في المرحلة الأساسية العليا 3.54% مقارنة بـ1.53% بين الإناث، وفي المرحلة الثانوية 2.50% مقابل 0.72%، مما يشير إلى أن الذكور أكثر عرضة للرسوب والتسرب المبكر، وتختلف الأسباب بين الجنسين، إذ يرتبط التسرب بين الذكور بعمل الأطفال، في حين يؤثر الزواج المبكر في الإناث في بعض المناطق (اليونسكو 2024 واليونيسف 2023).

وتظل ظاهرة الأطفال خارج المدرسة (OOSC) في المرحلتين الأساسية العليا والثانوية مسألة حرجة للسياسات التعليمية، وتُظهر البيانات الوطنية لعام 2023 أن 2.6% من الأطفال بين 6–11 سنة و5.0% من الأطفال بين 12–15 سنة خارج المدرسة، وتوجد فروق كبيرة بين أقاليم المملكة؛ إذ سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة (12.3%)، تليها عمّان، في حين سجلت عجلون والطفيلة أدنى المعدلات (اليونسكو 2024 واليونيسف 2023)، وتستمر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنزوح والموقع الجغرافي في التأثير على فرص التعليم؛ لأن اللاجئين وذوي الدخل المحدود هم الأكثر عرضة للإقصاء.

وتزيد التحديات المتعلقة بالبنية التحتية وبيئة التعلم من حدة هذه الفجوات، فوفقًا لبيانات عام 2024، 30% من طلبة التعليم الأساسي يدرسون في مدارس لا تقدّم الصفوف العشرة جميعها، مما يُضطرهم إلى الانتقال بين المدارس، وهو ما يؤدي إلى انقطاع التعلم، إضافة إلى أن أكثر من نصف المدارس (51% أي 2093 من أصل 4084 مدرسة) تعاني الاكتظاظ، في حين أن نحو 19% منها غير مستغلة بالكامل، ما يعكس سوء توزيع المرافق التعليمية والضغط المتزايد على المدارس في المدن الكبرى مثل عمّان والزرقاء وإربد، ويؤدي قِدم المباني، واكتظاظ الصفوف، وضعف الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة إلى تقليل جودة وملاءمة بيئات التعلم.

وتبقى نتائج التعلم مصدر قلق رئيس، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق، ما يزال أداء الطلبة في الاختبارات الدولية أقل من المتوسط العالمي، ففي برنامج PISA 2022 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لم يحقق سوى 20% من الطلبة الأردنيين في سن 15 سنة الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة (المستوى 2 أو أعلى) مقارنة بمتوسط OECD البالغ 74% (OECD 2023)، وتؤكد التقييمات الوطنية أن 38% فقط من الطلبة يسيرون على المسار الصحيح في القراءة والكتابة، مما يشير إلى ضعف المهارات الأساسية والعليا، وتشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى تحديث المناهج وتحسين التطوير المهني للمعلمين والمعلمات؛ لضمان اكتساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين.

تمثل الفجوة الرقمية تحديًا إضافيّاً أمام التنافسية والعدالة التعليمية، فعلى الرغم من جهود وزارة التربية والتعليم في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم الإلكتروني، لا تزال العديد من المدارس خاصة في المناطق الريفية والأكثر عرضة للإقصاء، تفتقر إلى الاتصال الكافي بالإنترنت والمعدات والكوادر التعليمية المُدرَّبة على التعليم الرقمي، ويؤدي هذا التفاوت إلى إضعاف قدرة النظام على التكيف مع نماذج التعلم المستقبلية، ويحدّ من تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي لنظام تعليمي مستدام وعالي الجودة قائم على التحول الرقمي والشمولية.

وفي المجمل فقد حقق الأردن إنجازات بارزة في الوصول والمساواة بين الجنسين والكفاءة، لكنه ما يزال يواجه تحديات عميقة الجذور تتعلق بجودة التعلم وملاءمته والبنية التحتية. ولتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي 2033-2023، يجب على الأردن أن يعطي الأولوية لإجراءات تعزز الاحتفاظ بالطلبة، وتوسيع الوصول المنصف في المرحلة الثانوية للطلبة من الجنسين، وتحديث المرافق المدرسية، وتعزيز القدرات الرقمية والبيداغوجية للمعلمين والمعلمات. إن ردم فجوتي التعلم والرقمنة لن يُحسّن فقط مخرجات التعليم، بل سيضمن أيضًا أن يتمكن الطلبة الأردنيون كافة من الازدهار في اقتصاد قائم على المعرفة سريع التطور.

2.4. التعليم المهني والتقني (TVET)

يؤدي قطاع التعليم المهني والتقني في الأردن دورًا حيويّاً في جهود المملكة لبناء قوى عاملة ماهرة وتنافسية، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي (EMV 2033– 2023). وقد شهد هذا القطاع إصلاحات مؤسسية كبيرة وأدخل أُطراً لضمان الجودة بهدف مواءمة مخرجات التعلم مع احتياجات سوق العمل. وقد أُحرِز تقدم كبير في إعادة هيكلة نظام الحوكمة لتحسين التنسيق والجودة والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد.

لقد شكّل إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة عام 2019 نقطة تحول في توحيد الإشراف على مزودي التدريب المهني من القطاعين العام والخاص، وتعزيز التناسق بين السياسات عبر الوزارات. ووفقًا لتحليل قطاع التعليم (ESA)، تتولى الهيئة اليوم قيادة التخطيط الوطني والترخيص وضمان الجودة، ما يمثل تقدمًا مؤسسيّاً بارزًا مقارنة بالتجزؤ الذي كان سائداً قبل عام 2019. وقد أُطلق برنامج المجلس البريطاني لتقنية الأعمال والتعليم (BTEC) للتعليم المهني المدرسي في العام الدراسي 2024/2023، على أن يحل بالكامل محل البرنامج الوطني بحلول عام 2026/2025، حيث سيتخرج آخر فوج من طلبة البرنامج الوطني في العام 2025/2024.

ارتفع الالتحاق ببرامج التعليم المهني والتقني تدريجيّاً، لا سيما في التعليم الثانوي النظامي والكليات التقنية. ففي العام الدراسي 2023–2024، بلغ الالتحاق ببرامج التعليم المهني 13% من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية (15.9% للذكور و10.4% للإناث)، وهو تحسن واضح مقارنة بنسبة 10% المسجلة في عام 2018، حيث ركزت خطط النوع الاجتماعي على مستوى المديريات على رفع الوعي بين الطلبة والمعلمين والمعلمات والعاملين والعاملات في وزارة التربية والتعليم.

تم أيضًا تفعيل الإطار الوطني للمؤهلات (NQF) لتوحيد مستويات التدريب، والتحقق من التعلم غير النظامي، وضمان التكافؤ بين المسارات التعليمية. وقد ساعد ذلك على تحسين الاعتراف بالمهارات وتسهيل الانتقال بين التعليم العام والمهني والعالي. وأُنشِئت مجالس المهارات القطاعية (SSCs) في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مثل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والإنشاءات، والصحة، والطاقة المتجددة؛ بهدف مواءمة المناهج مع معايير الصناعة، وتُعد هذه المجالس آليات أساسية للحوار بين القطاعين العام والخاص، ولمواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل.

ويمثل اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني (2021–2030) محطة مهمة، إذ وضعت أهدافًا كمية للالتحاق والتشغيل والمساواة بين الجنسين. وقد حسّنت الجهود المبذولة في إطار هذه الاستراتيجية التنسيق بين المؤسسات المزودة، مثل مؤسسة التدريب المهني (VTC) والكليات المجتمعية ومراكز التدريب الخاصة. وأسهم تطوير نماذج التعليم المزدوج- التي تجمع بين الدراسة النظرية والخبرة العملية في مواقع العمل – في تعزيز ملاءمة التدريب وقابلية توظيف الخريجين والخريجات.

وشهدت السنوات الأخيرة خطوات بارزة نحو تعزيز شمول اللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم المهني، تماشيًا مع الإطار الوطني للشمول والتنوّع في التعليم الذي أُطلق في عام 2025 (وزارة التربية والتعليم). وتتضمن الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني (VTC) برامج تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (HCD)؛ لتعزيز مشاركتهم في برامج التدريب المهني.

ويُعدّ أداء الأردن في تنمية المهارات من بين الأفضل في المنطقة. فوفقاً لتقرير مراجعة التعليم والتدريب المهني الصادر عن اليونسكو (2024)، يمتلك الأردن أحد أكثر الأطر تقدمًا في العالم العربي من حيث ضمان الجودة ومشاركة القطاع الخاص في التدريب المهني. وقد بلغت نسبة توظيف خريجي التعليم المهني والتقني في عام 2022 نحو 64% خلال الأشهر الستة الأولى بعد التخرج، مقارنة بـ 55% في عام 2018 (اليونسكو، 2024). ويعكس هذا التحسن استجابة القطاع المتزايدة لاحتياجات الاقتصاد وتركيز الحكومة على ربط مخرجات التدريب بفرص العمل.

ورغم هذه الإنجازات، ما يزال القطاع يواجه تحديات تحدّ من تأثير الإصلاحات وقابليتها للتوسع، من أبرزها: انخفاض معدلات الالتحاق مقارنة بأهداف رؤية التحديث الاقتصادي. فعلى الرغم من التحسن، لا يزال طلبة التعليم المهني يمثلون 13% فقط من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية، أي أقل بكثير من الهدف المحدد في الرؤية (50% بحلول عام 2033).، يُعزى هذا الانخفاض إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعليم المهني، إذ لا يزال كثير من الطلبة وأولياء الأمور يرون التعليم الأكاديمي أكثر مكانة.

وتُظهر الفجوة بين الجنسين (15.9% للذكور مقابل 10.4% للإناث) استمرار العوائق أمام مشاركة المرأة في المجالات التقنية. وفي العام 2024/2023، كانت التخصصات الأكثر شعبية في الصف العاشر هي: الهندسة (28.2%)، وتكنولوجيا المعلومات (22.8%)، وإدارة الأعمال (17.5%) واستقطبت الهندسة، التي أُضيفت حديثًا إلى مسار التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، طلبة ذكورًا بنسبة (98.4%)، مما يُبرز الحاجة إلى زيادة مشاركة الإناث. وفي الوقت الذي أظهر تخصص تكنولوجيا المعلومات والأعمال توازنًا أكبر بين الجنسين، بقيت بعض التخصصات ذات طابع جندري واضح – مثل التجميل (91.8% إناث)، والزراعة (85.1% ذكور)، والضيافة (87.1% ذكور). ومع ذلك، تُظهر بيانات تحليل النوع الاجتماعي في قطاع التعليم المهني (اليونسكو، 2025) تحولات تدريجية بعيداً عن التقسيمات التقليدية بين الجنسين، إذ ارتفعت نسب الذكور في تخصص التجميل (8.2%) والإناث في الزراعة (14.9%).

ومن التحديات الأخرى عدم التوافق بين العرض التدريبي واحتياجات سوق العمل، فعلى الرغم من إنشاء مجالس المهارات القطاعية، ما تزال مؤسسات عديدة تقدم برامج لا تتماشى مع الأولويات الاقتصادية الناشئة. ووفقاً لتحليل قطاع التعليم، فإن نحو 40% من خريجي وخريجات التعليم المهني لا يجدون عملاً أو يعملون في مجالات غير مرتبطة بتخصصاتهم، حيث تمثل نسبة البطالة بين الإناث من خريجات التعليم المهني 25.9% في مقابل 7.1% بين الذكور وفق بيانات 2023، على الرغم من ارتفاع نسب التشغيل العامة. وهذا يُبرز الحاجة إلى أنظمة معلومات سوق عمل ديناميكية بحيث تكون هذه الأنظمة والمعلومات مستجيبة لاحتياجات الجنسين، بالإضافة إلى تحديث مستمر للمناهج. ولهذا، اعتُمِدت برامج التعلم القائم على العمل (WBL) إلى جانب الإرشاد والتوجيه المهني، وفق معايير ترخيص جديدة أصدرتها هيئة TVSDC عام 2023، تحدد أنواع برامج WBL المختلفة، مثل: التدريب أثناء العمل، والتدريب المهني، وفترات التدريب العملي وغيرها.

وتتفاوت جودة التدريب تفاوتًا كبيراً بين المؤسسات. ففي حين حدّثت بعض مراكز مؤسسة التدريب المهني والكليات المجتمعية مرافقها ومُعدّاتها، ما تزال أخرى تعتمد على مُعدّات وأساليب تدريس قديمة، إضافة إلى افتقار العديد من المدربين والمدربات إلى الخبرة التربوية والمهنية الكافية، مما يحدّ من قدرتهم على تقديم تدريب قائم على الكفاءات بفعالية. علاوة على ذلك، فإن تجزُّؤ التمويل وتوزيع الموارد بين مزودين متعددين يعيق الاستثمار الاستراتيجي ويؤدي إلى ازدواجية وضعف الكفاءة.

إلى جانب ذلك، فإن محدودية مشاركة القطاع الخاص تقيد مدى ملاءمة واستدامة النظام المهني. فعلى الرغم من الجهود الرسمية لتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا تزال معظم الشركات مترددة في تقديم فرص تدريب عملي أو استثمار في التدريب الداخلي؛ بسبب ارتفاع التكاليف وضعف الحوافز. كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأردني، تفتقر إلى القدرة المؤسسية للمشاركة في برامج تدريب منظمة.

أما في ما يتعلق بأنظمة المتابعة والتقييم (M&E)، فما تزال ضعيفة وغير مكتملة؛ إذ إن غياب الدراسات التتبُّعية المنتظمة وبيانات نتائج الخريجين يعيق صنع القرار القائم على الأدلة، ومن دون بيانات قوية، يصعب تقييم جودة البرامج أو أداء المؤسسات أو قياس التقدم نحو أهداف رؤية التحديث الاقتصادي المتعلقة بالتشغيل والإنتاجية.

إن قطاع التعليم المهني والتقني في الأردن يُعدّ في آنٍ واحد ركيزة أساسية وتحدياً كبيراً للتحول الاقتصادي في المملكة. فقد أرست الإصلاحات المؤسسية – وخاصة إنشاء هيئة TVSDC والإطار الوطني للمؤهلات ومجالس المهارات القطاعية – أساسًا متينًا للتحديث. ومع ذلك، ما تزال العوائق الهيكلية، مثل ضعف الالتحاق، والفجوات بين الجنسين، وتفاوت الجودة، وضعف مشاركة القطاع الخاص تحد من الأثر المنشود.

ولتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي بحلول عام 2033، ينبغي أن يركز القطاع على توسيع فرص الوصول، خصوصًا للذكور والإناث من الفئات الأقل حظّاً، وتعزيز مواءمة التدريب مع سوق العمل عن طريق مناهج يقودها أصحاب العمل، وتوسيع الاستثمار في المهارات الرقمية والخضراء. وسيكون من الضروري رفع كفاءة المعلمين والمعلمات، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز المساءلة المبنية على البيانات لضمان أن ينتج نظام التعليم المهني في الأردن خريجين أكفاء قادرين على دعم انتقال البلاد نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

2.5. التعليم العالي

يضم نظام التعليم العالي في الأردن 33 جامعة معتمدة- منها 10 جامعات حكومية و23 جامعة خاصة- تخدم أكثر من 400000 طالب وطالبة. وتشكّل النساء 52% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، وهي من أعلى النسب في المنطقة كما ورد في تحليل قطاع التعليم (ESA)، ورغم هذا التوسع الكمّي، ما يزال النظام يواجه تحديات في الجودة والمواءمة، خصوصًا فيما يتعلق بتوظيف الخريجين والخريجات، وإنتاجية البحث العلمي، والاستدامة المالية.

تتولى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (HEAC) الإشراف على معايير الحوكمة والتدريس والبحث العلمي. وقد أدّت جهود تدويل البرامج إلى توسع في البرامج التي تُدرَّس باللغة الإنجليزية وإقامة شراكات دولية (مثل Erasmus+ وHorizon Europe). ومع ذلك، ما تزال نسبة محدودة فقط من البرامج معتمدة دوليّاً، ويظل الإنتاج البحثي متواضعًا.

تسعى الإصلاحات في الحوكمة التي يقودها مجلس التعليم العالي إلى تعزيز الاستقلالية المؤسسية، وإدخال تمويل قائم على الأداء، وتقوية آليات المساءلة. وتشجع الجامعات على تنويع مصادر الدخل من خلال الأوقاف والشراكات بين القطاعين العام والخاص وصناديق الخريجين. وتُعزز رؤية التحديث الاقتصادي (EMV) البحث التطبيقي والابتكار والروابط بين الجامعات والصناعة لدعم انتقال الأردن إلى اقتصاد قائم على المعرفة (حكومة الأردن، 2022).

ويسترشد التعليم العالي في الأردن بعدة استراتيجيات وخطط وطنية تحدد أولويات المملكة لمعالجة التحديات المستمرة في تحقيق التوازن بين الكم والنوع، ومن أبرزها الخطة الاستراتيجية الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MoHESR) للفترة 2025-2027، التي تبني على إنجازات الاستراتيجية السابقة (2022-2024) ومخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021-2023)، وعلى الاستراتيجية الوطنية للشباب (NYS 2025)، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (NSHRD 2016–2025)، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020–2025)، والسياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة (2020–2030)، ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء وزارة جديدة تدمج بين وزارة التربية والتعليم (MoE) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MoHESR) تحت اسم وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية (MoEHRD) إلى إعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات في قطاع التعليم العالي.

شهدت عملية التحول الرقمي تسارعاً بعد جائحة كورونا، فقد تبنّت الجامعات أنماط التعليم المدمج والإلكتروني. وتدعم الاستراتيجية الوطنية للتعلم الإلكتروني (2022–2025) تطوير البنية التحتية الرقمية وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس. إضافة إلى أن توسيع الشراكات الدولية والتعاون البحثي سيعزز القدرة التنافسية ويجذب الطلبة من دول مختلفة، مما يرسخ موقع الأردن بوصفه مركزًا إقليميّاً للتعليم العالي.

الخلاصة والتوجهات السياسية

يُظهر نظام التعليم والتدريب في الأردن مرونة وزخماً إصلاحيّاً، لكنه يحتاج إلى تسريع الجهود لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي (EMV)، ففي مرحلة الطفولة المبكرة، يجب التركيز على توسيع الوصول إلى تعليم عالي الجودة وضمان اكتساب المهارات الأساسية للطلبة في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي جميعهم، وفي التعليم الأساسي والثانوي ينبغي تعزيز الاستبقاء وضمان اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على العدالة والمساواة لضمان التنمية المستدامة لرأس المال البشري في الأردن وإمكانات نموّه، أما في التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)، فيجب توسيع برامج BTEC الجديدة وتعزيز الروابط مع الصناعة ليكون القطاع جزءاً أصيلاً من أجندة التحديث الاقتصادي. ويجب أن يقود التعليم العالي جهود الابتكار وتنمية الموارد البشرية المطلوبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ويُعدّ التعاون بين القطاعات، والحوكمة القوية، والتحول الرقمي، وتدريب المعلمين والمعلمات عناصر أساسية لاستدامة التقدم. وتُعدّ مواءمة الإصلاحات والسياسات والمناهج ونماذج التمويل مع رؤية EMV شرطًا لضمان أن النظام التعليمي الأردني لا يوسّع فرص الوصول فقط، بل يحقق جودة مخرجات التعلم التي تدعم النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. إلى جانب ذلك، فإن التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمعلمات والاستثمار القوي في البنية التحتية والمُعدّات بما يتماشى مع التحول الرقمي، أمران حاسمان، على أن يتم ذلك في إطار تحديث المناهج الدراسية. إضافة إلى أن مواءمة الاستراتيجيات كافة مع اتجاهات سوق العمل وتطوُّر الصناعة تتطلب حوكمة معززة مدعومة بإصلاحات القطاع العام وبشراكة فاعلة مع القطاع الخاص.

كل ذلك يستلزم نظامًا حديثًا وفعالًا لإدارة البيانات والمعرفة لدعم عملية صنع القرار والسياسات التعليمية وتوجيهها نحو التنفيذ الفعال.

المراجع

.Government of Jordan. (2022). Economic Modernization Vision 2022–2033

Jordan Ministry of Education. 2024. 'Annual Monitoring and Evaluation Report of the Ministry Last accessed 19 December 2024: .'2023/of Education. Education Strategic Plan Year 2022 https://moe.gov.jo/sites/default/files/moe_me_report_english.pdf

.OECD. (2023). PISA 2022 Results (Volume I and II) - Country Notes: Jordan. Paris

.Queen Rania Foundation (QRF). (2023). The High Cost of Struggling Readers. Amman

.Queen Rania Foundation (QRF). (2024). Low-Fee KG2s in Jordan: Policy Note. Amman

TVSDC. National TVET Strategy 20232027- – Jordan TVET Reform Plan. 2023. https://jordan888.com/index.php/national-tvet-strategy-20232027-/



الفصل الثالث:

الرؤية، والأولويات المرتبطة بالسياسات، والأهداف

3.1. مقدمة

-

يعمل قطاع التعليم في الأردن في بيئة ديناميكية تتسم بتحديات متزايدة تشمل الضغوط الديموغرافية والقيود الاقتصادية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار الإقليمي واحتواء ثاني أعلى نسبة من اللاجئين عالميّاً. على الرغم من هذه التحديات، فقد أظهر الأردن التزامًا قويّاً بالتنمية البشرية، ووضع التعليم في صدارة أولويات التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وتستند الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026- 2030 (ESP) إلى هذا الالتزام، إذ تُوائم بين الطموحات الوطنية والالتزامات العالمية والإصلاحات القائمة على الأدلة، وهي بمثابة خارطة طريق نحو تحقيق نظام تعليمي شامل ومُنصِف ومرن وعالي الأداء يسهم بشكل مباشر في رؤية التحديث الاقتصادي (EMV).

3.2. الرؤية والرسالة والقيم الأساسية والأهداف

الرؤية

نظام تعليمي ريادي منصف وشامل يتميز بالابتكار والهوية الوطنية والتحول الرقمي والعالمية.

الرسالة

نظام تعليمي ريادي ومنصف وشامل يوفر تعليمًا عالي الجودة لكل طالب من خلال تطوير موارد بشرية كفؤة (معلمين وإداريين) وتدريب مستمر واكتساب مهارات رقمية متقدمة، يعزز الابتكار والتفكير النقدي، ويرسخ الهوية الوطنية الأردنية، ويحقق التحول الرقمي الكامل، ليعد الطلبة للمنافسة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

القيم الأساسية

الحرية، العدالة، المساواة، المواطنة الصالحة، الانتماء، الاعتدال، احترام الرأي الآخر، الشفافية، المساءلة، الريادة، بناء شراكات فاعلة.

الهدف الرئيس لـ ESP

تنمية مواطنين واعين ومهرة، قادرين على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

3.3. إطار السياسة الحالية

تستند الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026 -2030 (ESP) إلى إطار سياساتي وطني ودولي متين يوجّه الأردن في مجال تنمية رأس المال البشري، والتحول الرقمي، والمساواة بين الجنسين، والشمول، والاستدامة البيئية، وإدارة مخاطر الأزمات. ويسهم هذا الإطار في تعزيز الاتساق والتكامل والمساءلة عبر مختلف مكونات قطاع التعليم.

يتكون إطار السياسة الأردني من ثلاثة مكونات رئيسة، هي:

1. **أطر التنمية الوطنية**، ولا سيما رؤية التحديث الاقتصادي (EMV).
2. **الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاعات** التي توجه أولويات القطاعات الفرعية والقضايا المتقاطعة.
3. **الالتزامات الدولية** التي تعزز المساواة والدمج والجودة.

3.4. رؤية التحديث الاقتصادي 2023 - 2033 (EMV)

تضع رؤية التحديث الاقتصادي (EMV) تنمية رأس المال البشري في صميم التحول الاقتصادي للأردن، وتدرك أن الاقتصاد التنافسي القائم على المعرفة يعتمد على الطلبة الذين يمتلكون كفاءات أساسية قوية ومهارات رقمية ومهارات حل المشكلات والإبداع والقيم اللازمة للمشاركة المدنية. بالنسبة إلى قطاع التعليم، ويتطلب ذلك التركيز مُجدّداً على جودة التعليم والتعلم، والمناهج القائمة على الكفاءات، والانتقال الفعال بين مستويات التعليم كافة؛ لضمان اكتساب الطلبة كافة المهارات اللازمة للنجاح في عالم سريع التطور.

يُعدّ التحول الرقمي ركيزة أخرى من ركائز خطة التحوّل الاقتصادي، ويتمثل في محرك النمو «الأردن الذكي». تؤكد الرؤية الحاجة إلى سكان يتمتعون بمهارات رقمية وخدمات عامة مدعومة بالتكنولوجيا، مما يجعل المهارات الرقمية ضرورية منذ المراحل الدراسية المبكرة وحتى التعليم العالي. وهذا يتطلب الوصول العادل إلى الاتصال والأجهزة، ودمج أدوات التعلم الرقمي، وتحديث أنظمة الإدارة مثل نظام المعلومات الإدارية التعليمية (EMIS)، وإعداد الخريجين والخريجات لمهن ناشئة تعتمد على التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبرمجة والأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشكّل الاستدامة البيئية عنصرًا أساسيّاً في ركيزة «الأردن الأخضر» في الرؤية الاقتصادية والمجتمعية. تدعو الرؤية إلى زيادة الوعي المجتمعي بالتحديات المناخية وتوفير قوة عاملة قادرة على دعم التحولات الاقتصادية الخضراء. ويؤدي التعليم دورًا حاسمًا بتعزيز التثقيف المناخي، وتطوير الكفاءات الخضراء بين الكوادر التعليمية والطلبة،

وضمان أن تكون البيئات المدرسية آمنة ومقاومة لتغير المناخ وموفرة للموارد. بتطبيق هذه الإجراءات، يدعم القطاع طموحات الاستدامة طويلة الأجل للبلاد، ويجهّز الشباب والشابات للوظائف الخضراء.

أما التوافق الوثيق بين التعليم وسوق العمل فيُعدّ تحقيقه أمراً ضرورياً وشرطاً أساسيّاً لإنجاح الرؤية الاقتصادية والمجتمعية. تسلّط الرؤية الضوء على أهمية معالجة فجوات المهارات، وتعزيز المسارات التقنية والمهنية، وتشجيع التعلم القائم على العمل، وتوسيع نطاق الشراكات الصناعية. ومن ثم يتعين أن يصبح التعليم أكثر استجابة للاحتياجات الاقتصادية عن طريق تحديث برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وتطوير خدمات التوجيه المهني، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، بما يضمن توفير مسارات للشباب والشابات نحو عمل لائق ومنتج.

الابتكار والبحث وريادة الأعمال أولويات إضافية لرؤية الأردن المستقبلية وفق رؤية التحديث الاقتصادي، وهي تعتمد بشكل كبير على قطاع التعليم العالي. ومن المتوقع أن تصبح الجامعات مراكز للابتكار والتميز البحثي ونقل التكنولوجيا، مما يدعم القدرة التنافسية الوطنية ويسهم في النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب حرمًا جامعيًّا ذكيّاً وصديقاً للبيئة، وشراكات دولية وعامة- خاصة أقوى، وبيئة تعليمية تشجع على الاستفسار والإبداع وحل المشكلات.

تؤكد رؤية التحديث الاقتصادي أيضًا أن تمكين الشباب يشكل ركيزة أساسية لمستقبل الأردن. ويسهم التعليم في ترسيخ القيم المدنية وتعزيز الانتماء الوطني ودعم الرفاه النفسي والاجتماعي، إلى جانب تنمية مهارات القيادة. وتضطلع المدارس والجامعات بدور محوري في ضمان إعداد الشباب – بصرف النظر عن الجنس، أو الإعاقة أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو الوضع – ليكونوا قادرين على المشاركة الفاعلة والهادفة في المجتمع، والمساهمة في تعزيز التماسك الوطني ودفع عجلة التنمية.

وأخيراً، تُعدّ الحوكمة الفعالة أحد المبادئ الأساسية في رؤية التحديث الاقتصادي. تدعو الرؤية إلى وجود مؤسسات عامة تتسم بالكفاءة والشفافية وتستند إلى البيانات. وفي قطاع التعليم، ينعكس ذلك في تعزيز القيادة المدرسية، وتطوير أنظمة التخطيط والمساءلة، وتحديث التشريعات، وتعزيز التنسيق بين المستويات المركزية واللامركزية. وتسهم الحوكمة الرشيدة في ضمان تنفيذ الإصلاحات بصورة متّسقة واستخدام الموارد بكفاءة، بما يفضي إلى تحقيق نتائج تعليمية أكثر جودة واستدامة.

تعمل عناصر رؤية التحديث الاقتصادي على توجيه أولويات استراتيجية التعليم 2026-2030 التي تتجسّد فيما يأتي:

- **الوصول**، ويشمل: توفير بيئات تعليمية موسعة، وشاملة، ومرنة تستجيب لاحتياجات فئات الطلبة كافة.
- **الجودة**، وتشمل: الاستثمار في الكوادر التعليمية الكفؤة، والمناهج الحديثة، والتعلم الرقمي، والتركيز على المهارات الأساسية.
- **الحوكمة**، وتشمل: الإصلاحات القائمة على البيانات، والمساءلة، والإدارة الفعالة للقطاع.
- **القضايا المتقاطعة**، وتشمل: إدماج الرقمنة، والشمول، والمساواة بين الجنسين، والتعليم الصديق للبيئة، وتعزيز المرونة في مواجهة الأزمات.

3.5. الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاعات

الإطار الوطني للدمج والتنوع في التعليم (2025): وضعته وزارة التربية والتعليم، ويشكّل المرجعية الوطنية الشاملة للتعليم الدامج؛ إذ يجمع مختلف الالتزامات الوطنية في هذا المجال، **ويحدد 10 فئات من الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء،** من بينهم: اللاجئون، والأطفال ذوو الإعاقة، والأقليات العرقية واللغوية، والأطفال الذين يعانون الإهمال، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ويضع الإطار **أسس السياسة العامة للدمج** على المستويات كافة: المركزي، والإدارة الميدانية، والمدارس، بما يضمن تحقيق **المساواة والإنصاف** في الحصول على تعليم جيد في المجتمعات المحلية والمجتمعات المضيفة، ويتم ذلك بتعزيز **البيئات التعليمية المستجيبة للتنوع**، وتنمية قدرات المعلمين والمعلمات، وتفعيل مشاركة الأسرة، إلى جانب تعزيز **الرقابة والمساءلة** على مؤشرات الاندماج. ويسهم هذا الإطار بشكل مباشر في معالجة القضايا المتقاطعة ضمن الخطة القطاعية للتعليم، ويوجّه تصميم برامجها.

الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030): تشكل إطاراً طويل الأجل لترسيخ الممارسات الدامجة في مختلف مستويات التعليم، وتركّز على التحديد المبكر للاحتياجات، وتوفير المرافق الميسرة، واعتماد التعليم المتمايز بما يحدّ من الحواجز النظامية أمام الطلبة. ويتبنى برنامج التعليم الدامج هذه المبادئ؛ لضمان المساواة في الوصول والمشاركة وتحقيق نتائج تعلم عادلة للطلبة كافة.

استراتيجية التحول الرقمي (2026-2028): تشكّل نهجاً حكوميّاً شاملاً يستهدف توسيع نطاق الدمج في المستويات التعليمية كافة، وتأمين البنية التحتية، وتعزيز محو الأمية الرقمية في القطاعات كافة. ويركّز هذا النهج على تطوير خدمات الحوسبة السحابية، وتطبيق تدابير متقدمة للأمن السيبراني، وتعزيز اعتماد الذكاء الاصطناعي. وفي قطاع التعليم، يستفيد برنامج التعليم المستدام من هذا النظام البيئي التمكيني لتحديث نظام المعلومات الإدارية التعليمية، وتوسيع نطاق المحتوى الرقمي، وضمان الوصول العادل إلى فرص التعلم عبر الإنترنت.

خطة التحول الرقمي لوزارة التعليم (2022-2025) وسياسة الإدماج الرقمي (2025): توفر توجيهات تشغيلية للمدارس تشمل الأجهزة والبنية التحتية وأنظمة البيانات القابلة للتشغيل البيني. تضمن هذه السياسات تحقيق الوصول العادل إلى التعليم، بصرف النظر عن الجنس أو الموقع الجغرافي أو مستوى الدخل أو الإعاقة أو وضع اللجوء. يشكل التحول الرقمي الإصلاح ذا الأولوية الذي تبنّته وزارة التربية والتعليم في إطار اتفاقية الشراكة مع «الشراكة العالمية للتعليم»، إذ يدمج برنامج التعليم الإلكتروني هذه العناصر مباشرة في أولوياته للتحول الرقمي، بما يعزز جودة التدريس والتعلم والإدارة التعليمية.

استراتيجية الذكاء الاصطناعي (2023-2027): تضع الأردن في موقع الريادة الإقليمية عن طريق دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم. وتركّز على تعزيز أدوات التعلم الشخصي وتوظيف التحليلات التنبؤية لدعم الطلبة المُعرَّضين للخطر، واعتماد أساليب التقييم الحديثة. وتدمج الخطة الاستراتيجية للتعليم هذه التوجهات في برامج التعلم الرقمي والتعليم العالي، مع إيلاء أهمية خاصة لبناء قدرات المعلمين والمعلمات في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته العملية.

استراتيجية المساواة بين الجنسين (2018) و GEAP (2023 - 2025) : تشكّل خارطة طريق لمعالجة الفجوات القائمة بين الجنسين في مجالات الوصول والمشاركة والإنجاز في النظام التعليمي، وتشجع المناهج الدراسية المراعية لمفاهيم المساواة والعدالة، وتحدّ من العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي، وتعزز الأدوار القيادية. وتدمج خطة الاستثمار في التعليم هذه الأولويات في برامجها، مسترشدة بـ 87 مؤشرًا تُستخدَم للتخطيط ورصد التقدم في تحقيق المساواة والإنصاف في التعليم بين الجنسين.

استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر (2023-2027) تضفي استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر الطابع المؤسسي على الجاهزية والاستعداد من خلال أقسامها المتخصّصة على المستويات كافة: المركزي، والميداني، والمدرسي. وتركز على تطوير آليات تقييم المخاطر، وضمان مرونة المرافق التعليمية، وتوسيع نطاق نظم الدعم النفسي والاجتماعي. وتشكل هذه العناصر أساسًا لجدول أعمال المرونة في برنامج التعليم المستدام، بما يضمن استمرارية عملية التعلم وتعزيز التنسيق بين الوزارات والشركاء خلال حالات الطوارئ والأزمات.

التخضير والاستدامة البيئية: تماشيًا مع ركيزة «الأردن الأخضر»، تدمج أجندة التخضير والاستدامة البيئية الإجراءات المناخية في المدارس والمناهج الدراسية، بما يعزز البنية التحتية المستدامة، ويكرّس الكفاءات المناخية في المعايير المهنية، ويغرس ثقافة التعلم مدى الحياة من أجل تعزيز المرونة. تدمج خطة التعليم المستدام هذه الموضوعات في تطوير البنية التحتية وتحويل المناهج الدراسية، بما يعزّز الاستدامة البيئية في التعليم المستدام. وفي هذا السياق، تتعاون وزارة التربية والتعليم مع منظمة اليونسكو على تخضير المناهج الدراسية، وتطبيق معايير الاستدامة البيئية على المباني المدرسية والمؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها.

الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية 2021 - 2025: شددت كل من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2025 والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2022، والاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية 2022، وخطة التعليم خلال الأزمات 2023، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025، على أهمية التغذية المدرسية لضمان صحة الأطفال ورفاههم ونموهم السليم، وهو ما يسهم في رفاه المجتمع برمّته. تعزز الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة، وتحقق فوائد تعليمية وصحية واقتصادية لأطفال المدارس في مناطق جيوب الفقر والخصوصية التنموية، ثم تتطلع إلى تحديد الفرص والبيئة المدرسية التي توفرها وزارة التربية والتعليم للطلبة.

الاستراتيجية الوطنية للقرائية في الأردن 2023-2028: تتضمن خطة عمل واضحة لتحسين مهارات القرائية لدى الطلبة على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

3.5.1. الالتزامات الدولية

يسهم الأردن في العديد من الالتزامات الدولية ويسترشد بها في صياغة سياساته التعليمية، منها:

هدف التنمية المستدامة 4 (SDG4): يتماشى الأردن مع SDG4 عن طريق تعزيز التعليم الدامج والمُنصِف والجيد للجميع. يدفع هذا الالتزام إلى إجراء إصلاحات توسع نطاق الوصول إلى التعليم، وتحسن نتائج التعلم، وتضمن فرص التعلم مدى الحياة.

اتفاقية حقوق الطفل: يلتزم الأردن- بصفته دولة موقعة- بضمان حق كل طفل في التعليم دون تمييز، ويعزز السياسات الوطنية التي تحمي رفاهية الأطفال ومشاركتهم وتكافؤ الفرص في المدارس.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: يلتزم الأردن بإزالة الحواجز وضمان إمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة. توجه هذه الاتفاقية الممارسات الشاملة في البنية التحتية والمناهج الدراسية وخدمات الدعم لضمان المشاركة المتساوية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأطر العمل العالمية للمساواة بين الجنسين: انطلاقاً من هذه الاتفاقية، يعمل الأردن على تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم عن طريق معالجة الفجوات النظامية وتشجيع مشاركة المرأة. تعزز هذه الأطر الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على التمييز، وتمكين النساء والفتيات.

أجندة اليونسكو للتعليم 2030: يسهم الأردن في الرؤية العالمية للتعليم بوصفها سلعة عامة، ويدعم الإصلاحات التي تدمج المساواة والجودة والتعلم مدى الحياة في أنظمة التخطيط والمتابعة الوطنية.

الميثاق العالمي بشأن اللاجئين: يضمن الأردن حصول الأطفال اللاجئين على تعليم آمن وجيد، ويعزز السياسات الشاملة التي تدمجهم في المدارس وتحمي حقهم في التعلم.

بيان الالتزام الصادر عن قمة تحويل التعليم 2022 (TES): أكد البيان الوطني للأردن التزامه بتحويل التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعلم الرقمي والإنصاف والمرونة، ومواءمة الإصلاحات مع الأولويات العالمية للتعليم المستدام والشامل.

المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: تمثل هذه المعايير التزامات وطنية كمية تحددها الدول بنفسها لقياس مدى تقدمها المرحلي نحو تحقيق أجندة التعليم 2030. وهي بمثابة مؤشرات استراتيجية تربط الطموحات العالمية بالواقع المحلي، وتعمل بوصفها أداة للمساءلة والمتابعة لضمان السير في المسار الصحيح. وقد ارتكزت عملية تطوير القيم المرجعية الوطنية في الأردن على البيانات الحالية المتاحة وطنيًّا وإقليميّاً، والمواءمة الكاملة مع السياسات الوطنية. وقام الأردن بتحديث شامل لهذه المعايير لتتوافق مع الخطة الاستراتيجية للتعليم (2026-2030) لضمان تحقيق أجندة التعليم بحلول 2030.

التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة: يمثل التعليم من أجل التنمية المستدامة نهجاً تعليميّاً تحويليّاً يهدف إلى تمكين الطلبة من اتخاذ قرارات مستنيرة وإجراءات مسؤولة لتحقيق السلامة البيئية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية. ويرتكز هذا النهج على دمج قضايا الاستدامة الجوهرية، مثل تغير المناخ، والمواطنة العالمية، والاقتصاد الأخضر في جوانب المنظومة التعليمية كافة، بدءاً من السياسات والمناهج وصولاً إلى بيئات التعلم وتدريب المعلمين والمعلمات. وتكمن غايته النهائية في تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لمواجهة التحديات العالمية المُعقَّدة، وهو ما يشكّل جوهر الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة، وتُعدّ المبادرة القُطرية للتعليم من أجل التنمية المستدامة التي أعدّها الأردن- واعتُمدت عام -2025 أداة محورية لترجمة التوجهات العالمية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى إجراءات وطنية ملموسة، وتمكّن هذه المبادرة من مواءمة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات المؤسسات التعليمية، وترسيخ ممارسات التعليم الداعم للاستدامة. وتُسهم في تسريع التقدم نحو تحقيق الغاية 4.7 وبقية أهداف أجندة 2030 عن طريق إجراءات أكثر فاعلية وتأثيراً في سياق كل دولة.

3.6. نظرية التغيير (ToC)

تقدم نظرية التغيير (ToC) لخطة التعليم 2026-2030 شرحًا متماسكاً وقائماً على الأدلة لكيفية تحول نظام التعليم في الأردن خلال السنوات الخمس المقبلة. وهي توضح المسارات المنطقية التي من المتوقع أن تولد بها المدخلات والتدخلات والمخرجات والنتائج والأثر طويل المدى. وتستند نظرية التغيير إلى مهمة الاستراتيجية التعليمية، والقيم الأساسية لقطاع التعليم، والقضايا ذات الأولوية التي حددتها تحليلات قطاع التعليم (ESA). ويوضح الشكل الآتي نظرية التغيير:



3.6.1. الرسالة والقيم ركيزةً للتغيير

تشكّل الرسالة الدعامة الأخلاقية والاستراتيجية لنظرية التغيير، وتتمثل في توفير فرص متكافئة لتعليم عالي الجودة، يُزوّد الطلبة بالكفايات الأساسية والقيم والتوجهات الجوهرية والتعلم مدى الحياة، ليصبحوا مواطنين فاعلين منتمين إلى وطنهم، مساهمين في العالم بإنسانية ومكانة مرموقة.

أما القيم الأساسية (الحرية، والعدالة والمساواة والمواطنة الصالحة والانتماء والاعتدال واحترام الرأي وآراء الآخرين والشفافية والمساءلة والريادة وبناء شراكات فاعلة)، فتوجّه السلوكات واتخاذ القرارات والثقافة المؤسسية في القطاعات الفرعية جميعها.

وعلى ذلك، تشكّل الرؤية والرسالة والقيم معًا الإطار المعياري لنظرية التغيير، بوصفها نظامًا تعليميّاً يعزز الإدماج والتميز والابتكار والانتماء الوطني.

3.6.2. نقطة البداية: القضايا ذات الأولوية

كشفت ESA عن مجموعة من التحديات المستمرة في النظام التي تشمل القطاعات الفرعية للتعليم جميعها، وتتمثل بالآتي:

1. الفجوات في الوصول العادل، بما في ذلك اكتظاظ المدارس ومحدودية توفير رياض الأطفال.
2. ضعف المهارات الأساسية وتدنّي نتائج التعلم.
3. الممارسات التربوية القديمة، والتطوير المهني غير الكافي.
4. عدم التوافق الكافي بين التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.
5. البنية التحتية القديمة، والاستعداد الرقمي المحدود، والتعرض المتزايد للمخاطر المتصلة بالمناخ والأزمات.
6. استمرار الصور النمطية للنوع الاجتماعي وعدم المساواة في الفرص عبر القطاعات الفرعية.
7. إدماج محدود للأطفال الأكثر عرضة للإقصاء، بما في ذلك اللاجئون والطلبة ذوو الإعاقة.
8. تجزئة الحوكمة ومحدودية المساءلة، وضعف توظيف البيانات في عمليات صنع القرار.
9. انخفاض جاذبية التعليم التقني والمهني وقدرته التنافسية من حيث النتائج التعليمية.

تعيق هذه القضايا ذات الأولوية قدرة النظام التعليمي على تأهيل الطلبة وتمكينهم بالمهارات والقيم والكفاءات اللازمة لمستقبل شامل ومزدهر.

تحدد نظرية التغيير كيف ستعالج استراتيجية التعليم والتدريب هذه التحديات وتحقق التحولات النظامية التي تتوخاها رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجيات القطاعية.

3.6.3.افتراضات نظرية التغيير: ما يجب أن يتوفر

كي تنجح خطة التعليم القطاعية، يجب أن تتحقق الافتراضات الآتية باستمرار:

1. **زيادة التمويل المحلي للتعليم؛** لدعم التوسع والتحديث وتحسين الجودة.
2. **استمرار مشاركة شركاء التنمية؛** لدعم الابتكار والتجريب والتدخلات المستهدفة.
3. **التنفيذ المتّسق مع إصلاح القطاع العام،** لا سيما في مجالات الحوكمة والتحول الرقمي وتقديم الخدمات.
4. **استمرار الاستقرار السياسي والاقتصادي؛** لضمان استمرارية الإصلاحات طويلة الأجل وتنفيذ السياسات بشكل متّسق.

تعكس هذه الافتراضات عوامل خارجة عن سيطرة الخطة الاستراتيجية للتعليم بشكل مباشر، ولكنها ضرورية كي تعمل المسارات السببية.

3.6.4. مسارات نظرية التغيير: كيف سيحدث التغيير؟

وُضعت سياسات واستراتيجيات للقطاعات الفرعية المختلفة التي تشكل أربعة مسارات مترابطة لتحقيق التغييرات المرجوة.

المسار 1: الوصول المستدام

إذا وسّع النظام نطاق توفير رياض الأطفال، وتعزيز البنية التحتية للمدارس، وضمان بيئات تعليمية آمنة وشاملة، فسوف يتمكن مزيد من الأطفال- وخاصة الفتيات واللاجئين والأطفال ذوي الإعاقة - من الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، والاستفادة من تجربة تعليمية آمنة وداعمة ومحفزة.

ويتناول هذا المسار القضايا الآتية:

- القدرة الاستيعابية المحدودة للمدارس.
- عدم المساواة في الوصول للفئات الضعيفة.
- عدم كفاية البنية التحتية وبيئات التعلم.

المسار 2: الجودة

إذا طُوِّرت المهارات المهنية للمعلمين والمعلمات، وحُدِّثت المناهج الدراسية والتخصصات لتوفير فرص التعلم القائم على العمل، وتعزيز التعلم الأساسي، وتطوير مسارات تعليمية بديلة، وإنشاء مختبرات الابتكار وحاضنات الأعمال، وتحسين تقييمات التعلم، فسوف يكتسب الطلبة مهارات أساسية وحياتية أقوى، مما يدعم انتقالهم إلى مستويات أعلى من التعليم وسوق العمل ويمكّنهم من أن يصبحوا مواطنين نشطين ومنتجين.

ويتناول هذا المسار القضايا الآتية:

- ضعف التعلم الأساسي.
- ممارسات التدريس التقليدية.
- التحصيل الأكاديمي المنخفض.

- محدودية جاذبية وجودة التعليم المهني والتقني.
- عدم التوافق مع احتياجات سوق العمل.

وهي قضايا تعمل على تفعيل استراتيجيات تشمل استراتيجية التحول الرقمي، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، واستراتيجية المساواة بين الجنسين، وإصلاحات التعليم المهني والتقني، وتحديث التعليم العالي.

المسار 3: السياسات وتعزيز النظام

إذا عُزِّزت عملية صنع القرار القائم على البيانات، بالإضافة إلى ضمان الجودة، والتشريعات، والقدرات المؤسسية، ومشاركة المجتمع، فسيصبح نظام التعليم أكثر كفاءة وشفافية ومرونة وتوافقًا مع الأولويات الوطنية والمعايير الدولية.

ويتناول هذا المسار القضايا الآتية:

- الحكم المُجزَّأ.
- ضعف المساءلة.
- الاستخدام الفعال لأنظمة البيانات المتسقة.
- محدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- ضعف الاستعداد للأزمات.

ويُحدَّد المسار وفقًا لاستراتيجيات مثل استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر ورؤية التحديث الاقتصادي المختصة بإصلاح القطاع العام المؤسسي، إضافة إلى أنه يتبنى تفعيل الأطر الوطنية، بما في ذلك استراتيجية الإدماج واستراتيجية إدارة المخاطر والاستدامة البيئية.

المسار 4: التحول الرقمي

إذا دُعِّمَت البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، ووُظِّفَت الرقمنة في أتمتة وإدارة البيانات المرتبطة بصنع واتخاذ القرار في قطاع التعليم، مع إكساب المعلمين والمعلمات والطلبة المهارات الرقمية، ورقمنة المناهج ومصادر التعلم، فسوف يكتسب الطلبة مهارات رقمية وتقنية متطورة، وهو ما سيدعم كفاءاتهم المهنية ويهيّئهم إلى مواكبة أفضل متطلبات سوق العمل المتغير.

ويتناول هذا المسار القضايا الآتية:

- الكفاءات الرقمية المحدودة.
- البنية التحتية غير المواكبة لطموحات التحول الرقمي.
- ممارسات التدريس التقليدية.
- انقطاع الدراسة في أوقات الأزمات.

ويساعد هذا المسار على مواكبة أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخطة التحول الرقمي.

المسار المشترك: دعم النظام، وإدارة الإصلاح، والأداء المؤسسي

إذا تعزّز النظام، وتطوّرت إدارة الإصلاح، ورُفِع مستوى الأداء المؤسسي، فسوف تتحقق الأهداف في المجالات الأربعة.

3.6.5. مخرجات ESP: كيف يبدو النجاح على المدى المتوسط؟

ستحقق خطة التعليم القطاعية في المسارات جميعها مخرجاتٍ تعكس بشكل مباشر الإجراءات ذات الأولوية، مثل:

- توسيع نطاق تغطية رياض الأطفال والقدرة الاستيعابية للمدارس، وزيادة معدلات الالتحاق في المراحل التعليمية جميعها.
- بيئات تعليمية آمنة وشاملة وخضراء ومرنة.
- كفاءات مهنية متقدمة للكوادر العاملة في مجال التعليم.
- دمج التقنيات الرقمية في عمليات التعلم والإدارة.
- نظام تعليمي أكثر كفاءة وتنافسية، وانخفاض معدلات التسرب من الدراسة وزيادة قابلية الشباب للتوظيف.
- تعزيز المهارات الأساسية والرقمية والحياتية لدى الطلبة.
- تحديث مناهج التعليم المهني والتقني، وتحسين فرص التعلم القائم على العمل.
- مؤسسات تعليم عالٍ حديثة وتنافسية.
- تعزيز أنظمة التقييم والمساءلة.
- زيادة إدماج الفئات الضعيفة، وتقليص الفجوات بين الجنسين.

تمثل هذه المخرجات النتائج المباشرة والملموسة لتدخلات الخطة الاستراتيجية للتعليم.

3.6.6. النتائج متوسطة الأجل

عندما تتراكم النتائج وتعزز بعضها بعضًا، سيحقق النظام النتائج الرئيسة الآتية:

- **تحسين نتائج التعلم**، لا سيما المهارات الأساسية في الصفوف الدراسية المبكرة.
- **تعزيز المساواة والمشاركة**، بما في ذلك للأطفال الأكثر عرضة للإقصاء، والفتيات واللاجئين.
- **انتقال أقوى** من الصفوف الدراسية المبكرة إلى التعليم الأساسي والثانوي بمساريه الأكاديمي والمهني والتقني، ومن ثم التعليم العالي.
- **مسارات تعليمية أكثر ملاءمة وتنافسية**، تتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- **زيادة الاستعداد الرقمي** في القطاعات الفرعية جميعها.
- **تحسين قابلية الشباب للتوظيف** واكتساب المهارات التي تدعم العمل اللائق وريادة الأعمال.
- **نظام أكثر مرونة واستعدادًا للأزمات**، يضمن استمرارية التعلم.

هدف الخطة الاستراتيجية للتعليم: تنمية مواطنين واعين وماهرين، قادرين على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

وهو يتوافق مع الرؤية:

مجتمع تعليمي رائد قائم على الانتماء والمشاركة، مزوّد بالكوادر الفنية والإدارية المدربة، وملتزم بتعزيز السلامة التعليمية والدعم النفسي والاجتماعي ومُدرَّب بالتقنيات الحديثة لإعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل يقوده نحو العالمية.

تُقاس الأهداف العامة للخطة الاستراتيجية للتعليم بمؤشرات الأداء الرئيسة الآتية وفق رؤية التحديث الاقتصادي:

مؤشرات الأداء الرئيسة على مستوى قطاع التعليم

المؤشر	القيمة الأساسية (السنة الأساسية) Baseline Value (Baseline Year)	الهدف لعام 2030 Target 2030
معدل الإتمام (التعليم الأساسي والتعليم الثانوي).	الأساسي 95.7 الثانوي 62.5 2025/2024	الأساسي 95.9 الثانوي ----
ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي.	85 2025/2024	78
الإنفاق على قطاع التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	---	
عدد فرص العمل الجديدة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.	---	
إجمالي قيمة الاستثمارات في التعليم ما قبل الجامعي (المحلية والأجنبية).	---	

1 مؤشرات الأداء الرئيسة الموضحة باللون البرتقالي الفاتح في الخطة الاستراتيجية للتعليم هي مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى مصفوفة النتائج المرفقة في الملحق 2.

بالإضافة إلى الأهداف الخاصة بكل قطاع فرعي، تحدد خطة تطوير التعليم (ESP 2026 - 2030) أهدافاً ترتبط بالأولويات المشتركة الآتية:

1.1. الشمولية والتنوع في التعليم

ضمان أن يتمتع الطلبة جميعهم – بصرف النظر عن النوع الاجتماعي أو قدراتهم أو إعاقاتهم أو خلفياتهم أو ظروفهم – بحق الوصول المتساوي والعادل إلى التعليم الجيد في مجتمعاتهم الأصلية أو المستضيفة، ضمن بيئات تعليمية تحتضن التنوع وتدعم مشاركة الفئات العشر وإنجازاتها؛ للوصول إلى كامل إمكاناتهم الاجتماعية والعاطفية والجسدية والمعرفية.

1.2. التعليم الأخضر

تمكين الطلبة في مختلف فئاتهم العمرية من مواجهة التحديات العالمية المترابطة، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستخدام غير المستدام للموارد، وعدم المساواة. ويتحقق ذلك بجعل المدارس أكثر خضرة للعمل المناخي والاستدامة، واتباع نهج التعلم مدى الحياة الذي يدمج التعليم المناخي في المناهج الدراسية، ووضع معايير مهنية تتضمن تغير المناخ، وتنمية التعلم المجتمعي مدى الحياة؛ لتعزيز القدرة على التكيف المناخي على المستوى المحلي[2].

1.3. التحول الرقمي في التعليم

تشغيل نظام تعليمي رقمي متكامل بحلول عام 2030، يتيح لكل طفل في التعليم الأساسي- بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو النوع الاجتماعي أو دخل الأسرة أو وضع اللاجئ أو الإعاقة – فرصَ الوصول إلى تجارب تعليمية شخصية وذات جودة عالية، بما يهيئ الطلبة للمواطنة الفاعلة والمشاركة الإنتاجية في سوق العمل، ويجعل الأردن نموذجًا إقليميّاً للتحول الرقمي الشامل والمستجيب للنوع الاجتماعي[3].

1.4. إدماج المساواة بين الجنسين في التعليم

دمج السياسات والمناهج والبيئات التعليمية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستويات جميعها؛ لضمان المساواة في الوصول والسلامة والمشاركة والإنجاز، بما يمكّن الطلبة كافة من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في المجتمع على قدم المساواة.

1.5. إدارة الأزمات والمخاطر

تعزيز القدرة على ضمان استدامة التعليم بالاستخدام الأمثل للموارد؛ لتقليل المخاطر والوقاية منها والاستعداد لها، والتخفيف من آثارها، عبر جهود تشاركية منسقة ومتكاملة[4].

2 تم تطويعه من شراكة تخضير التعليم لليونسكو. https://www.unesco.org/en/sustainable-development/education/تخضير التعليم-future

3 منحة تعظيم سعة نظام التعليم في الأردن/ الشراكة العالمية في التعليم 2025-2031 «التحول الرقمي من أجل تعليم عادل». المسودة الأولى.

4 تم تطويعه من «استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث لوزارة التربية والتعليم 2023-2027».

وفيما يأتي مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالقضايا المتقاطعة:

مؤشر الأداء الرئيس المتقاطع KPI Cross	المجال Domain	المؤشر Indicator
الدمج	الطفولة المبكرة	نسبة الطلبة ذوي الإعاقة من عدد الأطفال الإجمالي بعمر ٥ سنوات (غير الملتحقين برياض الأطفال) الذين تلقّوا برنامج الاستعداد للتعلّم.
	التعليم الأساسي والثانوي	عدد المدارس الحكومية التي تم بناؤها أو توسيعها مع مراعاة الدمج والتنوع في التعليم (العدد الإجمالي للمشاريع، التراكمي).
	التعليم المهني والتقني	نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
	التعليم العالي	نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر فيها بيئة داعمة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.
النوع الاجتماعي	الطفولة المبكرة	التكافؤ بين الجنسين لنسبة طلبة الصفين الثاني والثالث الاساسيين الذين يمكنه القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم.
	التعليم الأساسي والثانوي	التكافؤ بين الجنسين لنسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية.
	التعليم المهني والتقني	التكافؤ بين الجنسين لنسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
	التعليم العالي	التكافؤ بين الجنسين لمعدل القيد الإجمالي في التعليم العالي
إدارة الأزمات والكوارث		نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر حسب المستوى التعليمي.
التخضير		نسبة المؤسسات التعليمية التي تطبّق ممارسات الاستدامة البيئية حسب المستوى التعليمي.
التحول الرقمي	الطفولة المبكرة التعليم الأساسي والثانوي التعليم المهني والتقني	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية، حسب المستوى التعليمي.
	التعليم العالي	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر فيها بنية تحتية رقمية (الإجمالي الوطني).



الفصل الرابع:

المجالات ذات الأولوية

مقدمة

يتناول هذا الفصل المجالات ذات الأولوية في كل قطاع فرعي، إضافة إلى القضايا المتقاطعة، حيث تُبنى الخطة الاستراتيجية للتعليم حول أربعة مجالات ذات أولوية، يتوافق كل منها مع قطاع فرعي محدد، وهي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، والتعليم العالي.

ويُقسَّم كل مجال من مجالات الأولوية إلى أربعة مكوّنات هي: **الوصول المستدام، والجودة، والسياسات وتعزيز النظام، والتحول الرقمي،** التي تغطي الأنشطة الرئيسة المرتبطة بكل قطاع فرعي على نحو محدد.

- **الوصول المستدام:** يشمل الأنشطة المرتبطة بتوفير الخدمات التعليمية، بما في ذلك البنية التحتية والتجهيزات، ومواد التعليم والتعلّم ووسائل الدعم التي تسهم في توفير بيئة تعلّم آمنة وشاملة.
- **الجودة:** تشمل الأنشطة المرتبطة بعمليتي التعليم والتعلّم، بما في ذلك التطوير المهني للكوادر المدرسية التعليمية والإدارية، وتشمل أيضًا إشراك المجتمعات المحلية ومشاركتها، إضافة إلى التقويم والتقييمات الوطنية والدولية وما ينتج عنها في تحسين عملية التعليم والتعلم.
- **السياسات وتعزيز النظام:** تشمل الأنشطة المرتبطة بالسياسات والأنظمة، وإعداد المعايير والإرشادات الخاصة بكل قطاع فرعي.
- **التحول الرقمي:** يشمل الأنشطة المرتبطة بكل من: تطوير البنية التحتية الرقمية، ورقمنة المواد التعليمية، وتنمية المهارات الرقمية، وتطوير الأدوات والمنصات والأنظمة الرقمية لتحسين الإدارة والتخطيط والإشراف، وتعزيز وصول أصحاب المصلحة إلى المعلومات ذات الصلة.

ويُقدَّم لكل مجال من مجالات الأولوية عرضٌ سردي موجز للقضايا الرئيسة والأسباب الجذرية للمشكلات التي تؤثر في ذلك المجال، إضافة إلى الهدف الاستراتيجي للمجال، ومؤشرات الأداء الرئيسة، وقيم خط الأساس والأهداف المستهدفة لمتابعة التقدم نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي. أما على مستوى كل مكوّن، فيتضمن القسم السردي عرض المبررات والنتائج المتوقعة، إلى جانب الأنشطة الرئيسة المزمع تنفيذها، مع مراعاة دمج الأولويات المشتركة العابرة للقطاعات.

ومن أجل دعم كل مجال من المجالات ذات الأولوية، صُمّم برنامج تقاطعي لدعم النظام وإدارة الإصلاح وتحسين الأداء المؤسسي(SSP). ويغطي هذا البرنامج الأنشطة المتصلة بإدارة القطاع وإدارة الإصلاح جميعها؛ بهدف تحقيق أداء مؤسسي فعال يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم.[5]

وتسعى الخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن 2026-2030، إلى التعامل مع المشكلات ذات الأولوية من خلال تبنّي رؤية شمولية تستهدف جذور المشكلة وأسبابها المتجذرة، وليس الاكتفاء بمعالجة مظاهرها السطحية. ويظهر ذلك عن طريق تحليل دقيق للواقع التعليمي، وتحديد الفجوات الهيكلية والتشريعية والبشرية التي أسهمت في نشوء المشكلة واستمرارها. وتركز الخطة على وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس، مدعومة بحزم من السياسات والبرامج التنفيذية التي تعالج الأسباب الأساسية مثل ضعف جودة التعليم، أو قصور الكفاءات، أو محدودية الموارد، أو عدم مواءمة المخرجات المرحلة مع متطلبات المراحل التعليمية التالية، بما يسهم في تحقيق حلول مستدامة وتحسين الأداء العام للمنظومة التعليمية.

5 يُرفق برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي في الملحق 4. خطته التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) مرفقة في الملحق 1 مع الخطة التشغيلية متعددة السنوات لكل مجال ذي أولوية، وقد أُدرجت في التكلفة الإجمالية للخطة الاستراتيجية للتعليم في الفصل 5.

4.1. الطفولة المبكرة

تُعدّ مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل العمرية التي ينبغي أن تحظى باهتمام خاص في التخطيط للتعليم؛ لما لها من أثر بالغ في تشكيل الأسس المعرفية والنفسية والاجتماعية للطفل. ففي هذه المرحلة تتكون قدرات التعلم الأساسية، وتتبلور مهارات اللغة والتواصل والتفكير، إلى جانب القيم والاتجاهات نحو التعلم. ويؤدي التخطيط التربوي الفعّال الذي يراعي خصائص الطفولة المبكرة إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية في المراحل اللاحقة، وتقليل الفجوات التعليمية، ورفع معدلات الاستبقاء والنجاح الدراسي. ويسهم الاستثمار المبكر في التعليم في تحقيق العدالة التعليمية وتعزيز تكافؤ الفرص، بما يدعم التنمية البشرية المستدامة على المدى الطويل. ويمثل دمج السنوات الثلاث الأولى من التعليم الأساسي ضمن إطار مرحلة الطفولة المبكرة توجهًا تربويّاً مهمّاً يهدف إلى ضمان انتقال سلس ومُتدّرج للطفل من التعلم القائم على اللعب والاكتشاف إلى التعلم المُنظَّم، ويساعد هذا الدمج على مواءمة المناهج وطرائق التدريس مع الخصائص النمائية للأطفال، بما يقلل من الصدمات التعليمية المبكرة ويعزز الدافعية نحو التعلم، إلى جانب أنه يتيح بناء منظومة تعليمية متكاملة تركز على تنمية المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والحساب، بصورة تراكمية ومتوازنة، مع الاهتمام بالجوانب الوجدانية والاجتماعية. ومن ثمّ، يسهم هذا التوجُّه في تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع كفاءته، ويؤسس لمسار تعليمي أكثر استقرارًا وفاعلية.

4.1.1. القضايا ذات الأولوية

فرص الالتحاق بمرحلتي الروضة الأولى (KG 1) والروضة الثانية (KG 2). هذه الفجوة بين العرض والطلب لا تؤثر فقط على حجم القبول، بل تطرح أيضًا إشكالية العدالة في الوصول إلى التعليم المبكر، إذ يُحرَم عدد من الأطفال من فرص تعليم متكافئة في بداية مسيرتهم التعليمية، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة الذين يواجهون تحديًا ملحوظًا في دمجهم في مرحلة رياض الأطفال مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، وهذا بدوره يشكّل تحديًا ملحوظًا في تهيئتهم للتعلم الدامج لاحقًا. وهذا بدوره يتطلب هذا الأمر تهيئة رياض أطفال في بيئة دامجة مرحبة بالتنوع في التعليم.

من جانب آخر، تكشف نتائج الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي عن ضعف واضح في اكتساب المهارات الجوهرية: القراءة، والكتابة، والحساب. هذا القصور يعكس خللًا في جودة العملية التعليمية، ويشير إلى الحاجة الملحّة إلى تطوير المناهج، وتعزيز أساليب التدريس، وإدماج برامج متنوعة لترسيخ القيم والسلوكات الإيجابية.

إن تراكم هذه التحديات يؤدي إلى آثار بعيدة المدى، أبرزها: التأخر الدراسي، وزيادة احتمالية التسرُّب المبكر من المدرسة. هذه الظاهرة لا تقتصر على الجانب الأكاديمي، بل تمتد لتغذّي مظاهر التمييز والإقصاء الاجتماعي، مما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص ويضعف قدرة النظام التعليمي على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ثم، يمكن النظر إلى هذه المشكلات بوصفها مترابطة: ضعف البنية الاستيعابية، وقصور في المهارات الأساسية، وانعكاسات اجتماعية سلبية. وتتطلب معالجتها رؤية شمولية تدمج بين التوسع في البنية التحتية، وتحسين جودة التعليم، وتبنّي سياسات داعمة للاندماج الاجتماعي.

4.1.2. الأسباب الرئيسة

من أبرز العوائق التي تحدّ من وصول الأطفال إلى التعليم المبكر: عدم توفر قطع الأراضي والمساحات المناسبة لبناء أجنحة وغرف رياض الأطفال الحكومية في المناطق المُكتظّة سكانيّاً، وعدم مراعاة كودة البناء متطلبات الأشخاص ذوي الاعاقة في البنية التحتية. هذا النقص في البنية التحتية يخلق ضغطًا كبيرًا على المدارس القائمة، ويؤدي إلى حرمان العديد من الأطفال من فرص الالتحاق. إضافة إلى ذلك، يظهر تفاوت جغرافي وديموغرافي واضح، حيث تتوفر رياض الأطفال في بعض المناطق في حين تغيب تمامًا في مناطق أخرى، مع وجود صعوبات في المواصلات وتفاوت المسافات بين أماكن السكن والمدارس. هذه الفجوة الجغرافية تجعل الوصول إلى التعليم المبكر غير متكافئ. وتؤدي الأبعاد الثقافية والمجتمعية دورًا مهمّاً، إذ يفتقر بعض أولياء الأمور إلى الوعي الكافي بأهمية التحاق الطفل برياض الأطفال، مما يقلّل من معدلات التسجيل. وتضاف إلى ذلك العوائق الاقتصادية، إذ تدفع الظروف المعيشية الصعبة الأسر إلى الاعتماد على رياض الأطفال الحكومية؛ لعدم قدرتها على تحمُّل تكاليف التعليم الخاص. وأخيرًا، هناك مخاطر بيئية وأمنية، مثل: الطرق غير الآمنة، والتضاريس الصعبة، ووجود الكلاب الضالة، وهي عوامل قد تمنع الأطفال من الوصول إلى المدرسة بشكل منتظم وآمِن.

الجودة التعليمية تتأثر بعدّة أسباب مباشرة، أولها قلة وجود كادر مؤهل للتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي، مما يحدّ من فرص دمجهم في التعليم المبكر. إضافة إلى أن ضعف الترتيبات التيسيرية المعقولة وغياب البيئة المُهيَّأة في رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى يجعل عملية الدمج أكثر صعوبة. إلى جانب ذلك، تعاني بعض المناطق اكتظاظ الصفوف الدراسية في الصفوف الثلاثة الأولى، وهو ما يقلل من فرص التفاعل الفردي بين المعلم/المعلمة والطلبة، ويُضعف عملية التعلم. وتظل الحاجة ملحّة إلى تدريب المعلمين والمعلمات على استراتيجيات التعليم المبكر، خاصة مع قلة البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال. كما أن ضعف متابعة بعض أولياء الأمور لأبنائهم وبناتهم وعدم امتلاكهم المعرفة الكافية لدعم الطفل أكاديميّاً يفاقم المشكلة، على الرغم من الجهود المبذولة لرفع الوعي الوالدي. يضاف إلى ذلك ضعف التشخيص والمتابعة الفردية للطلبة، وغياب خطط واضحة لمعالجة التباين التعليمي، مما يؤدي إلى تراكم الفجوات في التحصيل الدراسي.

من زاوية تعزيز النظام، يظهر غياب خطط معالجة التباين التعليمي في الصفوف الثلاثة الأولى بوصفه أحد أبرز التحديات. هذا الغياب يعكس ضعفًا في التخطيط الاستراتيجي، ويؤدي إلى استمرار الفجوات بين الطلبة. إضافة إلى أن ضعف التشخيص والمتابعة الفردية يعكس قصورًا في آليات المتابعة والتقييم داخل النظام التعليمي، وهو ما يحدّ من القدرة على التدخُّل المبكر لمعالجة المشكلات. إضافة إلى ذلك، قلة البرامج التدريبية الخاصة باستراتيجيات التعليم المبكر والمهارات الأساسية تكشف عن نقص في الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية، مما يُضعف قدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات التعليم الحديث.

وعلى الرغم من أن الأسباب الواردة لا تشير مباشرة إلى الرقمنة، إلا أن غياب الحلول الرقمية يظهر بوصفه عاملًا ضمنيّاً يزيد من حدّة المشكلات؛ فضعف التشخيص والمتابعة الفردية يمكن أن يُعالج عبر أدوات رقمية حديثة، إضافة إلى أن الرقمنة توفر فرصًا لتقليل الفجوات الجغرافية بتوظيف التعليم عن بُعد أو المنصات الإلكترونية، ولا شك في أن عدم الاستثمار في هذا المجال يحرم النظام التعليمي من أدوات فعّالة لدعم الوصول والجودة وتعزيز النظام.

4.1.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة

ضمان تعليم نوعي ودامج في رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، مع رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال وتمكينهم من اكتساب المهارات الأساسية تدريجيّاً بما يضمن انتقالهم السلس وتقدُّمهم الأكاديمي بثقة.

سيُقاس النجاح بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) الآتية وتحقيق الأهداف ذات الصلة:

المكون Component	المؤشر [6] Indicator	القيمة الأساسية (السنة الأساسية) Baseline Value (Baseline Year)	الهدف لعام 2030 Target 2030
الوصول المستدام	معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG2	70.5% (2025/2024)	90%
	نسبة المدارس الحكومية التي يوجد فيها شعب رياض أطفال للمرحلة الثانية KG 2.	39.2% (2025/2024)	47.1%
الجودة	نسبة الأطفال الذين لديهم استعداد للتعلم.	87% (2024/2023)	91%
	نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم.	القراءة الإجمالي: 40.4% الحساب الإجمالي: 24% (2025/2024)	القراءة الإجمالي: 45% الحساب الإجمالي: 35%
	متوسطات أداء الطلبة في الاختبار التقييمي للصف الثالث الأساسي.	اللغة العربية: 70% الرياضيات: 70% (2025/2024)	اللغة العربية:74% الرياضيات: 72%
التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي	63.5% (2025/2024)	78.3%

6 مؤشرات الأداء الرئيسة الموضحة باللون البرتقالي الفاتح في الخطة الاستراتيجية للتعليم هي مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى مصفوفة النتائج المرفقة في الملحق 2 - أ.

4.1.3.1. المكون 1: الوصول المستدام

يُعدّ مكوّن الوصول المستدام حجر الأساس في ضمان توفير خدمات تعليمية عادلة ودامجة للأطفال جميعهم. ويسهم هذا المكوّن في تعزيز القدرة الاستيعابية لرياض الأطفال والصفوف الأساسية الأولى عن طريق استحداث شعب جديدة في مرحلتي رياض الأطفال وتزويدها بالأثاث ومواد التعلم والتعليم اللازمة لتهيئة بيئة آمنة ودامجة ومراعية للنوع الاجتماعي. ويعزّز هذا المكوّن الشراكات مع القطاع الخاص للمساهمة في استدامة التوسع وتحقيق العدالة في فرص الحصول على التعليم تماشيًا مع رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، ويوفر الوصول المستدام إتاحة فرص تعليمية متكافئة للأطفال جميعهم دون تمييز، بما يسهم في تقليص الفجوات التعليمية منذ المراحل الأولى، ويعزز الاستعداد المدرسي للانتقال إلى التعليم الأساسي. ويدعم هذا الوصول استمرارية البرامج التربوية وجودتها عن طريق التخطيط طويل المدى، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، والبنية التحتية الملائمة. ومن ثمّ، فإن الاستثمار في ضمان الوصول المستدام لرياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى، ينعكس إيجابًا على تحسين نتائج التعلم، ورفع كفاءة النظام التعليمي، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد.

من المُتوقَّع أن يسهم هذا المكون في رفع نسب الالتحاق في رياض الأطفال؛ بهدف تحقيق الاستيعاب الكامل بحلول عام 2033، وتقليص الفجوة التعليمية بين المحافظات والمناطق المختلفة، علاوة على تحقيق العدالة التربوية بتوفير بيئات تعليمية دامجة وشاملة تراعي احتياجات الأطفال جميعهم من كلا الجنسين، ودعم الانتقال السلس من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم الأساسي، بما يضمن تكاملًا تربويّاً مستدامًا بين رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى.

الأنشطة الأساسية

1. تعيين معلمات جدد في رياض الأطفال بمرحلتيها: الأولى، والثانية تماشيًا مع خطة التوسع.
2. استحداث شعب رياض الأطفال الجديدة للمرحلة الثانية (KG 2) بمعدّل 200 شعبة سنويّاً في المدارس الحكومية.
3. استحداث شعب رياض الأطفال للمرحلة الأولى (KG 1) في المدارس الحكومية.
4. صيانة غرف رياض الأطفال القائمة في المدارس الحكومية وتجهيزها عند الحاجة.
5. توفير مواد التعلم والتعليم في غرف رياض الأطفال الحكومية تكون مستجيبة لاحتياجات كل من الذكور والإناث.
6. تعزيز مشاركة القطاع الخاص في استحداث شعب رياض أطفال خاصة جديدة (للمرحلتين: الأولى، والثانية).
7. تطبيق نماذج الشراكة بين القطاعين: العام، والخاص، عن طريق تسجيل الأطفال في رياض الأطفال الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال من الفئات الأكثر عرضة للإقصاء والمناطق المحرومة.
8. توفير الأثاث والتجهيزات والأشكال المُيسّرة، ومواد التعلم والتعليم الداعمة المراعية للدمج والنوع الاجتماعي.
9. تعيين معلمين ومعلمات جدد في الصفوف الثلاثة الأولى بما يتماشى مع الأطر التشريعية والحاجة وفق جدول التشكيلات المدرسية.

4.1.3.2. المكون 2: الجودة

تُعدّ الجودة في رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى ركيزة أساسية لبناء منظومة تعليمية قادرة على دعم نمو الأطفال معرفيّاً ووجدانيّاً واجتماعيّاً. فرفع مستوى الكفاءة التربوية وتطبيق ممارسات تعليمية تراعي الفروق الفردية يخلق بيئة تعلم آمنة ومحفّزة ودامجة تُسهِم في تكوين أساس قوي لمسيرتهم الدراسية. ويشكّل تأهيل المعلمين والمعلمات وتزويدهم بفرص تدريب وتنمية مهنية مستمرة عنصرًا محوريّاً في رفع هذه الجودة؛ إذ يمكّنهم من تبنّي استراتيجيات تدريس فعّالة، وإدارة الصفوف بمرونة، وتصميم أنشطة تناسب احتياجات الأطفال جميعهم في البيئة التعليمية، ويعزّز تحسين إدارة النظام التعليمي ودقّة البيانات قدرة المدارس على اتخاذ قرارات تربوية عادلة وشفافة. وبهذا التكامل بين جودة الممارسات التربوية وكفاءة المعلمين والمعلمات وعدالة الوصول إلى فرص التعلم، تتقلّص الفجوات التعليمية، ويتعزّز بناء نظام تعليمي أكثر كفاءة واستدامة.

الأنشطة الأساسية

1. تطبيق نظام ضمان الجودة لرياض الأطفال، بما يشمل المعايير والمؤشرات والأدوات وبروتوكولات التقارير والمعالجة، بما يراعي النوع الاجتماعي والتعليم الدامج والتعامل مع المخاطر والأزمات.
2. تنفيذ إجراءات متابعة فنية ومساءلة سنوية لرياض الأطفال الحكومية والخاصة المُرخَّصة وفقًا لنظام ضمان جودة رياض الأطفال؛ بهدف متابعة خطط التحسين المستمر.
3. إلحاق معلمات ومشرفي ومشرفات رياض الأطفال ببرامج التنمية المهنية والتعليم الدامج المستجيبة للنوع الاجتماعي.
4. تنفيذ برنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم عن طريق تدخلات دامجة ومستجيبة للنوع الاجتماعي.
5. مراجعة معايير التميُّز لجائزة الملكة رانيا العبد الله لرياض الأطفال وتطويرها وتنفيذها، والتشجيع على المشاركة فيها.
6. تدريب معلمي ومعلمات رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى على الدليل التدريبي المستجيب للنوع الاجتماعي لبرنامج مشاركة الأهل في الروضة والصفوف الثلاثة الأولى.
7. تنفيذ برنامج «بيتنا السعيد» للتوعية الوالدية المُحدَّث.
8. تنفيذ دراسات مسحية وبحثية تتعلق بامتلاك الطلبة المهارات الأساسية في القراءة والحساب والمهارات الحياتية والاجتماعية، مع مراعاة الفروق بين الجنسين واحتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة، بما يحقق مخرجات تعلّم مُحسَّنة تُزوِّد الأطفال بالمعرفة، ومهارات التفكير النقدي، وحلّ المشكلات، والكفاءات المتوائمة مع متطلبات سوق العمل الوطني والعالمي في القرن الحادي والعشرين.
9. اعتماد التطوير المهني المستمر لمعلمي ومعلمات مرحلة الطفولة المبكرة؛ لضمان الاستدامة وملكية وزارة التربية والتعليم.
10. تدريب وبناء قدرات المعلمين والمعلمات للصفوف الثلاثة الأولى على استراتيجيات تدريس المهارات الأساسية في القراءة والحساب والمهارات الحياتية والاجتماعية، ودعم التعليم الدامج، والمستجيب لمنظور النوع الاجتماعي، وإدارة الأزمات والمخاطر.
11. إعداد وتنفيذ برامج تدعم القراءة وتطوير قدرات الطلبة القرائية بما يراعي الفجوة بين الجنسين.
12. 1توسيع الدبلوم المهني في التعليم الدامج، وإلحاق معلمي ومعلمات الصفوف الثلاثة الأولى به لإعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها.
13. إعداد أدلة معايير ومؤشرات الأداء وتطويرها، وبناء الأدوات التقييمية الخاصة بمهارات القراءة والحساب ومؤشر عادة القراءة وتنفيذها، بما يراعي الدمج والنوع الاجتماعي.
14. تنظيم ورش عمل للكوادر الإدارية والفنية على مستوى الوزارة والميدان حول الإطار العالمي للكفاءات المتعلق بالمهارات الأساسية.

4.1.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام

يركّز مجال السياسات وتعزيز النظام على تحديث التشريعات وتنسيق العمل بين مختلف القطاعات، مع تعزيز الحوكمة واتساق المعايير، ويسهم في دمج التعلّم الاجتماعي العاطفي المستجيب للنوع الاجتماعي، وتوظيف الحلول الرقمية لرفع جودة التعليم ودعم الأسرة والكوادر العاملة. وفي هذا السياق، تشتمل الجهود على تطوير إطار للتعلّم الاجتماعي العاطفي. ويركز هذا المكوّن أيضًا على شمول الأطفال ذوي الإعاقة عن طريق سياسات دامجة تضمن وصولهم ومشاركتهم وتوفير بيئات تعليمية مرنة تلبّي احتياجاتهم، ومن ثم يسهم ذلك في بناء نظام تعليمي مرن وشامل ومستدام يدعم النمو المتكامل للأطفال ويضمن فرصًا تعليمية عادلة للجميع.

الأنشطة الأساسية

1. اعتماد دليل التعلم الاجتماعي العاطفي لرياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى، المستجيب للنوع الاجتماعي.
2. دعم النمو العاطفي والاجتماعي والإرشاد.

4.1.3.4. المكون 4: التحول الرقمي

يُعدّ مكوّن التحوّل الرقمي في مرحلة الطفولة المبكرة من المكوّنات الأساسية التي تهدف إلى تحسين جودة التعلّم وتطوير بيئة تعليمية متكاملة تستفيد من التكنولوجيا بطرق آمنة وفعّالة. تنبع أهمية هذا المكوّن من دوره في دعم الأطفال في بناء مهارات رقمية وتكنولوجية، وتوفير محتوى رقمي يناسب خصائص الأطفال النمائية، إضافة إلى تمكين الكادر التعليمي والمشرفين والمشرفات وأولياء الأمور من التعامل الواعي مع الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة. ويساعد هذا المكوّن أيضًا على تعزيز بيئة تعليمية عادلة تراعي النوع الاجتماعي والدمج وتجنُّب الصور النمطية والممارسات الضارة المُيسَّرة بالتكنولوجيا.

ومن المُتوقَّع أن يسهم هذا المكوّن في توفير بيئة تعليمية رقمية متوازنة وآمنة تدعم نمو الأطفال المعرفي والاجتماعي والنفسي، وتمكين الكادر التعليمي وأولياء الأمور من استخدام التكنولوجيا بطرق هادفة ومناسبة. ويُتوقع أيضًا أن يتحسّن تفاعل الأطفال داخل الغرفة الصفّية، وأن ترتفع جودة الأنشطة التعليمية الرقمية، وتتعزّز مشاركة الأسرة بشكل واعٍ ومسؤول.

الأنشطة الأساسية

1. مراجعة التطبيقات الإلكترونية من منظور النوع الاجتماعي، ومدى مراعاتها للمنهجية الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. تطبيق استراتيجيات التعلّم في الصفوف الثلاثة الأولى (في الغرفة الصفية)، بما في ذلك التعلّم من خلال اللعب واستخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية، بما يراعي النوع الاجتماعي، ويُلبي متطلبات الأطفال ذوي الإعاقة.
3. تعزيز البيئة التفاعلية، وتوفير محتوى رقمي مُبسَّط مناسب لخصائص الأطفال النمائية.
4. بناء قدرات ومهارات معلمي ومعلمات ومشرفي ومشرفات الطفولة المبكرة في توظيف التكنولوجيا واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
5. تمكين أولياء الأمور من متابعة أبنائهم وبناتهم عبر منصة خاصة ومُهيَّأة لاستخدام الأشخاص ذوي الاعاقة، تعنى بتوضيح الخصائص النمائية والحياتية والنفسية للطلبة، وتجنُّب الصور النمطية والعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

4.2. التعليم الأساسي والثانوي

يُعدّ التخطيط التربوي في مرحلة التعليم الأساسي عنصرًا محوريّاً لضمان بناء قاعدة تعليمية صلبة وشاملة لجميع الطلبة، إذ يسهم التخطيط الجيد في تحديد الاحتياجات الفعلية للطلبة والمدارس، وتوجيه الموارد البشرية والمادية بكفاءة، بما يضمن إتاحة التعليم الجيد وتحقيق تكافؤ الفرص، ويساعد على تطوير المناهج وطرائق التدريس بما يتواءم مع الخصائص النمائية للطلبة، ويعزز اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وهي الأساس الذي يُبنى عليه التعلم في المراحل اللاحقة.

وتكتسب عملية التخطيط في التعليم الثانوي أهمية خاصة؛ لكونها مرحلة انتقالية مفصلية بين التعليم الأساسي والتعليم العالي أو سوق العمل، ويتيح التخطيط الاستراتيجي في هذه المرحلة مواءمة المناهج والمسارات التعليمية مع ميول الطلبة وقدراتهم، ومع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويسهم في تحسين جودة التعليم عن طريق إعداد الكوادر التعليمية، وتطوير أساليب التقويم، وتوفير بيئة تعليمية داعمة تسهم في تنمية التفكير النقدي والاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرار لدى الطلبة. ويمثل التكامل في التخطيط بين مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي عاملًا رئيسًا في ضمان استمرارية التعلم وسلاسة الانتقال بين المراحل التعليمية؛ فالتخطيط المتكامل يساعد على بناء مسار تعليمي متدرج ومتوازن، يراعي التراكم المعرفي والمهاري للطلبة، ويحد من الهدر التعليمي والتسرب الدراسي، إلى جانب أنه يدعم تحسين المخرجات التعليمية ورفع كفاءة النظام التعليمي ككل، بما يعزز قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم بنجاح، والمساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة.

وتركز رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 على أهمية تلك المراحل التعليمية، وقد أفردت مؤشرات لقياس تطورها بما يتواءم مع طموحات المملكة، ويدعم تحقيق أهدافها في مختلف القطاعات؛ لذا وجب الوقوف على المشكلة ذات الأولوية التي تعيق تحقيق هذه الرؤية والأسباب الرئيسة وراءها.

4.2.1. القضايا ذات الأولوية

انخفاض التنافسية في المخرجات التعليمية، وضعف التحصيل الدراسي، ومحدودية مشاركة بعض فئات الطلبة المعرّضين للخطر، إضافة إلى التسرب المبكر من المدرسة، خاصة بين الذكور، مع قصور في جاهزية البيئات التعليمية الرقمية.

4.2.2. الأسباب الرئيسة

تعدّ محدودية الاستعداد للتحول الرقمي أحد أسباب ضعف تبنّي التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الأدوات الداعمة للدمج والتنوع، وتسهم محدودية المعرفة بأسباب فجوات الأداء بين الطلاب والطالبات، خاصة الفئات الأكثر عرضة للإقصاء، في إعاقة القدرة على معالجة هذه الفجوات بشكل فعال، إضافة إلى أن ضعف دمج بيانات التقييم في عمليات التخطيط واتخاذ القرار يزيد من صعوبة الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتنوعة، علاوة على أن غياب التكامل بين نتائج التقييمات الوطنية والدولية وبين التخطيط الاستراتيجي يقلل من الاستفادة من التغذية الراجعة في تطوير البرامج. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز مؤسسية إدارة الأزمات والمخاطر

حتى مستوى المدرسة؛ لضمان استمرارية التعليم أثناء الأزمات، مع ضرورة تبنّي أطر التعليم الأخضر وبناء القدرات لتنفيذها بما يواكب التوجهات العالمية.

وتعاني المناهج الدراسية وطرائق التدريس محدودية الخبرة في دمج الأدوات الرقمية لدعم التعلم، وضعف تطبيق استراتيجيات حديثة تراعي النوع الاجتماعي، وتدمج الفئات الأكثر عرضة للإقصاء، إضافة إلى أن الكوادر التعليمية بحاجة إلى تطوير مهاراتهم في تطبيق التقييم التكويني لتحسين الممارسات التعليمية. إن غياب معايير واضحة لضمان جودة المحتوى الرقمي داخل الوزارة يضعف فعالية المواد التعليمية، إلى جانب الحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية للطلبة والكوادر التعليمية على حد سواء، كذلك يظل استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم محدودًا، رغم إمكانياته الكبيرة في دعم التعلم الشخصي والدامج، وهناك أيضًا حاجة إلى استكمال بناء نظام إشراف تربوي رقمي ودمجه مع منصات التدريب الإلكتروني (منصة «أجيال»)، إضافة إلى إرساء نظام لا مركزي للتنمية المهنية يفعّل التطوير المهني القائم على المدرسة.

ويشكل تفاوت جودة البنية التحتية المادية والرقمية في المدارس عائقًا أمام تحقيق الدمج والتنوع في التعليم، إذ تفتقر بعض المدارس إلى المُعدّات المناسبة، في حين تعاني أخرى نقصًا في المحتوى الرقمي الحديث وموارد التعلم، وهذا التفاوت يعكس أيضًا نقص التمويل المخصص للبنية التحتية المادية والرقمية، مما يحد من قدرة النظام التعليمي على توفير بيئة تعليمية متكافئة للطلبة كافة، وكذلك محدودية الفهم الواضح لمتطلبات الطلبة ذوي الإعاقة وخاصة في مرحلة الثانوية العامة وتقديم الاختبارات، الذي يشكّل بدوره هاجسًا مستمرّاً عند أولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة في قدرة أبنائهم على تقديم الاختبارات بعدالة مثل أقرانهم من غير ذوي الإعاقة.

وفي التعليم الثانوي، يستمر الغياب بشكل ملحوظ، خاصة بين الذكور والفئات الأكثر عرضة للإقصاء، وهو ما يؤثر مباشرة في التحصيل الدراسي؛ فالحاجة إلى تعزيز بيئة مدرسية آمنة خالية من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تظل أساسية لضمان رفاه الطلبة. وتحتاج ممارسات الإرشاد في المدارس إلى تحسين، خصوصاً في ما يتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتوجيه الطلبة نحو المسارات التعليمية المناسبة لقدراتهم واهتماماتهم. وفي هذا السياق، يفاقم ضعف المواءمة بين الإرشاد الطلابي والمسارات التعليمية مشكلة التسرب وضعف التحصيل، إضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى تعزيز مهارات الحياة لدى الطلبة بصرف النظر عن خلفياتهم. وأخيراً، فإن تعزيز شعور الانتماء لدى الطلبة والكوادر التعليمية والمجتمع المحلي يُعدّ عنصرًا أساسيًّا في بناء بيئة مدرسية محفزة وداعمة للتعلم.

4.2.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة

تحقيق نظام تعليمي مستدام عالي الجودة يواكب التحول الرقمي للمرحلتين الأساسية والثانوية يمكّن الطلبة من التعلم بفعالية وعدالة بحلول العام 2030 مراعيًا الشمول والتنوع.

سيقاس النجاح بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) الآتية وتحقيق الأهداف ذات الصلة:

المكون Component	المؤشر [7] Indicator	القيمة الأساسية (السنة الأساسية) Baseline Value (Baseline Year)	الهدف لعام 2030 Target 2030
الوصول المستدام	عدد المدارس الحكومية التي تم بناؤها أو توسيعها مع مراعاة الدمج والتنوع في التعليم (العدد الإجمالي للمشاريع، التراكمي).	83 (2025/2024)	420
الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات.	الصفوف 4-6: اللغة العربية: 16% الرياضيات: 8% الصفوف 7-9: اللغة العربية: 17% الرياضيات: 9% الصفوف 10-11: اللغة العربية: 16% الرياضيات: 11% (2024/2023)	الصفوف 4-6 : اللغة العربية30% : الرياضيات 27% : الصفوف 7-9 : اللغة العربية27% : الرياضيات 22% : الصفوف 10-11 : اللغة العربية21% : الرياضيات 23%
	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية.	للصف السادس: N/A للصف التاسع: N/A	يتم تحديده لاحقًا.
	نسبة نجاح الطلبة في امتحان الثانوية العامة.	62.5% (2025/2024)	65%
	النسبة المئوية للمدارس التي تم تقييمها على أنها مدارس ذات أداء مقبول أو أفضل وفقًا لمعايير وحدة جودة التعليم والمساءلة.	63% (2024/2023)	82%
التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي.	63.5% (2025/2024)	78.3%
	نسبة المعلمين المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني.	9.2% (2025/2024)	100%

7 مؤشرات الأداء الرئيسة الموضحة باللون البرتقالي الفاتح في الخطة الاستراتيجية للتعليم هي مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى مصفوفة النتائج المرفقة في الملحق 2 - أ.

4.2.3.1. المكون 1: الوصول المستدام

يتناول هذا المكون زيادة القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم الأساسي والثانوي وضمان الوصول العادل إلى التعليم الجيد الدامج للطلبة جميعهم في المدارس والمؤسسات التعليمية، بما يشمل البرامج التعليمية المختلفة، إضافة إلى التفاوتات المستمرة في البنية التحتية، ويتناول أيضًا ضمان الوصول للتعلم مدى الحياة، والمشاركة المجتمعية في المدارس الأساسية والثانوية، حيث يستجيب هذا المكون للتحديات وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى بيئة مهيأة ومحتوى تعليمي مادي ورقمي من خلال أربعة مكونات فرعية، هي: البنية التحتية، والمشاركة، والشراكة المجتمعية، وفرص التعلم مدى الحياة. ويسلّط هذا المكون الضوء على بناء المدارس وتوسعتها وتحديثها، ويدعم التعاون مع المجتمعات المحلية.

من المُتوقَّع أن يسهم هذا المكون في بناء نظام تعليمي أكثر شمولًا واستدامة، يضمن الوصول للطلبة من مختلف الفئات، ويقوّي الثقة بين المدارس والمجتمعات المحلية بتفعيل دور أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني، ويساعد على الحد من التسرب وارتفاع معدلات الاستكمال والتخرج من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي

الأنشطة الأساسية

1. بناء المدارس وتوسيعها بحسب الكثافة السكانية واحتياجات المناطق، مع التركيز على ضمان الوصول العادل، بصرف النظر عن الجنس أو الجنسية أو الإعاقة أو أي عامل آخر من عوامل الضعف الاجتماعي.
2. تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والمجتمعات والمجالس المحلية والقطاع الخاص لدعم البيئة التعليمية، واللجان الفنية الفرعية المشكلة في مديريات التربية والتعليم جميعها، التي بدورها تقوم على متابعة تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية.
3. تعزيز إشراك المجتمع المحلي وأولياء الأمور في تحسين مخرجات التعليم.
4. رفع وعي المجتمع المحلي وأولياء الأمور لتعزيز ثقافة الالتزام بالوصول العادل لتعليم نوعي للطلبة في المجموعات الأكثر عرضة للإقصاء من التعليم.
5. زيادة فرص وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى المسار التعليمي تحقيقًا لالتزامات الأردن في التعليم الدامج في القمة العالمية للإعاقة.
6. توفير الترتيبات التيسيرية للطلبة ذوي الإعاقة.
7. دعم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس الخاصة ومراكز وجمعيات التربية الخاصة.
8. تطوير خطط تشغيلية للحد من التسرب بين الطلبة المعرّضين لخطر التسرب والإقصاء من التعليم، مع مراعاة الأوضاع والاحتياجات المختلفة للذكور والإناث.
9. توسيع برامج التعليم غير النظامي.
10. قياس رضا المجتمع (أولياء الأمور، والطلبة، والمعلمين والإداريين)، واستخدام نتائجها في تحسين الخدمات.
11. طباعة الكتب المدرسية للمدارس الأساسية والثانوية.
12. تعيين معلمين ومعلمات جدد في المرحلتين الأساسية والثانوية على أساس سنوي حسب الاحتياجات.
13. تمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعلم عالي الجودة.

4.2.3.2. المكون 2: الجودة

يهدف هذا المكون إلى تحقيق جودة التعلم والتعليم عن طريق تحسين جودة التعليم وضمان شموليته وعدالته، من خلال تمكين المعلمين والمشرفين التربويين من تطبيق استراتيجيات تدريس حديثة ومتمايزة تراعي احتياجات الطلبة جميعهم، بمن فيهم الطلبة ذوو الإعاقة، والفروق الفردية والنوع الاجتماعي، ويسهم تعزيز استخدام نتائج تقييمات تعلم الطلبة والتقييمات الوطنية والدولية في التخطيط التربوي في توجيه الممارسات الصفية وصنع السياسات التعليمية المبنية على الأدلة، وتحسين نواتج التعلم، وتقليص الفجوات بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي، خاصة في المواد الأساسية.

وبالتوازي مع ذلك، تركز أنشطة هذا المكون على بناء قدرات القيادات التربوية في المستويات كافة، وتطوير منظومة تنمية مهنية متكاملة قبل الخدمة وأثناءها، مرتبطة بمتطلبات الإنجاز ونوع العقود والتخصصات، ومدعومة بتقييمات منتظمة للمدارس وأطر مساءلة تربوية حديثة توظّف الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة المتابعة وجودة التقارير. وتعزز هذه الجهود الرفاه النفسي والصحي للمجتمع المدرسي، وتمكين المرشدين التربويين من توفير بيئة تعليمية آمنة وجاذبة، إلى جانب تطوير برامج إرشاد مهني مستجيبة للنوع الاجتماعي، وتوسيع مسارات التعلم المرنة والبديلة، بما يدعم التعلم مدى الحياة ويعزز استدامة النظام التعليمي.

من المُتوقَّع أن يسهم هذا المكون في وجود كوادر تعليمية كفؤة ومحفَّزة قادرة على تقديم تعليم عالي الجودة ودامج، وفي الاستجابة بفاعلية للتحديات التعليمية المتغيرة، إلى جانب نظام تعليمي متطور، يوفر فرص تعلّم دامجة مدى الحياة تلائم احتياجات الطلبة المتنوعة.

الأنشطة الأساسية

1. تدريب المعلمين والمعلمات والمشرفين التربويين والمشرفات التربويات على استراتيجيات تدريس الطلبة ذوي الإعاقة للمناهج المدرسية العلمية، وتكييف النتاجات التعليمية للمناهج الدراسية للمواد العلمية لتنفيذ التدريس والتقييم.
2. تعزيز استخدام تقييمات تعلم الطلبة ونتائج التقييم التربوي في التخطيط التربوي.
3. تطوير مهني يستند إلى متطلبات الإنجاز المرتبطة بالتدريب قبل الخدمة وأثناءها، بما يضمن اتساقها مع نوع عقود المعلمين وتخصّصاتهم.
4. تدريب المعلمين والمعلمات على طرائق واستراتيجيات تدريس حديثة ومتمايزة ومراعية للنوع الاجتماعي؛ لضمان ممارسات مهنية فضلى في الغرفة الصفية.
5. بناء قدرات القيادات التربوية جميعها، في المستويات كافة (المدارس، والمديريات، ومركز الوزارة).
6. دراسات أثر مستجيبة للنوع الاجتماعي لبرامج وسياسات التنمية المهنية على الممارسات المهنية ونتائج تعلم الطلبة.
7. تطوير برامج توعوية مستجيبة للنوع الاجتماعي خاصة بالإرشاد الوظيفي وبناء قدرات المرشدين والمرشدات.
8. تحديث أدلة مؤشرات الأداء وأتمتتها ونشرها.
9. التوسع في إجراء تقييمات وطنية في المواد الأساسية (اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، والعلوم).
10. تحسين أداء الطلبة في الاختبارات الدولية؛ لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث.
11. إجراء تقييمات منتظمة للمدارس باستخدام أطر المساءلة التربوية ومؤشرات المدرسة الفاعلة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تقييم المدارس؛ لرفع كفاءة المتابعة وجودة التقارير بما يستجيب لاحتياجات الجنسين.

12. تعزيز الرفاه النفسي والصحي للمجتمع المدرسي.
13. تمكين المرشدين التربويين والمرشدات التربويات من إيجاد بيئة تعليمية آمنة وجاذبة وإيجابية ودعمها.
14. تعزيز التعلّم مدى الحياة عبر مسارات تعليم بديلة ومناهج مرنة.
15. تعزيز المبادرات المدرسية والأنشطة والفعاليات التربوية وتحسين البيئة التعليمية.

4.2.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام

يهدف هذا المكون إلى استدامة تطبيق لا مركزية المدارس (المدرسة وحدة أساسية للتطوير) وتطوير واعتماد منهجيات التنمية المهنية المركزية واللامركزية متوائمة مع نظام الرتب، ونظام إجازة مزاولة مهنة التعليم بما يحقق الاستجابة للحاجة إلى بناء نظام تعليمي أكثر مرونة واستدامة وجودة، وقادر على مواكبة التحديات البيئية والاجتماعية والمؤسسية المتزايدة. ويُعدّ تطوير واعتماد منهجيات التنمية المهنية المركزية واللامركزية المتوائمة مع نظام الرتب ذا أهمية في تعزيز مهنية الكادر التعليمي وضمان مسارات واضحة للنمو الوظيفي قائمة على الكفاءة والأداء، وتدعم استدامة تطبيق لا مركزية المدارس بحسبان المدرسة وحدة أساسية للتطوير، ما يمنحها مرونة أكبر في الاستجابة لاحتياجاتها الخاصة وتحسين أدائها. ويسهم تطوير منهجيات تقييم أداء المعلمين والمعلمات ومديري ومديرات المدارس والمشرفين التربويين والمشرفات التربويات، وربطها بالذكاء الاصطناعي وأنظمة الإشراف الرقمي ومنصات تدريب المعلمين والمعلمات، في إرساء منظومة تقييم عادلة وشفافة ومحفّزة للتطوير المستمر، ويكتمل هذا الإطار المهني باعتماد نظام إجازة مزاولة مهنة التعليم، الذي يضمن جودة الممارسة المهنية، ويرسّخ معايير واضحة للاعتماد والمساءلة، ويرفع من مكانة مهنة التعليم وكفاءتها.

من المُتوقَّع أن تسهم هذه الأنشطة في تحقيق مجموعة من النتائج المترابطة على مستوى المدرسة والنظام التعليمي ككل، مثل: تعزيز جودة الحوكمة واتخاذ القرار المبني على الأدلة عن طريق توافر قواعد بيانات تعليمية متكاملة وشاملة للمراحل التعليمية كافة، ورفع كفاءة ومهنية الكادر التعليمي والإداري عبر منظومة متكاملة للتنمية المهنية المستمرة، وتطبيق تقييم أداء متعدد المصادر مدعوم بالذكاء الاصطناعي وأنظمة الإشراف الرقمي. إضافة إلى ذلك، سيؤدي اعتماد لامركزية المدارس ونظام إجازة مزاولة مهنة التعليم إلى تمكين المدارس، وتحفيز المعلمين والمعلمات ومديري ومديرات المدارس على التطوير المستمر، وضمان جودة الممارسة المهنية، ما ينعكس في النهاية على تحسين نواتج التعلم وتحقيق أهداف النظام التعليمي بصورة مستدامة.

الأنشطة الأساسية

1. تعزيز إشراك المجالس التربوية والشبكات المجتمعية في تخطيط تطوير المدارس.
2. تنفيذ مبادرات «المدارس الخضراء» (مثل إعادة التدوير، والزراعة المدرسية، والأثاث المستدام).
3. تطوير منهجيات التنمية المهنية المركزية واللامركزية بما يتواءم مع نظام الرتب، واعتمادها.
4. استدامة تطبيق لامركزية المدارس (المدرسة وحدة أساسية للتطوير).
5. تطوير منهجيات تقييم أداء المعلمين والمعلمات ومديري ومديرات المدارس والمشرفين التربويين والمشرفات التربويات (تأخذ في الحسبان التقييم متعدد المصادر)، وربطها بالذكاء الاصطناعي وأنظمة الإشراف الرقمي ومنصة تدريب المعلمين.
6. اعتماد نظام إجازة مزاولة مهنة التعليم.

4.2.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي

يهدف هذا المكوّن إلى تحديث نظام التعليم الأساسي والثانوي في الأردن من خلال دمج الكفايات الرقمية والممارسات التعليمية الرقمية الدامجة في المناهج وطرائق التدريس، ويأتي ذلك استجابةً للتكامل الرقمي، وعدم المساواة في الوصول إلى الأدوات الرقمية، والفجوات في المهارات الرقمية بين الطلبة والمعلمين والمعلمات، ويركّز المكوّن الفرعي لتحديث المناهج على تطوير المناهج بمحتوى تفاعلي دامج ومراعٍ للنوع الاجتماعي، ووضع معايير لجودة المحتوى الرقمي ودمج أنظمة الإشراف الرقمي.

من المُتوقَّع أن يسهم هذا المكون في إيجاد نظام تعليمي رقمي مُمكَّن يوفّر تجارب تعلم شخصية وعالية الجودة للطلبة كافة، مما يضع الأردن في موقع ريادي إقليمي في التعليم الرقمي الدامج.

الأنشطة الأساسية

1. تزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية وأدوات التكنولوجيا التعليمية، مع التركيز بشكل خاص على تقليص الفجوة في البنية التحتية بين مدارس البنين ومدارس البنات وبما يلبي متطلبات الفئات الأكثر عُرضة للإقصاء.
2. التوسع العادل في الوصول إلى الموارد الرقمية بين المناطق والمجموعات العشر المعرضة للإقصاء من التعليم.
3. تعزيز الكفايات اللازمة للتعامل مع البيئات الرقمية، والسلوك الآمن عبر الإنترنت، وحل المشكلات باستخدام التكنولوجيا.
4. قياس ومتابعة أثر تطبيق مهارات الثقافة الرقمية والاستخدام التكنولوجي.
5. وضع معايير لجودة المحتوى الرقمي وسهولة الوصول إليه.
6. التعاون مع الشركاء لتحويل الموارد التعليمية إلى صيغ رقمية وإثرائها بالمحتوى التفاعلي.
7. تطوير لوحة متابعة وطنية للتعلّم (Learning Dashboard) تجمع بين بيانات التقويم والتحصيل الوطنية والدولية، والتطوير المهني، لمتابعة مهارات التعلّم الأساسية والرقمية حسب المنطقة ونوع المدرسة، وتوظيف البيانات في اتخاذ القرارات.
8. تطوير أنظمة إشراف رقمية مرتبطة بمنصّات التدريب، وتنفيذها.

4.3. التعليم المهني والتقني

تنبع أهمية التخطيط لمجال التعليم التقني والمهني في الخطة الاستراتيجية للتعليم من دوره الحيوي في إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات العملية والتقنية التي يتطلبها سوق العمل المتغير. ويسهم التخطيط الفعّال في هذا المجال في مواءمة البرامج والتخصصات مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني، وتحسين جودة المناهج والتدريب العملي، وتعزيز الشراكات مع قطاعي الصناعة والخدمات، ويساعد على رفع كفاءة المؤسسات التعليمية التقنية والمهنية، وتطوير قدرات المعلمين والمعلمات والمدربين والمدربات، بما يحدّ من الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف، ويعزز فرص التشغيل والإنتاجية.

ويرتبط التعليم التقني والمهني ارتباطًا وثيقًا بطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعدّ رافدًا أساسيًّا لدعم النمو المستدام وتنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية. ويؤدي التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع إلى تمكين الشباب من الإسهام الفاعل في مشاريع التنمية، وتقليل معدلات البطالة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، ويسهم في ترسيخ ثقافة العمل والإنتاج، وتحقيق التوازن بين التعليم الأكاديمي والتطبيقي، بما يدعم تحقيق الرؤى الوطنية للتنمية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والمهارات.

وقد حظي مجال التعليم المهني والتقني باهتمام ملحوظ في رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، التي أفردت له عددًا من المستهدفات والمؤشرات تسهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية.

4.3.1. القضايا ذات الأولوية

محدودية الالتحاق في التعليم المهني والتقني، إذ وصلت نسبة الالتحاق في العام الدراسي 2023 – 2024 إلى 13% (15.9% للذكور و10.4% للإناث، وضعف الكفايات المهنية؛ نتيجة لقلة الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين في التعليم المهني والتقني وضعف الكفايات المهنية للمعنيين الخاصة بمتطلبات سوق العمل وخاصة لدى الطلبة.

4.3.2. الأسباب الرئيسة

انخفاض نسب الالتحاق في التعليم المهني والتقني

تشير البيانات إلى أن نسبة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني في الأردن ما تزال منخفضة، حيث بلغت 13% في العام الدراسي 2023-2024، مع وجود فجوة جندرية واضحة لصالح الذكور (15.9% للذكور مقابل 10.4% للإناث). وتعكس هذه النسبة محدودية الاهتمام بالتعليم المهني مقارنة بالتعليم الأكاديمي، على الرغم من الطموحات الوطنية لزيادة معدل الالتحاق إلى 29% لكلا الجنسين بحلول عام 2030، بما يتماشى مع مبادئ التعليم الأخضر، واستدامة التعليم أثناء الطوارئ والأزمات، ومتطلبات برنامج التعليم المهني والتقني الجديد BTEC، ومراعاة النوع الاجتماعي والدمج في التعليم.

النظرة المجتمعية للتعليم المهني والتقني

تعود الأسباب الرئيسة للمشكلة الأولى إلى نظرة مجتمعية تفضل التعليم الأكاديمي على المهني، مدفوعة بالموروثات الفكرية والعادات والتقاليد، خاصة بالنسبة للإناث، إلى جانب تحديات البنية التحتية والبيئة المادية مثل المدارس غير المهيأة، قلة عدد المدارس المهنية والمرافق الملائمة، والبعد الجغرافي للمدارس عن أماكن سكن الطلبة. وتعاني منظومة التعليم المهني أيضًا محدودية البرامج المتخصصة للعاملين، وضعف البرامج الإعلامية التوعوية التي تسهم في تغيير الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى محدودية الكفاءات المدربة وفرص العمل المتاحة، خاصة للإناث.

ضعف الكفايات المهنية لدى خريجي التعليم المهني والتقني

أما المشكلة الثانية فهي ضعف الشراكات والكفايات المهنية في التعليم المهني والتقني، حيث يشكل ضعف الربط بين التعليم والواقع العملي تحديًا أمام تهيئة الطلبة لسوق العمل وتطوير مهاراتهم التطبيقية. وتعاني هذه الشراكات أيضًا غياب الأطر القانونية والتنظيمية، وقلة الموارد المالية، ومحدودية فرص التدريب العملي، بالإضافة إلى ضعف مهارات المستقبل لدى الطلبة مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة والابتكار. إلى جانب وجود فجوات في شبكة العلاقات وفرص التوظيف، وضعف الوعي لدى القطاع الخاص حول برامج BTEC الجديدة. وتبرز الحاجة إلى تعزيز الشراكات الفاعلة والمستدامة مع القطاعين العام والخاص، وتطوير الكفايات المهنية للعاملين والطلبة؛ لضمان مواءمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

4.3.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة

زيادة وصول الطلبة بحلول عام 2030 إلى تعليم مهني تقني ذي جودة عالية في تخصصات متنوعة وبنسبة التحاق إجمالي مقدارها (29%)، وإكساب الخريجين والخريجات المهارات والكفايات المهنية والتقنية المطلوبة بما يتوافق مع حاجات سوق العمل، وبما يضمن الشمول والاستدامة والتميز والرقمنة.

سيقاس النجاح بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIS) التالية وتحقيق الأهداف ذات الصلة:

المكون Component	المؤشر Indicator	القيمة الأساسية (السنة الأساسية) Baseline Value (Baseline Year)	الهدف لعام 2030 Target 2030
الوصول المستدام	نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني.	13.1% (2025/2024)	29%
الجودة	نسبة الطلبة الذين أكملوا متطلبات التعليم المهني والتقني.	n/a	%75
	نسبة طلبة التعليم المهني والتقني الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل.	11% (2024/2023)	25%
السياسات وتعزيز النظام	عدد الشراكات لغايات التدريب العملي للطلبة مع القطاع الخاص لكل مديرية.	3 (2025/2024)	15%

4.3.3.1. المكون 1: الوصول المستدام

يركّز هذا المكون على تطوير شبكة متكاملة من المدارس والمشاغل المهنية والتقنية في مناطق المملكة كافة؛ لضمان وصول الطلبة جميعًا (ذكورًا وإناثًا)، بمن فيهم ذوو الإعاقة واللاجئون، إلى فرص تعليم مهني وتقني عادل وملائم لقدراتهم وميولهم. ويعتمد المكوّن على تطوير بنية تحتية حديثة وآمنة، والتحول الرقمي، والاستجابة للأزمات، ويعزّز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المهني من خلال الإعلام والشراكات مع القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الإرشاد والتوجيه المهني الذي يساعد الطلبة على اختيار المسارات المناسبة لمستقبلهم. ومن ثم يهدف هذا المكوّن إلى بناء بيئة تعليمية مستدامة ومتكافئة قادرة على رفد سوق العمل بخريجين/ات مؤهلين/ات للمستقبل.

ويستمد هذا المكون أهميته من أنه يوفر بنية تحتية وتجهيزية ملائمة تضمن تعليمًا مهنيًا عالي الجودة في بيئات آمنة وحديثة، وفي كونه يرسّخ مبدأ العدالة في الوصول للطلبة كافة في مختلف المناطق، بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للإقصاء، عبر توزيع جغرافي منصف للتخصصات يحقق مواءمة حقيقية مع سوق العمل بتخصصات حديثة في المجالات الرقمية والمستقبلية. علاوة على ذلك، يعالج هذا المكون التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والصور النمطية، ما يرفع القبول المجتمعي للتعليم المهني، ويعزّز الشراكات مع القطاع الخاص، ومن ثم رفع جاذبية التعليم المهني والتقني، ويسهم في توفير منظومة إرشاد مهني فعّالة تدعم قرارات الطلبة التعليمية، وتضمن توجههم للمسارات المناسبة.

من المتوقع أن يسهم هذا المكون في زيادة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني في مختلف مناطق المملكة، عن طريق توفير بيئات تعليمية آمنة، حديثة، مستدامة ومجهّزة بمُعدّات مطابقة للمعايير، وتحسين قبول المجتمع للتعليم المهني عن طريق حملات التوعية والشراكات وقصص النجاح مع تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين الفئات الأكثر ضعفًا من الاندماج في هذا المسار، وذلك ببناء نظام وصول مستدام يضمن استمرارية التعليم المهني والتقني وقدرته على الاستجابة للأزمات والتحولات الاقتصادية.

الأنشطة الأساسية

1. تسويق التعليم المهني التقني وترويجه على المستويات كافة، وتنفيذ حملات إعلامية ذات زخم كبير مراعية للنوع الاجتماعي ومتطلبات الطلبة ذوي الإعاقة؛ للمساهمة في تشكيل الوعي باتجاه تقبُّل فكرة جدوى التعليم المهني مما يساهم في تغيير الفكر المجتمعي وإبراز أهميته كمسار مستقبلي للتشغيل وريادة الأعمال لكلا الجنسين.
2. الاستمرار في تنفيذ حملات التوجيه المهني ميدانيّاً بما يراعي النوع الاجتماعي ومتطلبات للطلبة ذوي الإعاقة (كون هذه الحملات موجودة ومنفذة وموثقة بالدلائل، وضمن خطة تنفيذية يتم تطبيقها سنويًّا وفق أسس ومؤشرات أداء ومراحل مختلفة تقاس بشكل دوري).
3. استحداث تخصصات مهنية وتقنية، وزيادة الطاقة الاستيعابية في المدارس بحيث تتماشي مع الاقتصاد الأخضر والرقمنة، وبما يراعي النوع الاجتماعي، وضمان استيعاب الطلبة ذوي الإعاقة واللاجئين، وتضمين إدارة الأزمات والسلامة المهنية.
4. إنشاء مدارس مهنية وتقنية جديدة وفق معايير الاستدامة البيئية والرقمنة، مع توزيع جغرافي متوازن، وضمان الوصول للفئات كافة، وتطبيق السلامة المهنية وإدارة الأزمات بما يتوافق مع المعايير الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات المعتمدة لبرامج (BTEC).
5. توفير البنية التحتية والتجهيزات والمُعدّات للمشاغل والمدارس المهنية والتقنية القائمة، وصيانتها بشكل دوري؛ لضمان استدامتها ومطابقتها لمعايير السلامة والصحة المهنية، مع مراعاة متطلبات التعليم الدامج والنوع الاجتماعي (مرافق ومُعدّات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية) وإدارة الأزمات، استنادًا إلى معايير وطنية معتمدة للبنية التحتية والتجهيزات حسب المسار والتخصص والمستوى، وربط هذه المعايير بعمليات الاعتماد وضمان الجودة.
6. حصر الموارد البشرية الموجودة، وتحديد النقص في الموظفين/ات، وتعيين الكوادر البشرية.

4.3.3.2. المكون 2: الجودة

يركّز هذا المكوّن على تعزيز منظومة القياس والتقويم في التعليم المهني والتقني بما يضمن متابعة مستوى اكتساب الطلبة للكفايات بشكل شامل وعادل، مع مراعاة النوع الاجتماعي وشمول الطلبة من ذوي الإعاقة. ويعمل المكوّن على مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال: دمج مبادئ التعليم الأخضر، وتفعيل التحول الرقمي في التعليم والتقويم. ويتضمن تطوير الموارد البشرية عن طريق تدريب المعلمين/ات والعاملين/ات في القطاع بالمهارات الحديثة وتأهيلهم، إضافة إلى تطبيق منهجيات فعّالة لإدارة المخاطر والأزمات لضمان استمرارية العملية التعليمية وجودتها.

يستمد هذا المكون أهميته من أنه يشكل أساسًا مهمّاً لتيسير الانتقال السلس للطلبة إلى التعليم العالي أو سوق العمل بثقة وكفاءة، ويعزز مرونة النظام واستدامته من خلال تبنّي منهجيات لإدارة المخاطر والأزمات تضمن استمرار التعليم بجودة عالية، ويطوّر قدرات العاملين/ات والمعلمين/ات بما يضمن تقديم تدريب مهني عالي المستوى ومواكب للتغيرات العالمية، بما يحقق مواءمة فعلية مع سوق العمل عن طريق تحديث معايير الجودة وإدخال تخصصات ومهارات خضراء ورقمية، ويدعم العدالة والشمول عبر أدوات تقييم تراعي النوع الاجتماعي وتضمن دمج الطلبة من ذوي الإعاقة، علاوة على قدرته على رفع جودة المخرجات من خلال قياس دقيق لمستوى اكتساب الطلبة للكفايات وتحسين العملية التدريبية.

من المتوقع أن يسهم هذا المكون بكفاءة في تحقيق النتائج المرجوة التي تتمثل في توفير منظومة تقويم حديثة وشاملة قادرة على قياس الكفايات بفعالية، وتحسين جودة التدريب والتعليم في المدارس والمشاغل المهنية مع رفع جاهزية الطلبة للالتحاق بسوق العمل أو استكمال تعليمهم العالي، ويسهم في امتلاك المعلمين/ات والعاملين/ات مهارات رقمية وخضراء ومعايير حديثة في التدريب، وزيادة ثقة المجتمع وأصحاب العمل بمخرجات التعليم المهني والتقني من خلال بناء نظام تعليمي مهني مرن وقادر على مواجهة الأزمات دون انخفاض في الجودة.

الأنشطة الأساسية

1. بناء ورفع قدرات العاملين والعاملات في التعليم المهني التقني.
2. بناء قدرات المعلمين والمعلمات بوصفهم مدققين داخليين لضمان جودة العملية التعليمية.
3. متابعة البرامج التدريبية وتقييم أثرها على المتدربين والمتدربات.
4. المشاركة الدورية في مسابقات المهارات والأنشطة والفعاليات المحلية والعالمية، وتعزيز ثقافة الأولمبيات التعليمية والثقافية.
5. تحديث المحتوى التعليمي ومواءمته بما يتوافق مع حاجات سوق العمل والإطار الوطني للمؤهلات.
6. إدراج المؤهلات المهنية على الإطار الوطني للمؤهلات وتسكينها فيه.
7. قياس رضا الطلبة (ذكورًا وإناثًا) عن مخرجات التعليم ورضا أصحاب العمل عن الطلبة أثناء التدريب.
8. تطبيق معايير الجودة في المدارس المهنية، وضمان تقييم مستوى أدائها من قبل وحدة جودة التعليم والمساءلة وفقًا لمؤشرات المدرسة المهنية الفاعلة؛ لتصبح مدارس مهنية فاعلة، ولضمان جودة التعليم المراعي للنوع الاجتماعي.
9. استحداث حاضنات أعمال في الأقاليم الثلاثة لتقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للطلبة؛ بهدف تحفيزهم إلى الابتكار والإبداع.

4.3.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام

يعمل هذا المكوّن على تحديث الأطر التنظيمية والتشريعية للتعليم المهني والتقني، بما يضمن مواءمة البرامج الحديثة، مثل BTEC، وتعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص؛ لتوسيع التدريب العملي وفرص التوظيف. ويركّز على تقوية القدرات المؤسسية من خلال زيادة الكوادر والمدارس المشاركة، ودمج معايير التعليم الدامج ضمن منظومة التعليم، بما يسهم في بناء نظام مهني أكثر كفاءة واستدامة.

وتكمن أهمية هذا المكون في قدرته على رفع قابلية تشغيل الخريجين والخريجات من خلال تنظيم التدريب العملي وتوسيع مجالات التعلم القائم على العمل، وإدخال معايير التعليم الدامج بوصفها جزءًا من منظومة السياسات، مما يرسّخ مبادئ الاستدامة والشمول، وهذا بدوره يعزز قدرة النظام على التوسع عن طريق تمكين المدارس والكوادر من العمل ضمن سياسات واضحة ومحدّثة، ويدعم مواءمة البرامج الحديثة مثل BTEC مع الأنظمة الوطنية، مما يرفع جودة التدريب والشهادات، فهو يسهّل التعاون مع القطاعين العام والخاص ويضمن استدامة الشراكات التي تعتمد عليها برامج التدريب العملي، ويوفّر إطارًا تنظيميًّا واضحًا ومستدامًا يمكّن وزارة التربية والتعليم من إدارة التعليم المهني بفعالية ووفق تشريعات محدّثة.

من المتوقع أن يسهم هذا المكون في إيجاد نظام تشريعي تنظيمي متكامل يدعم التعليم المهني والتقني، ويواكب المستجدات العالمية، وتحقيق الدمج الفعلي لمعايير التعليم الدامج داخل سياسات التعليم المهني. ويسهم أيضًا في تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص وزيادة فرص التدريب العملي المنظّم للطلبة، مما يؤدي إلى زيادة فرص

توظيف الخريجين والخريجات بفضل تنظيم التدريب القائم على العمل وتوسيعه. كما يحقق تطبيق أكثر فعالية لبرامج حديثة مثل BTEC بما يتوافق مع التشريعات الوطنية، علاوة على التوسّع في المؤسسات والكوادر القادرة على تنفيذ برامج مهنية عالية الجودة.

الأنشطة الأساسية

1. تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات والجهات ذات العلاقة وداخل الوزارة لتطوير السياسات والمبادرات التي تركز على قابلية توفير فرص تشغيل الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الاقتصادية والطلبة الأكثر عرضة للإقصاء واللاجئين.
2. مراجعة الأطر القانونية القائمة للتعليم المهني التقني، ورصد الثغرات التي تحد من فعاليتها، بما يراعي النوع الاجتماعي لضمان عدالة وشمولية لضمان وصول أكبر.
3. إعداد واعتماد معايير الشراكات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز التدريب العملي بما يضمن استدامة التعاون وفعاليته، وزيادة فرص التشغيل بشكل متكافئ للذكور والإناث وفي مختلف التخصصات.
4. عقد اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص والعام لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، وتوفير فرص التدريب والتشغيل مع القطاعين الخاص والعام.
5. تطوير واعتماد نموذج وطني لمراكز الإنتاج والخدمات في مدارس التعليم المهني قائم على إعادة استثمار الإيرادات، يتضمن إطار حوكمة وتشغيل مالي واضح (آليات تسعير، تدقيق، مسارات موافقة، خطط إنتاج سنوية)، ونماذج تعاقدية معيارية مع الشركاء الصناعيين، وضوابط جودة وسلامة وإشراف تعليمي، وآلية لتتبع الإيرادات وإعادة توظيفها في تطوير البرامج والمرافق، مع تنفيذ تجريبي مرحلي يعقبه دليل وطني للتوسع والتكرار ضمن هيكل الشراكات الوطنية.
6. تطوير واعتماد إطار وطني للمساواة بين الجنسين والإدماج (GESI) في مدارس التعليم المهني والتقني، يتضمن معايير دنيا للنوع الاجتماعي وإدماج ذوي الإعاقة وعدم التمييز والسلامة، وتطوير أدوات تشخيص وخطط عمل مدرسية، وتنفيذ برامج بناء قدرات للقيادات والمعلمين والمعلمات، ودمج مؤشرات (GESI) في عمليات التخطيط وضمان الجودة والاعتماد، مع إنشاء آليات رصد وتعلم دوري لضمان التنفيذ المستدام.
7. تطوير وتنفيذ إطار وطني للاعتراف الدولي وحركية خريجي وخريجات التعليم المهني (BTEC)، يشمل إجراء مقارنات مرجعية مع أنظمة مؤهلات وأسواق عمل مستهدفة، ومواءمة البرامج مع متطلبات الاعتراف والمعادلة الدولية، والتفاوض على اتفاقيات اعتراف وتجسير، وتطوير أدوات إرشاد لدعم الطلبة في مسارات الحركية، وإنشاء آلية لرصد نتائج الاعتراف الدولي وحركية الخريجين والخريجات وتحديث الاتفاقيات استنادًا إلى الأدلة.

4.3.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي

يركّز هذا المكوّن على دمج التقنيات الرقمية المتقدمة في التعليم المهني والتقني، بهدف تحسين جودة المهارات وتعزيز الوصول المرن إلى المحتوى التعليمي، ورفع كفاءة التفاعل بين المعلمين/ات والطلبة وأولياء الأمور. ويشمل المكوّن استخدام أنظمة التعلم الإلكتروني، والمحاكاة الافتراضية، والذكاء الاصطناعي، والواقع المعزز، والتجهيزات الذكية، بما يضمن بناء منظومة تعليمية مهنية حديثة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وتمكين الطلبة من مهارات المستقبل.

وتكمن أهمية هذا المكون في قدرته على دعم الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المهنية والتقنية عن طريق الأتمتة وإدارة البيانات الرقمية، ما يزيد قابلية التوظيف. كما أنه يعزز استجابة النظام التعليمي وسرعته ودقته في إدارة العملية التدريبية بما يوفّر وصولًا أكثر مرونة وشمولية للطلبة في مختلف المناطق وبمختلف الظروف، علاوة على أنه يرفع جودة التدريب العملي من خلال المحاكاة الافتراضية (VR) والتقنيات الغامرة (Immersive Technology) التي تعوض محدودية المعدات أو الخطورة في بعض المهن، ويسهم في مواءمة التعليم مع التحولات الرقمية العالمية ومتطلبات سوق العمل الحديث.

من المتوقع أن يسهم هذا المكون في وجود نظام تعليمي مهني وتقني رقمي وحديث يقدم محتوى عالي الجودة بطرق مبتكرة، وتمكين الطلبة من مهارات رقمية متقدمة تزيد من جاهزيتهم لسوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الوصول إلى التعليم المهني من خلال منصات التعلم الإلكتروني والمحاكاة الرقمية، وتحسين كفاءة المعلمين/ات وتفاعلهم مع الطلبة وأولياء الأمور من خلال أدوات رقمية فعّالة، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للتعليم المهني في الأردن وزيادة مرونة النظام واستدامته، وتوفير بيئة تدريبية آمنة وواقعية عبر تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز.

الأنشطة الأساسية

1. أتمتة توزيع التخصصات المهنية والتقنية، وبناء نظام لتحديد الحاجات السنوية لاستحداث التخصصات المهنية استنادًا إلى رغبات الطلبة، وربطه بالتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية، مع إدماج منظور النوع الاجتماعي والاعتبارات الإنسانية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية في الطلب على التخصصات
2. رفع كفاءة عمليات التحول الرقمي في التعليم المهني والتقني.
3. أتمتة العمليات الإدارية في التعليم المهني والتقني.

4.4. التعليم العالي

يُعدّ التعليم العالي حجر الأساس في أي منظومة تعليمية متكاملة؛ لما يؤديه من دور محوري في إعداد الكفاءات البشرية القادرة على قيادة مسارات التنمية الشاملة والمستدامة. فهو لا يقتصر على نقل المعرفة المتخصصة فحسب، بل يسهم في تنمية التفكير النقدي، وتعزيز البحث العلمي، وترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع، بما يواكب متطلبات العصر وتحولاته المتسارعة. ويشكّل التعليم العالي رافدًا رئيسًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأهيل قوى عاملة ماهرة، ودعم صنع القرار المبني على المعرفة، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع وتحدياته. ومن ثمّ، فإن الاستثمار في التعليم العالي يُعدّ استثماراً استراتيجيّاً في الإنسان، ومحركاً فاعلاً لتحقيق التقدم والازدهار في مختلف المجالات.

وقد أولت رؤية التحديث الاقتصادي 2023 - 2033 التعليم العالي مكانة متفردة بحسبانه قاطرة التنمية؛ لما له من قدرة على تخريج مواطنين يمتلكون الكفايات التي يتطلع إليها الوطن، بما يمكّنهم من الإسهام الفاعل في الاقتصاد والمجتمع ككل، ويحقق طموحات التنمية.

وعليه، نستعرض تالياً أبرز التحديات التي يواجهها هذا القطاع الحيوي والتي تحدّ من قدرته على تحقيق أهدافه، والهدف الاستراتيجي للمجال، ومكونات خطته، والأنشطة الموجهة لتحقيق تلك الأهداف، إضافة إلى مؤشرات قياس الأداء الخاصة به لتيسير متابعة التنفيذ، وضبط المسار كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

4.4.1. القضايا ذات الأولوية

وجود فجوة كمية ونوعية بين مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

4.4.2. الأسباب الرئيسة

تتمثل الأسباب الرئيسة في وجود فجوة كمية ونوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، نتيجة سوء التوزيع القطاعي؛ إذ يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 80% وفق بيانات دراسة التحليل القطاعي (ESA). ويتجلى ذلك في الإقبال المجتمعي على التخصصات النظرية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما لا يتوافق مع طموحات التنمية وفرص العمل التي تتطلب أعدادًا أكبر من الخريجين/ات في التخصصات العلمية التطبيقية، الأمر الذي يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي قطاع الخدمات.

كما يبرز ضعف الاستجابة للتغيرات المتسارعة في سوق العمل لكلا الجنسين، ويُعزى ذلك إلى عدم تحديث الخطط الدراسية بصورة مستمرة بما يواكب الاحتياجات المستجدة. ويواجه التعليم العالي كذلك تحديات اجتماعية وثقافية، لا سيما المرتبطة بالصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والمتمثلة في زيادة إقبال الإناث على التخصصات النظرية.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ ضعف المحتوى التدريبي في مجالات ريادة الأعمال والابتكار، إلى جانب محدودية الاندماج الرقمي وعدم توظيف التكنولوجيا بصورة فعّالة في العملية التعليمية. أما فيما يتعلق بالبيئة التعليمية والبنية التحتية،

فتُظهر وجود قصور في توفير بيئات تعليمية آمنة وحديثة ودامجة ومستدامة، بما يضمن بيئة محفزة ومراعية للنوع الاجتماعي.

4.4.3. الهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسة

الهدف الأول: تطوير السياسات العامة في مؤسسات التعليم العالي بما يعزز الجودة والعدالة وتكافؤ الفرص، ويحقق المواءمة مع متطلبات التنمية وسوق العمل.

الهدف الثاني: توفير بيئة استثمار تعليمية خضراء ذكية جاذبة في مؤسسات التعليم العالي.

سيقاس النجاح بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) التالية وتحقيق الأهداف ذات الصلة:

المكون Component	المؤشر Indicator	القيمة الأساسية (السنة الأساسية) Baseline Value (Baseline Year)	الهدف لعام 2030 Target 2030
الوصول المستدام	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر فيها بيئة داعمة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.	N/A	يتم تحديده لاحقًا
	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي.	35.9% (2023/2024)	40%
السياسات وتعزيز النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر.	N/A	50%
الوصول المستدام	عدد الطلبة الوافدين الذين يتلقون التعليم العالي في المملكة.	51,647 (2024/2025)	75,000

4.4.3.1. المكون 1: الوصول المستدام

الوصول المستدام في التعليم العالي يعني ضمان حصول الطلبة جميعًا على فرص التعليم بشكل متواصل وعادل وفعّال، مع وجود منظومة قادرة على الاستمرار والتكيّف دون أن تتأثر بالتحديات المالية أو التقنية أو الاجتماعية، ويعتمد هذا المفهوم على تطوير بيئات تعليمية شاملة تعتمد على التكنولوجيا، وتنوّع مسارات التعلّم، وتوفر دعم للعملية التعليمية يحقق نظام تعليم عالٍ قادر على توفير بيئة تعليمية مستدامة تضمن استمرارية التعلّم وجودته للطلبة كافة، ما يسهم في تنمية رأس المال البشري ودعم الابتكار والاقتصاد المعرفي، بحيث يصبح التعليم العالي أكثر تأثيرًا وفعالية وموجهًا لخدمة المجتمع بكفاءة. ويستند الوصول المستدام إلى مجموعة من التوجهات، وهي: تحسين وصول الطلبة الأردنيين والوافدين، وتعزيز مرونة مؤسسات التعليم العالي، واستمرارية التعليم العالي خلال الأزمات، ودعم الطلبة والمؤسسات الرسمية.

يسهم هذا المكون في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 من خلال: تعزيز تنافسية الموارد البشرية ورفع المهارات المطلوبة، وتمكين الشباب من الوصول إلى فرص تعليم تترجم إلى وظائف نوعية، ودعم التحول نحو اقتصاد المعرفة بزيادة خريجي المجالات التقنية والرقمية، وتحقيق العدالة بين المناطق الجغرافية. ويرتبط هذا المكون بصورة مباشرة بالاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية والاستراتيجية الوطنية للتشغيل عن طريق المواءمة بين التعليم والمهارات، وأيضًا الاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال خلق فرص تعليم عادلة وداعمة للابتكار، والاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي؛ لأن الوصول المستدام يعتمد على التعليم المدمج والمنصات الإلكترونية. ويبرز دور هذا المكون في قدرته على حل المشكلات وعلاجها من خلال توجيه الوصول نحو التخصصات المطلوبة؛ لتفادي الالتحاق في التخصصات الراكدة، وفتح تخصصات تقنية وتطبيقية جديده تسدّ الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وهذا بدوره يشجع الوصول المستدام.

الأنشطة الأساسية

1. ترويج الدراسة في مؤسسات التعليم العالي.
2. توسيع قاعدة الطلبة المستفيدين من صندوق دعم الطالب.
3. دعم البعثات العلمية.

4.4.3.2. المكون 2: الجودة

تبرز أهمية هذا المكوّن في مدى قدرة الوزارة على تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وفاعلية، وضمان التحسين المستمر في عناصر العملية التعليمية التعلمية جميعها، من برامج وخدمات وبيئة تعليمية، بما يحقق رضا الطلبة ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسة. ويسعى هذا المكوّن إلى استحداث وتطوير البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بما يتواءم مع مخرجات التعليم الثانوي، وتعزيز الشراكات مع أصحاب العمل من القطاعين العام والخاص، وبما يراعي الفروق الفردية بين الذكور والإناث، إضافة إلى توفير بيئات تعليمية مستدامة للطلبة من كلا الجنسين، مع إدماج مفاهيم تغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن البرامج الأكاديمية.

ويسهم هذا المكوّن بشكل مباشر في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي عن طريق تطوير رأس مال بشري عالي المهارة يلبي احتياجات القطاعات ذات النمو المرتفع، وتعزيز الابتكار والبحث التطبيقي لخدمة قطاعات مثل التكنولوجيا والصناعة والطاقة والصحة، وتحسين التنافسية الوطنية وجذب الاستثمارات بتوفير قوى عاملة مؤهلة. ويدعم كذلك التحول الرقمي من خلال تحديث أساليب التدريس، واستخدام المنصات الذكية، وتعزيز فرص العمل اللائق بربط الجودة بالمهارات الفعلية المطلوبة في سوق العمل، ودوره في معالجة التحديات التي أظهرها التحليل القطاعي، مثل ضعف مهارات الخريجين مقارنة بمتطلبات السوق. ويعمل هذا المكوّن على سد الفجوات في المهارات وتعزيز جودة برامج التعليم التقني بما يضمن توافقها مع المعايير الدولية، وضمان تنفيذ التدريب التطبيقي في الكليات التقنية، ويتم ذلك وفق معايير مهنية واضحة، إذ يسهم في توحيد نظم ضمان الجودة بين التعليم الأكاديمي والتقني، ويدعم اعتماد برامج تقنية تطبيقية جديدة تستجيب للتطورات التكنولوجية الحديثة، ويزيد من جاذبية التعليم التقني بتحسين جودته ورفع ثقة المجتمع به.

الأنشطة الأساسية

1. استحداث وتطوير البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بما يتواءم مع مخرجات التعليم الثانوي، وفق معايير التصميم العالمية التي تضمن شمول الطلبة ذوي الإعاقة وتوفير الأجهزة المساندة وإمكانية الوصول إلى التعلم وسوق العمل.
2. إجراء دراسات تحليل لاحتياجات سوق العمل مراعية للنوع الاجتماعي.

3. تنفيذ حملات توعوية على مستوى المجتمع المحلي حول فرص التوظيف مع مراعاة النوع الاجتماعي.
4. تعزيز الشراكات بين أصحاب العمل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم العالي بما يراعي النوع الاجتماعي والطلبة من ذوي الإعاقة.
5. تحسين الخدمة المقدمة للطلبة الوافدين.
6. توفير بيئات تعليمية مستدامة في مؤسسات التعليم العالي للطلبة من الذكور والإناث وذوي الإعاقة، للوظائف الخضراء والاقتصاد الأخضر.
7. دعم الجامعات الحكومية الأردنية في مختلف المجالات لاستدامة توفير الخدمة التعليمية.

4.4.3.3. المكوّن 3: السياسات وتعزيز النظام

يمثل هذا المكون مجموعة من الإجراءات والقواعد التي توجه عمل المؤسسات التعليم العالي وتنظمه، وتضمن اتساق مخرجاتها مع الأولويات الوطنية واحتياجات المجتمع وسوق العمل، حيث تُعدّ السياسات والمعايير الخاصة بالقبول في التعليم العالي ركيزة أساسية في الربط بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلات المؤسسات التعليم العالي، بوصفها أداة تنظيمية توجه الطلبة نحو المسارات الأكاديمية والمهنية الأكثر انسجامًا مع أولويات الدولة الاقتصادية والتنموية. وتُنفذ عملية القبول سنويّاً وفق آليات واضحة وشفافة تضمن العدالة وتكافؤ الفرص، وتعتمد على منصات إلكترونية متطورة ترفع من كفاءة إجراءات المفاضلة والتوزيع ودقتها، وتدعم الانتقال التدريجي نحو منظومة تعليمية قائمة على المعرفة والابتكار. وتولي هذه السياسات اهتمامًا خاصّاً بمبادئ الشمول والدمج الاجتماعي، عبر ضمان وصول الطلبة من الفئات جميعها إلى فرص تعليمية متكافئة. وتعزز السياسات تطوير نظام قبول الطلبة الوافدين، مما يسهّل إجراءات القبول مع الحفاظ على معايير الجودة. ويمثل هذا التكامل بين السياسات الوطنية للتعليم العالي وخطة التحديث الاقتصادي حجر الزاوية في إعداد رأس مال بشري مؤهل ومبتكر، قادر على الإسهام في تعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومكوّن السياسات والمعايير هو الركيزة الأساسية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمار في رأس المال البشري ودعم الاقتصاد الوطني وضبط منظومة التخصصات بحيث تتوافق مع احتياجات الاقتصاد والمهن المستقبلية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال سياسات تشجع البحث العلمي التطبيقي ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي، وتحسين جاهزيتها للرقمنة والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وتحسين الظروف التنظيمية لجذب الشراكات الدولية والاعتمادات العالمية. ويرتبط هذا المكون مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية بوضع أنظمة تنظيمية متجانسة مع الاستراتيجيات الوطنية، ويسهم في معالجة مشكلات أساسية، مثل: عدم مواءمة البرامج الأكاديمية لاحتياجات سوق العمل، وتفاوت الطاقة الاستيعابية للطلبة في مؤسسات التعليم العالي.

الأنشطة الأساسية

1. إنشاء وتطوير وحدات لإدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي جميعها.
2. التوعية حول إدارة الكوارث والأزمات في مؤسسات التعليم العالي.
3. إدخال مفاهيم تغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن البرامج الأكاديمية.
4. مراجعة وإقرار سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي سنويّاً.
5. مراجعة وإقرار السياسة العامة لقبول الطلبة الوافدين في مؤسسات التعليم العالي سنويّاً.
6. إبرام اتفاقيات التبادل الثقافي مع الدول العربية والأجنبية.
7. إنشاء الكليات التقنية.

4.4.3.4. المكوّن 4: التحول الرقمي

يُعدّ هذا المكوّن ضرورياً للتعليم العالي؛ إذ يوفّر بيئة تعليمية حديثة تمكّن الطلبة من اكتساب مهارات المستقبل، مثل الابتكار وريادة الأعمال والتفكير الرقمي، ويمنحهم فرصًا لتطوير حلول واقعية باستخدام التقنيات الحديثة، بما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل ويرفع تنافسية المؤسسات التعليمية، انسجامًا مع رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033. كما يسهم في تنمية مهارات الطلبة الرقمية والابتكارية وزيادة إنتاج المشاريع الريادية والحلول التقنية داخل مؤسسات التعليم العالي، بما يعزز جودة التعليم ومواءمته مع احتياجات الاقتصاد الرقمي، عن طريق دعم التعاون بين الجامعات وقطاع التكنولوجيا وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، إلى جانب توسيع التحول الرقمي في البنية التحتية وبناء القدرات مع مراعاة الفروق الفردية.

ويُعدّ التحول الرقمي عنصرًا محورياً في رؤية التحديث الاقتصادي، كونه يدعم اقتصاد المعرفة عبر تخريج كفاءات رقمية قادرة على قيادة التحول في القطاعات الاقتصادية، ويرفع الإنتاجية ويقلل الهدر من خلال الأنظمة المؤتمتة، ويعزز الابتكار وريادة الأعمال ضمن بيئة تعليمية رقمية محفزة، ويدعم القطاعات الوطنية ذات الأولوية مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني والصناعة المتقدمة، ويمكّن المرأة والشباب من المشاركة الفاعلة في التعليم وسوق العمل. ويرتبط التحول الرقمي بالاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، عن طريق تحديث البنية التكنولوجية، وتطوير مهارات المستقبل، وتوطين التقنيات المتقدمة، وتعزيز فرص التشغيل، إضافة إلى تحقيق التكامل مع التعليم الأساسي والثانوي عبر مسار تعليمي متصل.

ويسهم هذا المكوّن في معالجة التحديات الرئيسة في القطاع، مثل ضعف مواءمة المهارات، وتباين جودة التعليم بين الجامعات، وضعف الوصول إلى المناطق الطرفية، وقصور أنظمة المتابعة والتقييم، عن طريق توظيف البيانات والتحليلات، وتوسيع التعليم المدمج والإلكتروني، واستحداث تخصصات رقمية حديثة، وبناء نظام مرن يدعم التدريب العملي باستخدام التقنيات المتقدمة، مثل الواقع الافتراضي والمختبرات الرقمية، بما يعزز جودة التعليم العالي وجاذبيته وارتباطه بمتطلبات سوق العمل.

الأنشطة الأساسية

1. تطوير البرمجيات الخاصة بتنفيذ سياسات القبول سنوياً.
2. توسيع التحول الرقمي من حيث البنية التحتية وبناء القدرات بما يراعي الفروق الفردية بين الذكور والإناث والفئات العشر الأكثر عرضة للإقصاء.



الفصل الخامس:

التكاليف والتمويل

تتستند تكلفة الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026 -2030 (ESP) إلى الخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) للمجالات الأربعة،[8] وبرنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي (SSP) وبرامجه الفرعية الستة،[9] بالإضافة إلى تقديرات فاتورة الأجور.[10] تترجم الخطط التشغيلية المتعددة السنوات الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للتعليم إلى أنشطة وأنشطة فرعية محددة ومقدرة التكلفة على مدى فترة الخمس سنوات. ويبلغ إجمالي التكلفة التقديرية لتنفيذ لخطة الاستراتيجية للتعليم 8,732 مليون دينار أردني خلال الفترة 2026-2030..

5.1. منهجية حساب تكاليف الخطة التشغيلية المتعددة السنوات والمعايير الرئيسية:

تعتمد عملية تقدير التكاليف في الخطة التشغيلية متعددة السنوات على **منهجية تصاعدية**، حيث تم تفصيل الأنشطة ضمن كل مجال ومكوّن إلى أنشطة فرعية، وتقدير تكلفتها على أساس سنوي. وتم بعد ذلك تجميع هذه التكاليف لاستخلاص إجمالي الاحتياجات المالية لكل سنة خلال الفترة 2026-2030 (انظر الخطط التشغيلية متعددة السنوات). وتم تصنيف النفقات حسب النشاط الفرعي والنشاط والمكون والمجال، وكذلك حسب طبيعة الإنفاق للأنشطة (جاري ورأسمالي).

وعلى مستوى مجالات الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم، تعكس محركات التكلفة الرئيسية[11] الأولويات الاستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية المتمثلة في توسيع فرص الوصول، وتحسين جودة التعليم، وتحديث النظام التعليمي. وتشمل هذه المحركات. وتشمل هذه المحركات ما يلي:

- **التوسع في إتاحة التعليم**، لا سيما من خلال إنشاء المدارس وإضافة الغرف الصفية وإعادة التأهيل وتوفير المعدات والكتب المدرسية وغيرها من مواد التعليم والتعلم (TLM)
- **استقطاب وتعيين معلمين وكوادر فنية جدد**، لدعم التوسعات المخطط لها في رياض الأطفال والتعليم والتدريب التقني والمهني، وكذلك لتعويض النقص المتوقع نتيجة الإحالة إلى التقاعد خلال السنوات الخمس القادمة
- **الاستثمار في تحسين الجودة**، بما في ذلك تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها، وتعزيز إطار ضمان الجودة وأنظمة الإشراف التربوي
- **مبادرات التحول الرقمي** المتوافقة مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

8 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي.
9 إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي، التخطيط الاستراتيجي، الإدارة المالية، وصنع القرار المستندة إلى البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات، إدارة الأزمات والمخاطر وتعزيز مرونة النظم، مأسسة الدمج، مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي، والتحول الرقمي
10 استناداً إلى إطار الإنفاق متعدد السنوات (MTEF) لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
11 تعتمد عملية حساب التكاليف على خطة البناء واسعة النطاق لوزارة التربية والتعليم (MoE) والاحتياجات المتوقعة لتوظيف المعلمين لمعالجة مشكلة التسرب. تعتمد العملية على افتراضات التخطيط المتاحة وقد تتطلب تحسينات خلال فترة تنفيذ برنامج تحسين التعليم (ESP)، لا سيما مع تطور المساحة المالية والاتجاهات الديموغرافية.

وبالتوازي مع ذلك، يمثل وبرنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي استثمارًا محورياً لتحسين أداء النظام التعليمي وكفاءته ومرونته. وتُعزى تكاليف هذا البرنامج بشكل رئيسي إلى الاستثمارات الجارية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الوطنية الرئيسية وضمان تقديم الخدمات التعليمية بشكل فعال واستدامتها. وتشمل محركات التكلفة الرئيسية ما يلي:

- **إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي**، بما في ذلك تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة، وتعزيز اللامركزية، وتقوية التعيين القائم على الكفاءة، وإدارة الأداء، والمساءلة للكوادر التربوية.
- **تعزيز التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة**، لا سيما من خلال تطوير أنظمة التخطيط وإعداد الموازنات والمتابعة وإعداد التقارير، وتعزيز التنسيق مع الشركاء التنمويين، وتعبئة الموارد، وحوكمة الشراكات مع القطاع الخاص.
- **تعزيز مرونة النظام وإدارة الأزمات والمخاطر**، بما في ذلك تحديث استراتيجية إدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز آليات التنسيق، وبناء القدرات في مجال التعليم في حالات الطوارئ، وتجهيز المدارس الأكثر عرضة للخطر للمخاطر لضمان الجاهزية واستمرارية العملية التعليمية.
- **مأسسة التعليم الشامل**، بما في ذلك تنفيذ الإطار الوطني للتعليم الدامج وتنفيذ المسح الوطني الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، ودعم المركز الوطني للتعليم الدامج، والتوسع في البرامج التي تعزز تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم (مثل برنامج التغذية المدرسية).
- **مأسسة المساواة بين الجنسين**، من خلال دعم تنفيذ خطط عمل المساواة بين الجنسين، وتعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط واتخاذ القرار المستجيبين للنوع الاجتماعي، وتعزيز الوعي، وإجراء الدراسات، وتنفيذ الإصلاحات السياساتية الداعمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم.
- **تعزيز التحول الرقمي في النظام التعليمي**، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وتطوير منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم، وتعزيز الكفاءات الرقمية، بما يدعم تحسين إدارة النظام التعليمي ورفع كفاءته.

5.2. تفصيل التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم

5.2.1. توزيع التكلفة التقديرية للخطة حسب المجال وبرنامج دعم النظام

كما هو موضح في الجدول 5.1، يستحوذ التعليم الأساسي والثانوي على الحصة الأكبر من إجمالي تكاليف الخطة الاستراتيجية للتعليم خلال الفترة 2026–2030، حيث يشكّل ما نسبته 63%، مع استقرار نسبي في هذه الحصة على مدى فترة الخطة. ويعكس ذلك حجم وأهمية هذا القطاع الفرعي، الذي يخدم غالبية الطلبة، إضافة إلى إدراج فاتورة الأجور اللازمة لضمان استمرارية تقديم الخدمات التعليمية.

يمثل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ثاني أكبر حصة من إجمالي تكاليف الخطة (14%)، وهو ما يعكس التزام الحكومة بمواصلة توسيع خدمات التعليم المبكر وتعزيز استدامتها. كما يعكس الاستقرار النسبي في هذه الحصة استمرار التوسع المخطط له في إتاحة التعليم، وما يرتبط بذلك من احتياجات في الكوادر والتشغيل.

يمثل التعليم العالي 7% من إجمالي تكاليف الخطة، وتُعزى هذه التكاليف بشكل رئيسي إلى النفقات الجارية المرتبطة بالالتزامات المستمرة بدعم الطلبة وتشغيل الجامعات الحكومية.

ويشكّل التعليم والتدريب التقني والمهني ما نسبته 6% من إجمالي تكاليف الخطة، ومن المتوقع أن ترتفع حصته بشكل طفيف خلال فترة التنفيذ، على الرغم من توجه الحكومة الأردنية نحو إعطاء الأولوية لتوسيع التعليم والتدريب التقني والمهني باعتباره محركًا أساسيًا للقدرة على التوظيف في المستقبل.

يشكّل برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي 9% من إجمالي تكاليف الخطة الاستراتيجية للتعليم خلال هذه الفترة، مما يسلط الضوء على حجم الاستثمارات اللازمة لتعزيز الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم التحول الرقمي، وتعزيز مرونة النظام. وتُعد هذه الاستثمارات أساسية لضمان التنفيذ الفعال واستدامة إصلاحات القطاع على مستوى النظام التعليمي بمختلف مراحله.

الجدول 5.1 . إجمالي التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم، حسب المجال وبرنامج دعم النظام 2026-2030، مليون دينار أردني والنسبة المئوية

	2026	2027	2028	2029	2030	الإجمالي
			المبلغ (مليون دينار أردني)			
المجال 1: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	254.7	239.7	239.3	257.5	258.9	1,250.1
المجال 2: التعليم الأساسي والثانوي	1,216.0	1,117.7	1,057.6	1,035.6	1,018.2	5,445.1
المجال 3: التعليم والتدريب التقني والمهني	101.0	101.4	112.0	117.5	113.0	544.9
المجال 4: التعليم العالي	120.8	121.0	119.6	135.1	134.7	631.2
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	157.4	149.9	149.6	160.3	163.8	781.0
الإجمالي	1,849.8	1,729.8	1,678.1	1,706.0	1,688.6	8,652.3
			التوزيع (%)			
المجال 1: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	14%	14%	14%	15%	15%	14%
المجال 2: التعليم الأساسي والثانوي	66%	65%	63%	61%	60%	63%
المجال 3: التعليم والتدريب التقني والمهني	5%	6%	7%	7%	7%	6%
المجال 4: التعليم العالي	7%	7%	7%	8%	8%	7%
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	9%	9%	9%	9%	10%	9%

المصدر: الخطة التشغيلية متعددة السنوات للخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم في الأردن 2026–2030، قانون الموازنة العامة الصادر عن دائرة الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ملاحظة: تشمل التكاليف فاتورة الأجور حسب المجال وبرنامج دعم النظام، بالإضافة إلى النفقات الجارية على مستوى ضمن برنامج دعم النظام.

5.2.2. هيكل التكاليف التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم حسب المجال وطبيعة الإنفاق

يوضح هيكل التكاليف حسب طبيعة الإنفاق اختلاف أنماط الإنفاق عبر مجالات الخطة الاستراتيجية، حيث يعكس كلٌّ من النفقات الجارية (الرواتب والنفقات التشغيلية) اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية، والاستثمارات الرأسمالية المخطط لها في البنية التحتية، كما هو موضح في الجدول 5.2 . ومع الأخذ في الاعتبار فاتورة الأجور والنفقات على مستوى النظام. وتشكّل النفقات الجارية الحصة الأكبر من إجمالي تكاليف الخطة عبر معظم المجالات، باستثناء مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.

وتتسم التكاليف التقديرية للتعليم الأساسي والثانوي بطابع جاري في الغالب، حيث تبلغ 4,238.3 مليون دينار أردني (78% من إجمالي التكاليف التقديرية للمجال) خلال فترة الخطة. وتعود هذه التكاليف بشكل رئيسي إلى رواتب المعلمين والنفقات التشغيلية اللازمة لضمان استمرارية تقديم خدمات التعليم. وفي المقابل، تبلغ الاستثمارات الرأسمالية 1,206.8 مليون دينار أردني (22%)، وترتبط بشكل أساسي بخطة بناء المدارس وإضافة الغرف الصفية وإعادة تأهيل المرافق القائمة، لا سيما في السنوات الأولى من تنفيذ الخطة.

كما تظهر تكاليف التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة طابعاً جارياً بشكل واضح، حيث تبلغ النفقات الجارية 1,201.4 مليون دينار أردني (96% من إجمالي تكاليف هذا المجال. ويعود ذلك إلى التوسع في استقطاب المعلمين وتغطية رواتبهم، وتوسيع برامج تدريب المعلمين، وتنفيذ برامج تحسين الجودة مثل استراتيجية القراءة الخمسية، فضلاً عن التوسع في ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التحاق الأطفال برياض الأطفال الخاصة. أما التكاليف الرأسمالية (تقدر ب48.7 مليون دينار أردني، أو 4%) فتتركز بشكل أساسي على التوسع وتجديد وتجهيز غرف رياض الأطفال KG1 وKG2.

وبالمثل، تهيمن النفقات الجارية على التكاليف التقديرية للتعليم العالي (612.8مليون دينار أردني، أي 97% من إجمالي التكاليف التقديرية لهذا المجال)، وترتبط هذه النفقات بالالتزامات المستمرة والمتواصلة لدعم صندوق دعم الطلاب وبرامج المنح الدراسية العلمية، وتقديم الدعم المالي والفني والإداري للجامعات الحكومية، إضافة إلى جهود تحسين الجودة. وتظل الاستثمارات الرأسمالية محدودة نسبياً (18.4 مليون دينار أردني، أو 3%) وترتبط بشكل رئيسي بإنشاء كليات تقنية.

في المقابل، تتسم التكاليف التقديرية للتعليم والتدريب المهني والتقني بطابع رأسمالي بشكل كبير، حيث تمثل الاستثمارات الرأسمالية 375.6 مليون دينار أردني (أي ما نسبته 69% من إجمالي تكاليف هذا المجال). وتهدف هذه الاستثمارات إلى التوسع في التعليم والتدريب المهني والتقني وتحديثه، بما في ذلك إنشاء مدارس مهنية وتقنية جديدة، وتجهيز وإعادة تأهيل الورش والمختبرات. أما النفقات الجارية، (التي تبلغ 550.5 مليون دينار أردني (32%)، فترتبط في المقام الأول باحتياجات الكوادر البشرية والنفقات التشغيلية.

يتسم برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي بطابع جاري في الغالب، حيث تبلغ النفقات الجارية 740.8 مليون دينار أردني (أي 95 % من إجمالي تكاليف البرنامج). وتهدف هذه التكاليف إلى دعم تفعيل وتنفيذ إصلاحات القطاع العام المرتقبة، بما في ذلك تعزيز الحوكمة وإدارة النظام، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، ومأسسة المساواة بين النوع الاجتماعي ومأسسة الدمج، والتحول الرقمي في قطاع التعليم وتُعد هذه الاستثمارات ضرورية ضمان التنفيذ الفعّال واستدامة الخطة الاستراتيجية.

بشكل عام، يعكس هذا الهيكل للإنفاق الطبيعة المزدوجة لاستثمارات الخطة الاستراتيجية للتعليم: من حيث ضمان استدامة تقديم الخدمات التعليمية من خلال النفقات الجارية، وفي الوقت ذاته دعم التوسع المستهدف في البنية التحتية وتحديث النظام التعليمي. وتترتب على هذا النمط من الإنفاق آثار مهمة على الاستدامة المالية، مما يؤكد أهمية تحديد الأولويات بشكل استراتيجي وتسلسل الاستثمارات الرأسمالية بصورة مدروسة، بالتوازي مع إدارة الالتزامات المتزايدة للنفقات الجارية خلال فترة التنفيذ.

الجدول 5.2 . إجمالي التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم حسب المجال وطبيعة الإنفاق (الإنفاق الجاري[12] والرأسمالي)، 2026-2030، مليون دينار أردني والنسبة المئوية

	2026	2027	2028	2029	2030	الإجمالي
المبلغ (مليون دينار أردني)						
المجال 1: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة						
الجاري	245.8	229.5	229.1	246.6	250.4	1,201.4
الرأسمالي	8.9	10.2	10.2	10.9	8.4	48.7
المجال 2: التعليم الأساسي والثانوي						
الجاري	867.4	803.2	802.2	875.2	890.2	4,238.3
الرأسمالي	348.6	314.5	255.4	160.4	127.9	1,206.8
المجال 3: التعليم والتدريب التقني والمهني						
الجاري	34.7	30.8	30.0	36.7	37.1	169.3
الرأسمالي	66.2	70.7	82.0	80.8	75.8	375.6
المجال 4: التعليم العالي						
الجاري	119.1	116.6	115.2	131.1	130.8	612.8
الرأسمالي	1.7	4.4	4.4	3.9	3.9	18.4
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي						
الجاري	147.8	142.1	141.7	152.8	156.4	740.8
الرأسمالي	9.6	7.8	7.8	7.5	7.5	40.2
الإجمالي	1,849.8	1,729.8	1,678.1	1,706.0	1,688.6	8,652.3
التوزيع (%)						
المجال 1: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة						
الجاري	97%	96%	96%	96%	97%	96%
الرأسمالي	3%	4%	4%	4%	3%	4%
المجال 2: التعليم الأساسي والثانوي						
الجاري	70%	73%	77%	84%	87%	78%
الرأسمالي	30%	27%	23%	16%	13%	22%
المجال 3: التعليم والتدريب التقني والمهني						
الجاري	34%	30%	27%	31%	33%	31%
الرأسمالي	66%	70%	73%	69%	67%	69%

12 الرواتب الإجمالية + النفقات الجارية الأخرى

	2026	2027	2028	2029	2030	الإجمالي
المجال 4: التعليم العالي						
الجاري	99%	96%	96%	97%	97%	97%
الرأسمالي	1%	4%	4%	3%	3%	3%
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي						
الجاري	94%	95%	95%	95%	95%	95%
الرأسمالي	6%	5%	5%	5%	5%	5%

المصدر: الخطة التشغيلية متعددة السنوات للخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن 2026-2030، قانون الموازنة العامة الصادر عن دائرة الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ملاحظة: تشمل التكاليف فاتورة الأجور حسب المجال وبرنامج دعم النظام، بالإضافة إلى النفقات الجارية على مستوى ضمن برنامج دعم النظام.

5.2.3 التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية للتعليم حسب مكونات المجالات والبرامج الفرعية لبرنامج دعم النظام

يوضح التوزيع حسب المكونات، الوارد في الجدول 5.3، أن مكون **«الوصول المستدام» يُعد المحرك الرئيسي للتكاليف في مجالات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم والتدريب المهني والتقني**، مما يعكس التكاليف الهيكلية المرتبطة بتوسيع خدمات التعليم واستدامتها، بما في ذلك رواتب المعلمين والنفقات التشغيلية والاستثمارات في البنية التحتية مثل الإنشاءات وإعادة التأهيل.

وفي مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، يمثل «الوصول المستدام» الغالبية العظمى من النفقات طوال فترة الخطة، مما يعكس الطبيعة كثيفة الاستخدام للموارد البشرية في هذا المستوى إلى جانب الجهود الحكومية الرامية إلى توسيع فرص الالتحاق وتعزيز تقديم الخدمات. ويشكل مكون «الجودة» نسبة أقل، ولكنها مستقرة نسبياً، حيث يدعم التطوير المهني للمعلمين وتعزيز المهارات الأساسية في القراءة.

وبالمثل، في مجال **التعليم الأساسي والثانوي،** يمثل مكون «الوصول المستدام» الحصة الأكبر من التكاليف، نظراً لارتباطه بتغطية فاتورة الأجور اللازمة لاستدامة تقديم الخدمات التعليمية، إضافة إلى الاستثمارات في التوسع في البنية التحتية. ويمثل «التحول الرقمي» ثاني أكبر مكون خلال السنوات الأولى من فترة الخطة، مما يعكس الاستثمارات المخططة في البنية التحتية الرقمية، والتجهيزات، والأدوات التكنولوجية، وتعزيز الكفاءات الرقمية.

وفي مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، يمثل مكون «الوصول المستدام» أيضًا الحصة الأكبر من التكاليف، ظراً لارتباطه بتلبية احتياجات الكوادر البشرية، والاستثمارات اللازمة لتوسيع وتحديث مرافق التعليم والتدريب المهني والتقني. كما يشهد مكون «التحول الرقمي» نمواً تدريجياً مع مرور الوقت، مما يعكس الاستثمارات المخططة في تحديث تقديم التعليم التقني ودمج الأدوات الرقمية.

في المقابل، **في التعليم العالي،** يمثل مكون **«الجودة»** المحرك الرئيسي للتكاليف، حيث يمثل حصة كبيرة من إجمالي النفقات خلال فترة خلال فترة الخطة. وتدعم هذه الاستثمارات تطوير البرامج الأكاديمية وتكييفها، وتحسين بيئات التعلم، وتعزيز أداء الجامعات الحكومية.

ويدعم **برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي** تنفيذ الإصلاحات الشاملة الرامية إلى تعزيز حوكمة النظام التعليمي وكفاءته وجودة تقديم خدماته. وتمثل النفقات الجارية على مستوى النظام، والمدرجة ضمن بند **«النفقات الجارية الأخرى»**، الحصة الأكبر من تكاليف البرنامج، حيث تمول التكاليف الإدارية والتشغيلية الأساسية اللازمة لضمان استمرارية عمل النظام التعليمي، التي تمول التكاليف الإدارية والتشغيلية الأساسية اللازمة لعمل نظام التعليم، تليها فاتورة الأجور. ومن بين البرامج الفرعية لبرنامج دعم النظام، يمثل كل من **«مأسسة الدمج»** و**«التحول الرقمي»** أبرز البرامج الاستثمار في مجال الإصلاح.

ويركز **برنامج «مأسسة الدمج»** على تعزيز الأنظمة الوطنية لتحديد ودعم الطلبة ذوي الإعاقة، ودمج بياناتهم في أنظمة البيانات الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتوسيع البرامج التي تعزز المساواة في الوصول.

كما يدعم البرنامج الفرعي **«التحول الرقمي»** تحديث إدارة النظام التعليمي وتقديم خدماته من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير نظم بيانات متكاملة، وتوسيع استخدام المنصات الوطنية مثل منصة «أجيال» ومستودع البيانات الوطني. كما يسهم في تعزيز الربط الإلكتروني والتحول نحو الإدارة الرقمية وتحسين كفاءة النظام وتعزيز المتابعة واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة.

الجدول 5.3 . التكاليف التقديرية حسب المجال والمكون، بمليون دينار أردني

	2026	2027	2028	2029	2030
المجال 1: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	**254.693**	**239.740**	**239.279**	**257.504**	**258.862**
الوصول المستدام	241.215	228.079	228.145	246.596	248.150
الجودة	12.630	9.878	9.783	9.862	9.767
السياسات وتعزيز النظام	0.061	0.050	0.050	0.020	0.020
التحول الرقمي	0.787	1.732	1.300	1.025	0.925
المجال 2: التعليم الأساسي والثانوي	**1,215.983**	**1,117.668**	**1,057.629**	**1,035.605**	**1,018.178**
الوصول المستدام	1,129.323	1,032.250	972.729	1,011.549	997.088
الجودة	10.007	10.626	10.124	9.279	9.201
السياسات وتعزيز النظم	7.396	6.816	6.816	6.816	6.816
التحول الرقمي	69.257	67.977	67.961	7.961	5.073
المجال 3: التعليم والتدريب التقني والمهني	**100.967**	**101.441**	**112.027**	**117.532**	**112.959**
الوصول المستدام	92.805	90.806	102.037	105.731	101.139
الجودة	1.117	1.560	1.125	0.936	0.955
السياسات وتعزيز النظام	0.281	0.311	0.301	0.301	0.301
التحول الرقمي	6.764	8.764	8.564	10.564	10.564
المجال 4: التعليم العالي	**120.754**	**121.044**	**119.632**	**135.068**	**134.732**
الوصول المستدام	43.357	35.596	34.064	50.501	50.165
الجودة	76.422	81.735	81.795	81.295	81.295
السياسات وتعزيز النظام	0.675	3.183	3.243	3.243	3.243
التحول الرقمي	0.300	0.530	0.530	0.030	0.030

	2026	2027	2028	2029	2030
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	**157.387**	**149.919**	**149.564**	**160.314**	**163.827**
التكلفة التقديرية المحددة للبرنامج الفرعي					
إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	0.695	0.630	0.695	0.010	0.075
التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات	0.241	1.748	0.221	0.215	0.207
إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	0.469	0.532	0.430	0.430	0.430
مأسسة الدمج	7.683	8.690	9.722	10.729	11.751
مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي	0.192	0.200	0.174	0.159	0.169
التحول الرقمي	9.660	8.030	7.520	7.170	7.170
التكلفة التقديرية التقاطعية لبرنامج الدعم النظام (إدارة المركز والمديريات في الميدان)					
الرواتب الإجمالية	37.587	38.193	38.956	39.735	40.530
النفقات الجارية الأخرى (حسب قانون الموازنة)	100.860	91.897	91.846	101.866	103.496
الإجمالي	**1,849.784**	**1,729.812**	**1,678.130**	**1,706.022**	**1,688.558**

المصدر: الخطة التشغيلية متعددة السنوات للخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن 2026-2030، قانون الموازنة العامة الصادر عن دائرة الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ملاحظة: تشمل التكاليف فاتورة الأجور حسب المجال وبرنامج دعم النظام، بالإضافة إلى النفقات الجارية على مستوى ضمن برنامج دعم النظام.

5.3. الفجوة التمويل المقدرة

يعرض الجدول 5.4 الفجوة التمويل المقدّرة للخطة الاستراتيجية للتعليم خلال الفترة 2026-2030، استناداً إلى إطار الإنفاق المتوسط الأجل المتوقع (MTEF).[13] وعلى الرغم من التزام الحكومة المستمر بتمويل قطاع التعليم، فإن التكلفة الإجمالية المقدّرة للخطة تتجاوز الموارد المتاحة المتوقعة، مما يؤدي إلى فجوة تمويلية تراكمية قدرها 794 مليون دينار أردني، **أي ما يعادل 9% من إجمالي تكاليف الخطة التعليم** على مدى فترة الخمس سنوات.

الجدول 5.4 . الفجوة التمويلية المقدرة، 2026-2030 (مليون دينار أردني والنسبة المئوية)

	2026	2027	2028	2029	2030
الموارد الحكومية المتاحة[14] (المصدر: قانون الموازنة /إطار الإنفاق المتوسط الأجل)، (أ)	1,499	1,528	1,553	1,584	1,616
إجمالي التكلفة التقديرية للخطة (المصدر: الخطة التشغيلية متعددة السنوات + الرواتب)، (ب)	1,850	1,823	1,774	1,706	1,689
الفجوة التمويلية في إجمالي النفقات على أساس الموارد الحكومية فقط (أ-ب)	(351)	(295)	(221)	(122)	(73)
الموارد المتاحة من المنح والقروض خارج الموازنة(ج)[15]	140.1	86.8	24.3	17.2	
فجوة التمويل في إجمالي النفقات (أ+ج-ب)	(211)	(208)	(197)	(105)	(73)
الفجوة التمويلية كنسبة مئوية من إجمالي التكلفة التقديرية (ج/ب)	**-11%**	**-11%**	**-11%**	**-6%**	**-4%**

المصدر: قانون الموازنة لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي للأعوام 2026–2028، والخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) لخطة قطاع التعليم في الأردن 2026–2030.، وبيانات وحدة التنسيق التنموي في وزارة التربية والتعليم بشأن الموارد المقدرة خارج الموازنة (المنح والقروض). ملاحظة: تستند تقديرات النفقات للأعوام 2029 و2030 إلى معدل نمو سنوي ثابت قدره 2%، بما يتماشى مع الافتراض المعتمد من قبل دائرة الموازنة العامة للأعوام 2027 و2028.

تبلغ فجوة التمويل، بعد أخذ الموارد الحكومية المتوقعة للتعليم والمنح والقروض خارج الموازنة في الاعتبار، أعلى مستوياتها خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الخطة، بما يساوي 11% من إجمالي التكاليف، ثم تنخفض تدريجياً إلى 4% بحلول عام 2030. يعكس هذا الاتجاه التركيز على الاستثمارات الرأسمالية الكبرى (القائمة والجديدة) في السنوات الأولى من تنفيذ الخطة، في حين لا يتوقع أن تزداد الموارد المتاحة بنفس القدر خلال هذه الفترة.

13 قانون الميزانية الحكومية لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي 2026-2028
14 تشمل الموارد الحكومية المقدرة التمويل المقدم من المانحين داخل الموازنة
15 التمويل الملتزم به رسمياً من قبل شركاء التنمية لدعم أنشطة ومؤشرات محددة في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم

ويجب تفسير هذه الفجوة الإجمالية في ضوء هيكل النفقات. إذ إن نفقات الرواتب، التي تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق على التعليم، مضمونة ضمن الموازنة الحكومية وبموجب التشريعات النافذة. ونتيجة لذلك، تتركز فجوة التمويل في النفقات الرأسمالية (انظر5.5.)، والتي تمول التوسع في فرص الوصول، وبرامج دعم النظام، وإصلاحات التحديث، وغيرها.

ونظراً لاعتماد قانون الموازنة لعام 2026 بالفعل، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ خطة التعليم الاستراتيجية خلال النصف الثاني من السنة المالية، سيكون من الضروري ترتيب تنفيذ الأنشطة المخططة بعناية. وعلى وجه الخصوص،[16] سيكون من الضروري توزيع الاستثمارات الكبرى على مدى فترة تنفيذ خطة التعليم الاستراتيجية من أجل مواءمة الاحتياجات التمويلية مع الحيّز المالي المتاح، مع مراعاة قدرات الوزارة على التنفيذ والإدارة المالية.

5.3.1. فجوة التمويل المقدّرة في النفقات الرأسمالية

إن فجوة التمويل متمركزة في النفقات الرأسمالية، التي تمثل التكاليف الاستثمارية الرئيسية المرتبطة بتوسيع وتحديث نظام التعليم.

كما هو موضح في الجدول 5.5، تواجه النفقات الرأسمالية فجوة تمويلية تراكمية قدرها 794 مليون دينار أردني طوال فترة خطة التعليم الاستراتيجية (ESP)، تصل إلى 48% من الاستثمارات المطلوبة في عام 2026 وتنخفض تدريجياً إلى 33% بحلول عام 2030. وتشمل هذه الاستثمارات الرأسمالية بناء المدارس وإعادة تأهيلها، وتوسيع مرافق التعليم التقني والمهني، والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتحديث النظم.

يعكس هذا النمط التمويلي الاستثمارات الأولية الكبيرة اللازمة لدعم التحول الهيكلي لقطاع التعليم. ونظراً لحجم هذه الاستثمارات. وفي هذا السياق، سيتطلب تمويل هذه النفقات الرأسمالية تحديد الأولويات بعناية وبشكل استراتيجي، والتنفيذ على مراحل زمنية مدروسة، إلى جانب تكثيف جهود تعبئة الموارد لضمان التمويل الكافي والتنفيذ الفعال للاستثمارات المخطط لها.

16 أثناء التنفيذ، يتعين على الوزارة إجراء عملية تحديد الأولويات. وسيتعين إعادة برمجة الأنشطة التي لا يتم تمويلها من الموازنة العامة أو من الدعم الخارجي في عام 2026 اعتباراً من عام 2027 فصاعداً، دون المساس بالتسلسل المنطقي للإصلاحات، وتنفيذ الاستراتيجيات المتقاطعة والرئيسية، أو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.

الجدول 5.5 . فجوة تمويل المقدرة في النفقات الرأسمالية، 2026-2030 (مليون دينار أردني والنسبة المئوية)

	2026	2027	2028	2029	2030
الموارد الحكومية المتاحة (المصدر: قانون الموازنة /إطار الإنفاق المتوسط الأجل)، (أ)	142	146	145	148	151
إجمالي التكلفة التقديرية للخطة (المصدر: الخطة التشغيلية متعددة السنوات)، (ب)	435	408	360	264	224
الفجوة التمويلية في إجمالي النفقات على أساس الموارد الحكومية فقط (أ-ب)	(292)	(262)	(215)	(116)	(73)
الموارد المتاحة من المنح والقروض خارج الموازنة(ج)	82	53	18	11	
فجوة التمويل في إجمالي النفقات (أ+ب-ج)	(211)	(208)	(197)	(105)	(73)
الفجوة التمويلية كنسبة مئوية من إجمالي التكلفة التقديرية (ج/ب)	**-48%**	**-51%**	**-55%**	**-40%**	**-33%**

المصدر: قانون الموازنة لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي للأعوام 2026–2028، والخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) لخطة قطاع التعليم في الأردن 2026–2030، وبيانات وحدة التنسيق التنموي في وزارة التربية والتعليم بشأن الموارد المقدرة خارج الموازنة (المنح والقروض). ملاحظة: تستند تقديرات النفقات للأعوام 2029 و2030 إلى معدل نمو سنوي ثابت قدره 2%، بما يتماشى مع الافتراض المعتمد من قبل دائرة الموازنة العامة للأعوام 2027 و2028.

5.4. ملاحظة ختامية واستراتيجية سد الفجوة التمويلية

على المستوى المالي الكلي، لا يزال الإنفاق العام على التعليم في الأردن أقل من المعايير الدولية المرجعية. إذ يمثل الإنفاق على التعليم حالياً حوالي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمعيار الدولي الذي يتراوح بين 4 - 6%، كما يمثل نحو 11.5% من إجمالي الإنفاق العام، وهو أقل من النطاق المرجعي البالغ الذي يتراوح بين 15 - 20%. على سبيل المثال، فإن رفع حصة مخصصات التعليم في الموازنة العامة من مستوياتها الحالية إلى المعيار الموصي به البالغ على الأقل 15% سيؤدي إلى توفير ما يقدر بنحو 1.14 مليار دينار أردني على مدى السنوات الخمس المقبلة،[17] مما سيقلل بشكل كبير من الفجوة التمويلية.

وعليه، فإن معالجة فجوة تمويل الخطة ستتطلب الجمع بين تعزيز تعبئة الموارد المحلية ومواصلة الدعم الخارجي بما يساهم في مواءمة التمويل مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي. وسيكون الحوار السياسي رفيع المستوى ضرورياً لتعزيز أولوية قطاع التعليم في مخصصات الموازنة العامة،[18] في حين أن تمويل شركاء التنمية، بما يتماشى مع أولويات الخطة، سيلعب دوراً حاسماً في دعم الاستثمارات الرأسمالية وإصلاحات النظامية. كما أن آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمسؤولية المجتمعية، ستسهم في تعبئة موارد إضافية ضرورية لضمان التنفيذ الكامل لأنشطة الخطة، بما يدعم توسيع فرص الوصول، وتحسين الجودة، وتعزيز النظام، والتحول الرقمي.

17 انظر المرفق الجدول 1 بشأن المساحة المالية الإضافية المقدرة للتعليم اذا زادت حصته من إجمالي الموازنة من 11% في عام 2026 إلى 15% بحلول عام 2030.

18 من خلال وضع خطة استثمارية متوسطة الأجل تغطي البنية التحتية والتحول الرقمي وغيرها من الاستثمارات الرأسمالية الاستراتيجية في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم.

المرفق

الجدول 1 المساحة المالية الإضافية المقدرة للتعليم من زيادة حصته من إجمالي الإنفاق الحكومي من 11% في عام 2026 إلى 15% بحلول عام 2030.

	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
الحصة التقديرية للإنفاق الحكومي على التعليم لتصل إلى 15% بحلول عام 2030	11%	12%	13%	14%	15%	
إجمالي الموازنة المتوقعة لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية	1499.1	1641.5	1798.5	1924.4	2059.1	8922.7
الموارد الإضافية المقدرة لسد فجوة تمويل الخطة الاستراتيجية للتعليم		113.4	245.7	340.6	443.6	1143.3

المصدر: قانون الموازنة لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي للأعوام 2026–2028. ملاحظة: تستند تقديرات النفقات للأعوام 2029 و2030 إلى معدل نمو سنوي ثابت قدره 2%، بما يتماشى مع الافتراض المعتمد من قبل دائرة الموازنة العامة للأعوام 2027 و2028.



الفصل السادس:

المتابعة والتقييم والتعلم

وصف موجز: إطار عمل لتتبع التقدم المحرز والبناء على الدروس المستفادة أثناء التنفيذ، مما يسمح بإجراء تعديلات منتظمة على الخطة لضمان فعالية التدخلات والتحسين المستمر.

مقدمة

تُعدّ المتابعة المنتظمة والموثوقة عاملًا أساسيًّا لضمان استمرار التزام إدارات ووحدات وزارة التربية والتعليم جميعها بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم وتحديد الثغرات أو الاحتياجات المحتملة لتعديل الخطة، وتعد آليات التقييم السليمة ضرورية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتوقعة طوال مدة التنفيذ واستخلاص الدروس في الوقت المناسب؛ لتحسين فعالية السياسات المقصودة وكفاءة الإدارة التعليمية، إضافة إلى تعزيز مصداقية وزارة التربية والتعليم ومساءلتها، إذ تعد آليات المتابعة والتقييم المؤسسية حجر الزاوية في التعلم التنظيمي، وهو أمر ضروري للتحسين المستمر والمستدام لأداء نظام التعليم في الأردن بشكل عام، والقطاع العام بشكل خاص.

يحدّد هذا الفصل المبادئ الأساسية للتعامل مع أنشطة المتابعة والتقييم والتعلم (المتابعة والتقييم)، ويحدد المسؤوليات المؤسسية الهيكلية في إدارتها وتنسيقها، وسيركز نظام المتابعة والتقييم على دعم عملية صنع القرار المستند على الأدلة والبيانات التي تتأسس على معلومات دقيقة وموثوقة وذات صلة تم الحصول عليها من مصادر بيانات مختلفة؛ لضمان إجراء تعديلات في الوقت المناسب على الخطة الاستراتيجية للتعليم، والتحسين المستمر للممارسات المؤسسية والأداء التنظيمي.

6.1. المبادئ الاسترشادية لنظام المتابعة والتقييم

تم إعداد نظام المتابعة والتقييم والتعلّم (MEL) الخاص بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026–2030 استنادًا إلى المبادئ الآتية:

- **التركيز على النتائج:** استنادًا إلى إطار النتائج الذي يتضمن مؤشرات الأداء والأهداف للمتابعة المنتظمة للتقدم المحرز نحو النتائج المتوقعة للمكونات المختلفة لكل مجال من مجالات الأولوية، توفر مؤشرات الأداء معلومات موجزة وذات صلة لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة للمكون، ومرحليّاً بعض النتائج الوسيطة الرئيسة، وهي محدودة العدد، وترصد السمات الاستراتيجية الرئيسة لكل مكون من مكونات الخطة الاستراتيجية للتعليم، وتتوافق بوضوح مع الأنشطة الرئيسة المخطط لها.
- **دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية:** لدعم المتابعة رفيعة المستوى لأداء نظام التعليم والتوجيه الاستراتيجي لسياسات وبرامج القطاع، يتم اختيار مؤشرات الأداء الرئيسة من المجموعة الكاملة لمؤشرات الأداء، لتوفير معلومات موجزة وذات صلة؛ لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف المجالات ذات الأولوية في خطة التعليم الاستراتيجية، وحتى مع محدودية عددها فإن مؤشرات الأداء الرئيسة تلتقط السمات الاستراتيجية الرئيسة لاستراتيجية التعليم لمختلف القطاعات الفرعية، وتتوافق بوضوح مع المكونات والأنشطة المخطط لها.
- **المتابعة الفعالة والقائمة على النتائج للمساواة والشمولية والأولويات الأخرى الشاملة للقطاع:** للسماح بالمتابعة والتقييم المنتظمين لعدم المساواة داخل نظام التعليم، تُصنَّف مؤشرات الأداء ذات الصلة حسب الجنس والجنسية وحالة الإعاقة والموقع والقطاع (الحكومي والخاص)، ومتابعة التقدم المحرز نحو المساواة والشمولية عبر مؤشرات تقيس الفجوة بين فئات السكان كافة، بما في ذلك المجموعات الأكثر عرضة للإقصاء، وتُضمَّن بعض مؤشرات الأداء المحددة لمتابعة التقدم المحرز في المجالات المتقاطعة/ المشتركة، بما في ذلك مجال التحول الرقمي وتخضير التعليم، وحُدِّدت مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) لكل أولوية من الأولويات المشتركة.
- **المساءلة:** تتحمل إدارات الوزارة ووحداتها ومديرياتها المسؤولية عن أداء المكونات التي تقع تحت مسؤوليتها المباشرة، في حين يُعنى الأمناء العامون المسؤولون عن القطاعات الفرعية بالمساءلة بشأن تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة، مما يشجعهم على ضمان التنفيذ المتسق لمكونات المجالات ذات الأولوية.
- **الشفافية:** تتضمن عملية التقييم والمتابعة والتعلم إجراءات واضحة وجدولًا زمنيّاً معروفًا لأصحاب المصلحة كافة والشركاء الرئيسين في مجال التعليم.
- **الموضوعية:** ستكون تفسيرات البيانات موضوعية وذات صلة بالسياسات، باتباع نهج علمي من جمع البيانات إلى نشر النتائج.
- **الانتظام:** سيُصدر نظام المتابعة والتقييم والتعلم تقارير تحليلية منتظمة سيتم تبادلها وعرضها ومناقشتها ونشرها، وستسهم عملية النشر المنتظم للتقارير التحليلية المُعتمدة ومناقشتها بين الجهات صاحبة المصلحة في تحسين السياسات والتخطيط والبرامج لأصحاب المصلحة المعنيين.

6.2. الأدوات والأدوار والمسؤوليات الرئيسة للمتابعة والتقييم والتعلم

تتشكل مصفوفة النتائج (ملحق 2) والخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP – ملحق 1) جوهر نظام المتابعة والتقييم والتعلم للخطة الاستراتيجية للتعليم بمؤشرات محددة جيدًا، وقيم الأساس والمستهدفات السنوية التي تغطي طوال مدة تنفيذ الخطة.

وتشكل مؤشرات الأداء الرئيسة لوحة التحكم لقياس التقدم المحرز نحو الأهداف/التحولات الاستراتيجية، وعلى الرغم من أن مؤشرات الأداء الرئيسة المختارة ليست شاملة، إلا أنها توفر لمحة عامة تنبّئ عن التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الرئيسة والأولويات، ومن ثم تساعد مؤشرات الأداء الرئيسة في الحصول على نظرة عامة سريعة إلى نتائج تنفيذ الأولويات الأساسية للخطة.

في الإطار المؤسسي الراهن، تؤدي إدارة التخطيط والبحث التربوي دورًا محوريّاً في قيادة عملية التخطيط والمتابعة والتقييم والمراجعة المستدامة، وتقدّم الدعم للجهات المعنية الرئيسة في تتبُّع مؤشرات الأداء سنويّاً، مع توجيه فرق العمل المسؤولة عن التنفيذ للتحليل المنتظم للنتائج، وستنعكس نتائج التحليل في تقرير المتابعة والتقييم السنوي، وستنسق إدارة التخطيط والبحث التربوي، بدعم من وحدة التنسيق التنموي، متابعة وتقييم البرامج والمشاريع المدعومة من قبل شركاء التنمية. وفي إطار إعادة الهيكلة المؤسسية المنتظرة لوزارة التربية والتعليم، سيتم نقل هذه الصلاحيات إلى إدارة التخطيط المشترك وشؤون التنسيق، التابعة للأمانة العامة للتخطيط والدعم المؤسسي.

تستمر اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم برئاسة إدارة التخطيط والبحث التربوي، وستضم أعضاء من الإدارات التنفيذية الرئيسة ووحدة التنسيق التنموي، ووفق الهيكل الحالي ستقوم إدارة التخطيط بدور أمانة اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم، وتجتمع اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم كل ثلاثة أشهر؛ لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة التشغيلية متعددة السنوات، وستكون مسؤولة عن إعداد اجتماع مراجعة الأداء مرة واحدة في السنة، وفي أعقاب الإصلاحات المؤسسية ينبغي أن تضمّ اللجنة التوجيهية صُنّاع قرار رفيعي المستوى على مستوى الأمناء العامّين، برئاسة معالي الوزير.

تتحمّل الإدارات والوحدات في وزارة التربية والتعليم مسؤولية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم (ESP)، كما تتولى إعداد تقارير ربع سنوية حول تنفيذ الأنشطة المخطط لها، وتحقيق الأهداف المادية والمالية المحددة في خطة التشغيل متعددة السنوات، وتضطلع هذه الإدارات والوحدات بدور أساسي في تعزيز التقييم الذاتي السنوي لأداء مجالات الأولوية ومكوّناتها الواقعة ضمن نطاق مسؤوليتها المباشرة، وذلك استنادًا إلى تحليل مؤشرات الأداء– بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) – وإلى معرفتها المتعمقة بتنفيذ الأنشطة. وفي هذا الإطار، يُتوقَّع منها تعبئة الفرق الفنية المعنية، إلى جانب إشراك أصحاب المصلحة على مستوى المديريات الميدانية والمدارس. وتهدف هذه الممارسات السنوية التأملية إلى إبراز الممارسات الجيدة، وتحديد مواطن الاختناق، وإعداد توصيات تُرفَع إلى صانعي القرار رفيعي المستوى في وزارة التربية والتعليم للنظر فيها خلال المراجعات السنوية المشتركة. إضافة إلى ذلك، تتحمّل إدارات الوزارة ووحداتها مسؤولية ضمان النشر الواسع وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه المراجعات.

ويلخّص الجدول أدناه الأدوار والمسؤوليات الرئيسة لأصحاب المصلحة في نظام المتابعة والتقييم والتعلّم (MEL) في نظام التعليم، على مختلف مستويات وزارة التربية والتعليم، وفق الترتيب المؤسسي الحالي.

المستوى الإداري / الكيان		الأدوار والمسؤوليات
المستوى المركزي	إدارة التخطيط والبحث التربوي	✓ مؤشرات الأداء وإعداد التقارير عنها. ✓ إعداد خطة عمل للمتابعة والتقييم والتعلم وضمان تنفيذها.
	اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم	✓ مراجعة التقدم المحرز ربع سنويّاً بناءً على تقارير الخطة التشغيلية. ✓ عقد المراجعة السنوية المشتركة، مع ضمان اتخاذ القرارات بشأن التوصيات المقترحة.
	إدارات الوزارة ووحداتها	✓ تقديم تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الأنشطة المخططة وتنفيذ الميزانية بما في ذلك وحدة التنسيق التنموي وقسم النوع الاجتماعي والشراكات الاستراتيجية، وغيرهما من الوحدات المسئولة عن القضايا المتقاطعة. ✓ تعزيز التفكير الداخلي المنتظم (السنوي) بين الفرق الفنية وأصحاب المصلحة الرئيسين في التنفيذ لتحليل الأداء بناءً على مؤشرات الأداء والمعلومات التكميلية، وتوثيق الممارسات الجيدة، وتحديد معوقات التنفيذ، واقتراح توصيات تنظر فيها اللجنة التوجيهية. ✓ ضمان نشر التوصيات الصادرة عن اللجنة التوجيهية وتنفيذها.
	مديريات التربية والتعليم	✓ جمع وتقديم البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة، بناءً على طلب إدارات الوزارة ووحداتها، وبتوجيه من إدارة التخطيط والبحث التربوي. ✓ تقديم ملاحظات شهرية للمؤسسات التعليمية حول جودة البيانات، ودعم تحسين جمع البيانات، وتقديم تقارير إلى المستوى المركزي بشأن التناقضات و/ أو أوجه القصور في البيانات المُبلَّغ عنها. ✓ تنظيم اجتماعات ربع سنوية مع الوحدات الإدارية ذات الصلة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة وتنفيذ الميزانية. ✓ تنظيم اجتماعات، مرة واحدة على الأقل في السنة، مع الإدارات والوحدات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الرئيسين في التنفيذ لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج دعم التعليم، وتحديد الممارسات الجيدة، ودراسة مجالات ضعف الأداء، استنادًا إلى مؤشرات الأداء ذات الصلة والمعلومات النوعية حول تنفيذ الأنشطة. ✓ إعداد مقترحات توصيات لعرضها على الإدارات والوحدات ذات الصلة على المستوى المركزي. ✓ ضمان تنفيذ القرارات الصادرة عن المراجعات السنوية المشتركة، كلٌّ حسب مستوى كفاءته.
	المدارس/ مديريات التربية والتعليم	✓ العمل مع مديريات التربية والتعليم لتحسين نظام المتابعة والتقييم على مستوى المدرسة والمديرية. ✓ جمع البيانات وإدخالها على مستوى المدرسة ومديرية التربية والتعليم. ✓ تنظيم مراجعة شهرية داخل المدارس ومديريات التربية والتعليم، وتقديم الملاحظات المهمة للموظفين المعنيين. ✓ تحليل بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) شهريّاً، لتحديد المشكلات ووضع الإجراءات التصحيحية وتنفيذها.

6.3. استراتيجية إدارة البيانات

لضمان استخدام البيانات من أجل تحسين التخطيط وإعداد التقارير واتخاذ القرارات، تقوم اللجنة الفنية لنظام المعلومات الإدارية والتعليمية، برئاسة الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية، وفق الهيكل المؤسسي الحالي، وبمشاركة ممثلين عن إدارة التخطيط والبحث التربوي، وإدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات، ومديرية تكنولوجيا التعليم (قسم نظم المعلومات الإدارية) التابعة له، إضافة إلى وحدة التنسيق التنموي، بتقديم التوجيه والمشورة بشأن إدارة وتشغيل نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS)، وفي الهيكل المؤسسي الجديد المُتوقَّع للقطاع، تترأس اللجنة الفنية نظام معلومات الإدارة (MIS) الأمانة العامة للتخطيط والدعم المؤسسي.

وستُحسَب معظم مؤشرات الأداء استنادًا إلى البيانات المتاحة في نظام المعلومات التربوية (EMIS)، حيث ستنشئ وزارة التربية والتعليم لجنة مركزية لمتابعة بيانات هذا النظام وتدقيقها، تكون مسؤولة عن تخطيط أنشطة التحقق من صحة البيانات (من نظم إدارة المعلومات التربوية) وتنفيذها وضمان جودتها على المستوى المركزي ومستوى مديريات التربية والتعليم من أجل: أ) تحسين النظم، ب) ضمان التطوير المهني لموظفي وموظفات وزارة التربية والتعليم.

ولتعزيز روح الملكية والمساءلة، ستُعِدّ وزارة التربية والتعليم لوحات تحكم (Dashboards) لمختلف مستويات الإدارة، بدءًا من الصفوف الدراسية وصولًا إلى مديريات التربية والتعليم وإدارات الوزارة ووحداتها، لتوفير أحدث البيانات والمعلومات ذات الصلة عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، وستدعم هذه اللوحات المتابعة والمراجعة الدورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم (ESP) على مختلف مستويات الإدارة.

6.4. العمليات الرئيسة والجدول الزمني

يتمحور نظام المتابعة والتقييم والتعلم حول العمليات الرئيسة الآتية؛ لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وغاياتها ومقاصدها حتى عام 2030:

6.4.1. المتابعة ربع السنوية/ الفصلية:

تتولى كل إدارة ووحدة مركزية ومديرية تربية وتعليم تابعة لوزارة التربية والتعليم مسؤولية إعداد ومتابعة تنفيذ خطة عملها السنوية بشكل روتيني، وسيُربَط نموذج خطة العمل السنوية بالخطة الاستراتيجية للتعليم والخطة التشغيلية متعددة السنوات بما يسهم في تسهيل إعداد تقارير المتابعة الفصلية التي تركز على:

- قياس التقدم المُحرَز مقارنة بالنتائج والمخرجات الخاصة بالخطة التشغيلية متعددة السنوات والخطة الاستراتيجية للتعليم.
- معدل التنفيذ للأنشطة المخطط لها.
- تحليل أوجُه الإنفاق المالي من الميزانية.

6.4.2. التقرير السنوي للمتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية للتعليم والمراجعة السنوية المشتركة:

يشكل تقرير المتابعة والتقييم السنوي للخطة الاستراتيجية للتعليم لوزارة التربية والتعليم الآلية الرئيسة لقياس الأداء العام لقطاع التعليم في الأردن على أساس سنوي. ويُعِدّ التقرير السنوي أربعة فرق عمل تقنية، بتنسيق عام من قسم المتابعة والتقييم في إدارة التخطيط والبحث التربوي، وبالتشاور مع أعضاء اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم.

يُقدّم التقرير خلال الاجتماع السنوي المشترك للمراجعة الذي يُنظّم بين الحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين لتقييم إنجازات تنفيذ الخطة والتحديات التي واجهتها في أنحاء المملكة، والاتفاق على التحسينات اللازمة للوصول إلى أهداف برنامج التعليم الاستراتيجي الموثقة في مذكرة التفاهم للاجتماع السنوي المشترك للمراجعة.

ويقيّم اجتماع المراجعة السنوي التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم (ESP) وأداء قطاع التعليم، استنادًا إلى تحليل مؤشرات الأداء (الرئيسة) والتقييم الذاتي لإدارات الوزارة ووحداتها. إضافة إلى ذلك يقدم الاجتماع السنوي تحليلًا ماليّاً وتحليلًا للمساواة؛ لتتبُّع التقدم وتحديد المعوقات، بما يضمن تنفيذ التدخلات في الوقت المناسب؛ للحد من أوجه عدم المساواة في التعليم.

وتُوثّق القرارات المتخذة خلال اجتماع المراجعة السنوي المشترك، بما في ذلك إجراءات التحسين، في مذكرة التفاهم (Aide-Memoire) اجتماع المراجعة السنوي المشترك.

6.4.3. مراجعات الخطة النصفية والنهائية

سيتضمن الاجتماع السنوي المشترك للمراجعة في السنة الثالثة (2028) والسنة الأخيرة من خطة التعليم الاستراتيجية (2030) عنصرًا تقييميّاً يشكل مراجعة منتصف المدة ونهاية الخطة، تباعاً. وستتولى جهة تقييم مستقلة خارجية قيادة تطوير المكوّن التقييمي، بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة الداخليين، بما يضمن الحيادية وملاءمة التمرين التقييمي.

ستقيّم مراجعة منتصف المدة تقدُّم الخطة وأداءها مقارنة بالأهداف والغايات المخطط لها، إضافة إلى التحديات التي واجهتها. وعلى غرار الاجتماع السنوي المشترك للمراجعة السنوي، سيكون الاستعراض النصفي عملية أكثر منهجية وتعمقًا، وقد يُدعم بدراسات خاصة خارجية تركز على برامج ومبادرات محددة. يوفر الاستعراض النصفي فرصة لوزارة التربية التعليم والشركاء للتحقق من استمرار ملاءمة الأهداف والغايات الاستراتيجية، وإجراء أي تعديلات لازمة على الأنشطة والمؤشرات والأهداف للمدة المتبقية من الخطة في ضوء العقبات أو الفرص التي حُدّدت.

أما الغرض من المراجعة النهائية في 2030، فيتمثّل في استخلاص دروس شاملة من تنفيذ خطة قطاع التعليم وتقديم توجيهات وتوصيات من شأنها إثراء عملية التخطيط لخطة قطاع التعليم اللاحقة. وسيُولى اهتمام خاص لفهم أثر خطة قطاع التعليم في النتائج والمخرجات الرئيسة المتعلقة بالوصول والجودة والحوكمة، إضافة إلى أهمية استراتيجيات خطة قطاع التعليم واستدامة الأنشطة المُنفَّذة.

الملاحق:

1. ملحق 2.أ مصفوفة نتائج الخطة الاستراتيجية في التعليم.
2. ملحق 2.ب. استراتيجية المتابعة للقضايا المتقاطعة/ المشتركة.
3. ملحق 2.جـ. استراتيجية متابعة الفجوات الداخلية وأداء القطاع الحكومي/ العام.



الفصل السابع:

ترتيبات الشراكة والتنسيق والتنفيذ

مقدمة

يتمثل المبدأ الأساسي الأول لخطة الاستثمار في التعليم في أنها خطة ذات ملكية وقيادة وطنيتين. وبما أنها خطة استراتيجية وطنية، فإن خطة الاستثمار في التعليم هي في المقام الأول مسؤولية الحكومة الأردنية، التي ستتخذ القرار النهائي بشأن تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها. إضافة إلى أن الخطة الاستراتيجية للتعليم تُعَدّ مورداً رئيساً لتوجيه المشاركة الاستراتيجية والسياسية لوزارة التربية والتعليم مع شركاء التنمية. ويهدف هذا الفصل إلى تحديد هيكل للشراكات وآليات للتنسيق الفعال بين الحكومة الأردنية وشركاء التنمية لضمان التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتعليم ومتابعتها وتقييمها.

يتميز دعم شركاء التنمية لقطاع التعليم الأردني بطول الأمد وتنوعه، إذ يشمل الدعم المستويين المركزي ومديريات التربية والتعليم في الميدان، إضافة إلى دعم المدارس في تعزيز نظم التخطيط والتنفيذ، وتنمية القدرات، والتنسيق، وتعبئة الموارد، وإدارة المعلومات، والمتابعة والتقييم، والممارسات الشاملة المراعية للنوع الاجتماعي والأطفال ذوي الإعاقة وحماية الطفل، إلى جانب مجالات أخرى.

وقد صُمّمت عملية تطوير الخطة الاستراتيجية للتعليم لتلائم قطاع التعليم الأردني والسياق المؤسسي، استناداً إلى مزيج من الخبرات والدروس المستفادة في بلدان أخرى وإلى مبادئ الشراكة العالمية للتعليم من أجل الإعداد الفعال لخطة قطاع التعليم التي تراعي منظور النوع الاجتماعي، وقد قادتها وزارة التربية والتعليم وتضمنت آليات واضحة لشركاء التنمية من تقديم مدخلات لعملية التخطيط وتأييد الخطة الاستراتيجية للتعليم والالتزام بالمساهمة بتمويل تنفيذها.

وقد نُسّق دعم شركاء التنمية لإعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم بشكل أساسي من خلال لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق، التي تضمن المواءمة مع آليات الشراكة الأخرى، مثل مجموعة شركاء تنمية التعليم وفريق عمل قطاع التعليم، إضافة إلى المشاورات الثنائية بين الشركاء. ويستند تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم ومتابعتها وتقييمها إلى هياكل الشراكة والتنسيق التي اعتُمدت خلال مرحلة الإعداد، مع توسيعها وتنظيمها بصورة منهجية. كما تأخذ هياكل الشراكة والتنسيق في الحسبان الدروس المستفادة من تجربة التنسيق في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم للأعوام (2018–2025)، وتسعى في الوقت نفسه إلى دعم الشراكة والمساءلة المتبادلة، دون إنشاء هياكل معقّدة أو مُرهِقة يصعب إدارتها.

وسيُستفاد من تنفيذ خطة الاستثمار في التعليم ومتابعتها وتقييمها من مشاركة شركاء التنمية الواسعة والعميقة في نظام التعليم الأردني، ويدعمه شراكات قوية وآليات تنسيق واضحة. وقد نُسّق دعم شركاء التنمية لإعداد خطة الاستثمار في التعليم بشكل أساسي من خلال مجموعة عمل المانحين للتعليم والمناقشات الثنائية بين الشركاء. ويعتمد تنفيذ خطة الاستثمار في التعليم ومتابعتها وتقييمها على هياكل الشراكة والتنسيق التي أُنشئت خلال مرحلة إعداد خطة الاستثمار في التعليم خلال الأعوام (2018 - 2025)، وسيتم العمل على توسيعها وتنظيمها.

7.1. نظرة عامة إلى شراكات الخطة الاستراتيجية للتعليم وهيكل التنسيق

ستشكل الشراكات وهيكل التنسيق العمود الفقري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم ومراقبته وتقييمه.

على مستوى اللجنة التوجيهية:

ستوفر لجنة توجيهية رفيعة المستوى القيادة التنفيذية لتنفيذ برنامج التكيف الاقتصادي ومراقبته وتقييمه، وستقدم تقريراً عن التقدم المُحرَز والنتائج والإنجازات ذات الصلة إلى هيئة النتائج والأدلة التابعة للديوان الملكي التي تُشرف على تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وستجتمع اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى مرتين على الأقل في السنة؛ لاستعراض نتائج برنامج التكيف الاقتصادي والتقدم المحرز نحو تحقيق الإنجازات، ووضع جدول الأعمال الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج في المستقبل.

وستُيسّر هذه العملية مراجعة سنوية مدتها ثلاثة أيام، تتألف من اجتماع تقني مدته يومان يليه اجتماع سياسي رفيع المستوى مدته يوم واحد، وستكوّن المنتدى الرئيس لإطلاع صانعي القرار من أعلى المستويات على التقدم المحرز في برنامج التوعية البيئية وإشراكهم في الخطوات اللاحقة.

على مستوى السياسة والتخطيط والتنسيق:

ستظل لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق (PPCC) الجهة الرئيسة المسؤولة بشكل أساسي عن الوظائف الخمس الأساسية اللازمة لدفع تنفيذ الخطة الاستراتيجية في التعليم، وهي:

1. التخطيط والميزانية.
2. المتابعة والتغذية الراجعة.
3. البحث والتقييم.
4. إدارة البيانات والمعلومات.
5. التنسيق.

وستنسّق لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق أنشطة الفرق الفنية العاملة التي يرأسها وزير التربية والتعليم وتتتبّعها، وتقدّم تقارير إلى اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى عن أنشطة برنامج التكيف مع تغير المناخ ونتائجه ومخرجاته. وسيشمل ذلك إعداد تقرير سنوي شامل وشرحًا ماليًّا عن تنفيذ برنامج التكيف مع تغيّر المناخ استنادًا إلى إطار المتابعة والتقييم الخاص بالبرنامج (الفصل السادس).

على مستوى فرق الصياغة الفنية:

ستكون فرق الصياغة الفنية الأربعة (واحدة لكل مجال) مسؤولة عن تنسيق أنشطة برنامج التعليم المستدام المتعلقة بمجالها وتقديم تقارير إلى هيئة لجنة التنسيق الرئاسية.

وينبغي أن تكون الفرق الفنية متسقة من حيث الأهداف، مع إمكانية اتّباع هياكل وإجراءات مختلفة، وفقًا للخصائص والمتطلبات الفريدة بكل مجال من مجالات برنامج التعليم المستدام.

وستتولى لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق (PPCC) ضمان تنسيق العمل بين فرق العمل الفنية الأربعة، ومع آليات الشراكة والتنسيق الأخرى، مثل مجموعة شركاء تنمية التعليم (EDPG) وفريق عمل قطاع التعليم (ESWG). إضافة إلى أنها ستعمل على إرساء التعاون والحفاظ عليه مع المؤسسات الوطنية الرئيسة، بما يضمن مواءمة الاستراتيجيات والعمليات.

سيُنسّق شركاء التنمية المساعدة الفنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لوزارة التربية والتعليم؛ لدعم لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق (PPCC) وتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم في المجالات الخمسة الأساسية. وستُعَدّ اختصاصات المساعدة الفنية ويُتّفَق عليها بين الوزارة وشركاء التنمية.

7.2. اختصاصات هياكل الشراكة والتنسيق

ستوضع الاختصاصات لتشكّل نقطة مرجعية مشتركة لوزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التخطيط البيئي والمتابعة والتقييم. لن تكون هذه الاختصاصات بمثابة وثيقة قانونية، ولكنها ستعكس إطار عمل مشتركًا.

ومن المُتوقَّع أن تقوم الاختصاصات بالآتي:

- ✡ تحديد الاختصاصات الفردية للجنة التوجيهية رفيعة المستوى، ولجنة السياسات والتخطيط والتنسيق، وفرق العمل التقنية، إضافة إلى تحديد التفاعلات بين هذه الجهات.
- ✡ تأكيد التزام وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية ببرنامج عمل مشترك تُنفَّذ في إطاره الاستراتيجية والسياسة والتنمية والتخطيط والمتابعة والتقييم بوصفها جهدًا مشتركًا قائمًا على التشاور المتبادل.
- ✡ الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية يشتركون في الهدف العام المتمثل في تحقيق الأهداف المحددة لقطاع التعليم ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، وكذلك الأهداف العالمية، ولا سيما الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتنسيق جهودهم لدعم تنفيذ برنامج تحسين التعليم وفقًا لهذه الأهداف.
- ✡ توضيح أنّ الغاية زيادة الشفافية والمساءلة لدى الأطراف كافة، وتحسين القدرة على التنبُّؤ بالتمويل وتخصيصه، وتعزيز تنسيق المدخلات والأنشطة المتعددة التي تدعم قطاع التعليم في الأردن عبر برنامج التحويل التعليمي.
- ✡ تحديد سلسلة من التزامات وزارة التربية والتعليم، التي يمكن أن تشمل الآتي:
  - » تولّي القيادة الشاملة لتنفيذ خطة التعليم المستدام ومراقبتها وتقييمها، وضمان توافقها مع رؤية التحديث الاقتصادي والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
  - » ضمان توفر الموارد اللازمة جميعها لتنفيذ برنامج التحويل التعليمي ومراقبته وتقييمه، وإدراجها في ميزانية وزارة التربية والتعليم وتخطيطها، والنظر في مراجعة هيكل ميزانية الوزارة؛ لتعكس تنفيذ برنامج التحويل التعليمي، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.
  - » ضمان الاتساق بين برنامج التعليم المستدام والمبادرات والمشاريع الأخرى في قطاع التعليم التي تقع تحت مسؤولية وزارات أو إدارات أخرى.
  - » ضمان إجراء لجنة التنسيق مع شركاء التنمية مراجعة سنوية رفيعة المستوى، وإبلاغهم في الوقت المناسب وبشكل شفاف بأي أحداث كبرى قد يكون لها تأثير سلبي على تنفيذ برنامج التعليم المستدام.
  - » التشاور مع شركاء التنمية بشأن أي تغييرات جوهرية في سياسة التعليم.
  - » التشاور مع شركاء التنمية بشأن أي تغييرات رئيسة في مخصصات الموازنة والضوابط الداخلية والخارجية المتعلقة بالإدارة المالية العامة السليمة والمشتريات.

✡ ستتضمن الاختصاصات مخططًا لسلسلة من الالتزامات التي يمكن أن يتعهد بها شركاء التنمية، والتي يمكن أن تشمل الآتي:

- مواءمة وتنسيق أنشطتهم الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم قدر الإمكان مع العمليات المحددة في استراتيجية التعليم المستدام.
- الموافقة على تطوير واستخدام إجراءات وشكليات مشتركة لإعداد التقارير السردية والمالية، بما يجنّب وزارة التربية والتعليم أعباء المتطلبات الإدارية المعقدة الخاصة بالمانحين.
- تجنُّب الإخلال أو التشويش بالخطط والسياسات والاستراتيجيات الحكومية الحالية في قطاع التعليم.
- تنسيق الحوار السياساتي والتشاور وتبادل المعلومات عن طريق المشاركة النشطة والبنّاءة في مجموعات العمل التقنية ذات الصلة بدعمهم ومراجعتهم السنوية.
- دعم نهج متّسق للمساعدة الفنية وبناء القدرات؛ بهدف تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم على المدى الطويل، تماشيًا مع برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي.

✡ تحديد سلسلة من المسؤوليات الجماعية لوزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، التي يمكن أن تشمل الآتي:

- تمويل الأنشطة المحددة في الخطة الاستراتيجية للتعليم.
- صرف الأموال المُتّفَق عليها في الوقت المناسب.
- ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بالتدخلات ذات الصلة في قطاع التعليم، بما في ذلك: الاستشارات ومبادرات المشاريع والبرامج وطلبات المساعدة المقدمة من وزارة التعليم، وتقييمات المشاريع، وتقارير التنفيذ والتقدم المحرز، وتقارير المساعدة التقنية، وتقارير تقييم المشاريع، وتقارير الميزانيات والنفقات، وغيرها- للشركاء كافة دون قيود.
- السعي إلى زيادة عدد الأنشطة المشتركة والمُنسّقة، مثل: التخطيط المشترك، ومهام المتابعة والتقييم/ التحقق؛ والمساعدة التقنية الاستراتيجية والمشتركة.

7.3. ترتيبات التنفيذ

تشكل مصفوفة مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) والخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) جوهر أدوات تنفيذ برنامج التعليم المستدام (ESP) وأدوات المتابعة والتقييم والتعلم (MEL).

وتقسم الخطة التشغيلية متعددة السنوات أنشطة الخطة إلى أنشطة فرعية أكثر تفصيلًا مع تحديد النتائج المتوقعة، والإشارة إلى التكاليف المرتبطة بالأنشطة والوحدة المسؤولة والإطار الزمني المتوقع لتنفيذ الأنشطة في كل سنة من سنوات الخطة. وتوفر الخطة التشغيلية متعددة السنوات الأساس لإعداد خطط عمل سنوية أكثر شمولًا ومحددة الميزانية، توجه تنفيذ الأنشطة السنوية لكل قطاع وكل وحدة.

مع تطور الإصلاح المؤسسي واعتماد الهيكل الجديد لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية المستقبلية ووحدتها اللامركزية خلال مدة عمل برنامج التعليم الخاص، سيُحدّث برنامج التعليم الخاص بانتظام؛ ليعكس التغييرات في الوحدات المسؤولة بالإضافة إلى التعديلات الضرورية الأخرى.

الملاحق



1.الخطة التشغيلية متعددة السنوات

يرجى الإطلاع على المرفق 1


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg2


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg1


JOR_ESP_ MYOP_PP4


JOR_ESP_ MYOP_PP3


JOR_ESP_ MYOP_PP2


JOR_ESP_ MYOP_PP1


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg6


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg5


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg4


JOR_ESP_ MYOP_ SSP-SubProg3

2. مصفوفة النتائج

يتضمن الملحق 2 ما يلي:

2.أ) القائمة الكاملة لمؤشرات الأداء، بما فيها مؤشرات الأداء الرئيسة، للقطاع ككل والمجالات الأربعة ذات الأولوية، مع قيمة خط الأساس والسنة والقسمة المستهدفة المحدد لها لعام 2030. مؤشرات الأداء الرئيسة مكتوبة بخط عريض. مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي موضحة بلون برتقالي فاتح.

2.ب) قائمة مؤشرات الأداء الرئيسة المتعلقة بالأولويات التقاطعية والمؤشرات المقترحة لمتابعة التوازن في النوع الاجتماعي ودمج الأطفال غير الأردنيين ودمج الأطفال ذوي الإعاقة في قطاع التعليم، ستُحسب بناء على تصنيف مؤشرات الأداء حسب الجنس أو الجنسية أو حالة الإعاقة، حيثما تتوفر البيانات ذات الصلة.

2.ج) قائمة المؤشرات المقترحة ستُحسب لمؤشرات أداء مختارة، بناء على التصنيف حسب القطاع والموقع، لتحليل أداء القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وتطور التفاوتات الداخلية.

في الملحق 2.ب، تم تفعيل متابعة التقدم المحرز في الدمج والمساواة في النوع الاجتماعي والقدرة على الصمود على النحو التالي:

- اعتُمد التصنيف حسب الجنس وحالة الإعاقة والجنسية كبديل عن الجنس وحالة الإعاقة وحالة اللجوء.
- تم تعريف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة وغير الأردنيين من الجنسية السورية على أنهم مرجعية للفئات الأكثر ضعفاً في التحليل حسب الجنس والإعاقة والجنسية.
- سيقاس الوضع النسبي للفئة الأكثر ضعفاً مقارنة بالأغلبية أو المجموعة الإجمالية بنهجين تكامليّين: (أ) حساب مؤشرات التكافؤ أو (ب) حساب حصة الفئة الأكثر ضعفاً من السكان التي يشملها مؤشر الأداء.
- تعيّنت القيمة المستهدفة لعام 2030 لكافة مؤشرات التكافؤ على 1 بشكل مفترض.
- تم تقدير القيم المستهدفة لعام 2030 لمؤشرات المشاركة بحيث تعكس المشاركة المتوازنة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغير الأردنيين (السوريين) في الفرص والنتائج التعليمية بحلول عام 2030.

في الملحق 2.ج، تقييم أداء التعليم العام مقارنة بالتعليم الخاص ومتابعة التفاوتات الداخلية على النحو التالي:

- متابعة التفاوتات الداخلية: (1) حساب مؤشرات الأداء حسب المناطق، (2) متابعة مؤشر التكافؤ بمقارنة المناطق الأعلى والأدنى أداء. الهدف النظري: القيم الأقرب إلى 1. يُجرى التحليل لكافة مؤشرات الأداء المتصلة التي تتوفر بيانات عنها، مع إمكانية التركيز على مؤشرات الأداء الرئيسة.
- متابعة أداء القطاع العام: يُقترح اتباع النُهج التكاملية التالية لمجموعة مختارة من مؤشرات الأداء التي تتوفر بيانات عنها: (أ) تصنيف البيانات حسب القطاع (العام/الخاص)، (ب) تحليل حصة القطاع العام من الإجمالي، (ج) حساب مؤشر التكافؤ لأداء الطلبة من المدارس الخاصة والعامة.

المرفق- 2أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
قطاع التعليم	الوصول المستدام	**معدل الإتمام (التعليم الأساسي)**	x	x		i.0.1.1	ادارة التخطيط والبحث التربوي/ مركز الملكة رانيا - قسم بيانات التعليم
قطاع التعليم	الوصول المستدام	**معدل الإتمام (التعليم الثانوي)**	x	x		i.0.1.2	ادارة التخطيط والبحث التربوي/ مركز الملكة رانيا - قسم بيانات التعليم
قطاع التعليم	الجودة	**ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي**	x	x		i.0.2.1	مؤشر المعرفة العالمي https://gki.knowledge4all.com/#/ar)
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	**الإنفاق على قطاع التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**	x	x		i.0.3.1	إدارة الشؤون المالية
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	**عدد فرص العمل الجديدة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي**	x	x		i.0.3.2	إدارة الشؤون المالية إدارة التخطيط إدارة الشؤون المالية
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	**إجمالي قيمة الاستثمارات في التعليم ما قبل الجامعي (المحلية والأجنبية)**	x	x		i.0.3.3	إدارة الشؤون المالية
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	**معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG2**	x	x		i.1.1.1	إدارة التخطيط / قسم الإحصاء التربوي
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	**نسبة المدارس الحكومية التي يوجد فيها شعب رياض أطفال للمرحلة الثانية KG2**	x	x		i.1.1.2	إدارة التخطيط / قسم الإحصاء التربوي
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	**معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG1**				i.1.1.3	إدارة التخطيط / قسم الإحصاء التربوي
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	**عدد الشعب للمرحلة الثانية KG2 من رياض الأطفال الحكومية التي استُحدثت**				i.1.1.4	إدارة التعليم /مديرية الطفولة
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	**عدد شعب رياض الأطفال الحكومية المؤثثة والمجهزة بأدوات التعلم والتعليم**				i.1.1.5	إدارة التعليم /مديرية الطفولة
الطفولة المبكرة	الجودة	**عدد الأطفال الاجمالي بعمر 5 سنوات (غير الملتحقين برياض الأطفال) الذين تلقّوا برنامج الاستعداد للتعلّم**			1. الدمج	i.1.2.1	إدارة التعليم /مديرية الطفولة
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة الأطفال الذين لديهم استعداد للتعلم**		x		i.1.2.2	إدارة الامتحانات
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (القراءة الاجمالي)**		x		i.1.2.3	إدارة الامتحانات
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (الحساب الاجمالي)**		x		i.1.2.4	إدارة الامتحانات
الطفولة المبكرة	الجودة	**عدد مؤسسات رياض الأطفال التي حصلت على جائزة الملكة رانيا لرياض الأطفال المتميزة**				i.1.2.5	إدارة التعليم /مديرية الطفولة، إدارة الإشراف
الطفولة المبكرة	الجودة	**عدد أولياء الأمور ومقدمي الرعاية المشاركين في الورش التثقيفية لبرنامج التوعية الوالدية برنامج «بيتنا السعيد»**				i.1.2.6	إدارة التعليم /مديرية الطفولة
الطفولة المبكرة	الجودة	**عدد أولياء الأمور المشاركون في برنامج مشاركة الأهل في رياض الاطفال والصفوف الثلاثة الأولى في المدارس التي تنفّذ فيها فعاليات اليوم المفتوح**				i.1.2.7	إدارة التعليم /مديرية الطفولة
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة المعلمين والمعلمات والمشرفين والمشرفات في الصفوف الثلاثة الأولى الذين أكملوا البرامج التدريبية المتخصصة في استراتيجيات تدريس القراءة والحساب والتعليم الدامج**				i.1.2.8	إدارة الإشراف والتدريب
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة شعب رياض الأطفال للمرحلة الثانية KG2 – الحكومية والخاصة – التي تحقق الحد الأدنى من معايير الجودة**				i.1.2.9	ادارة التعليم /مديرية الطفولة

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
95.7%	2025/2024	95.9%	95.8%	95.8%	95.8%	95.9%	95.9%
62.5%	2025/2024	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
85	2025/2024	78	83	82	80	79	78
غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
70.50%	2025/2024	90%	77.0%	80.3%	83.5%	86.8%	90.0%
39.20%	2025/2024	47.10%	41.8%	43.2%	44.5%	45.8%	47.1%
12.40%	2025/2024	20%	14.9%	16.2%	17.5%	18.7%	20.0%
144	2024/2023	200	168	176	184	192	200
3132	2024/2023	4332	3646	3818	3989	4161	4332
5531	2024/2023	2500	4232	3799	3366	2933	2500
87.0%	2024/2023	91.0%	88.7%	89.3%	89.9%	90.4%	91.0%
40.4%	2025/2024	45%	41.9%	42.7%	43.5%	44.2%	45.0%
24.0%	2025/2024	35%	27.7%	29.5%	31.3%	33.2%	35.0%
3	2025/2024	9	5	6	7	8	9
2415	2025/2024	4000	2943	3208	3472	3736	4000
7228	2024/2023	4000	5845	5383	4922	4461	4000
25%	2025/2024	100%	50.0%	62.5%	75.0%	87.5%	100.0%
96%	2024/2023	98%	96.9%	97.1%	97.4%	97.7%	98.0%

المرفق-2أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث، اللغة العربية)**			2. النوع الاجتماعي	i.1.2.10	إدارة الامتحانات والاختبارات
الطفولة المبكرة	الجودة	**نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث، الرياضيات)**			2. النوع الاجتماعي	i.1.2.11	إدارة الامتحانات والاختبارات
الطفولة المبكرة	الجودة	**متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث، اللغة العربية)**	x	x		i.1.2.12	إدارة الامتحانات والاختبارات
الطفولة المبكرة	الجودة	**متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث، الرياضيات)**	x	x		i.1.2.13	إدارة الامتحانات والاختبارات
الطفولة المبكرة	السياسات ودعم النظام	**نسبة معلمي ومعلمات رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى الذين أتموا تدريبات الدعم النفسي**				i.1.3.1	إدارة الإشراف والتدريب
الطفولة المبكرة	التحوّل الرقمي	**نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي**	x	x	5. التحول الرقمي	i.1.4.1	مركز الملكة رانيا
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	**عدد المدارس الحكومية التي تم بناؤها أو توسيعها مع مراعاة الدمج والتنوع في التعليم (العدد الإجمالي للمشاريع، التراكمي)**	x	x	1. الدمج	i.2.1.1	إدارة الأبنية والمشاريع الدولية
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	**نسبة التسرب من التعليم الأساسي**				i.2.1.2	إدارة التخطيط والبحث التربوي / قسم الإحصاء التربوي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	**نسبة الالتحاق الإجمالي - ثانوي**				i.2.1.3	إدارة التخطيط والبحث التربوي / قسم الإحصاء التربوي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	**نسبة الالتحاق الإجمالي - أساسي (1-10)**				i.2.1.4	إدارة التخطيط والبحث التربوي / قسم الإحصاء التربوي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	**عدد الطلبة الذين تخرجوا في برامج تعليم وتعلم المتسربين (برنامج «تعزيز ثقافة المتسربين» سابقاً) (تراكمي)**				i.2.1.5	إدارة التعليم / قسم التعليم غير النظامي
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 4-6)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.1	إدارة الامتحانات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 4-6)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.2	إدارة الامتحانات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 7-9)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.3	إدارة الامتحانات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 7-9)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.4	إدارة الامتحانات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 10-11)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.5	إدارة الامتحانات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 10-11)**		x	2. النوع الاجتماعي	i.2.2.6	إدارة الامتحانات

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
72%	2025/2024	73%	72.3%	72.5%	72.7%	72.8%	73.0%
77%	2025/2024	78%	77.3%	77.5%	77.7%	77.8%	78.0%
70%	2025/2024	74%	71.3%	72.0%	72.7%	73.3%	74.0%
70%	2025/2024	72%	70.7%	71.0%	71.3%	71.7%	72.0%
90%	2024/2023	100%	94.3%	95.7%	97.1%	98.6%	100.0%
63.5%	2025/2024	78.3%	68.4%	70.9%	73.4%	75.8%	78.3%
83	2025/2024	420	195	252	308	364	420
0.68%	2025/2024	0.58%	0.65%	0.63%	0.61%	0.60%	0.58%
81.80%	2025/2024	83.41%	82.3%	82.6%	82.9%	83.1%	83.4%
97.0%	2025/2024	98.3%	97.4%	97.6%	97.8%	98.0%	98.3%
1454	2025/2024	3454	2,121	2,454	2,787	3,121	3,454
16%	2024/2023	30%	22.0%	24.0%	26.0%	28.0%	30.0%
8%	2024/2023	27%	16.1%	18.9%	21.6%	24.3%	27.0%
17%	2024/2023	27%	21.3%	22.7%	24.1%	25.6%	27.0%
9%	2024/2023	22%	14.6%	16.4%	18.3%	20.1%	22.0%
16%	2024/2023	21%	18.1%	18.9%	19.6%	20.3%	21.0%
11%	2024/2023	23%	16.1%	17.9%	19.6%	21.3%	23.0%

المرفق- 2أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)**			2. النوع الاجتماعي	i.2.2.7	إدارة الامتحانات والاختبارات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف السادس)**			2. النوع الاجتماعي	i.2.2.8	إدارة الامتحانات والاختبارات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)**	x	x		i.2.2.9	إدارة الامتحانات والاختبارات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف السادس)**	x	x		i.2.2.10	إدارة الامتحانات والاختبارات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة نجاح الطلبة في امتحان الثانوية العامة**	x	x		i.2.2.11	إدارة الامتحانات والاختبارات
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**النسبة المئوية للمدارس التي تم تقييمها على أنها مدارس ذات أداء مقبول أو أفضل وفقًا لمعايير وحدة جودة التعليم والمساءلة**		x		i.2.2.12	وحدة الجودة والمساءلة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	**نسبة المرشحين الذين اجتازوا امتحانات برامج التنمية المهنية (لكل عام دراسي)**				i.2.2.13	إدارة الإشراف والتدريب
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	**اعتماد نماذج تقييم أداء جديدة للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين معتمدة وحسب الأصول**				i.2.3.1	إدارة الموارد البشرية
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	**نسبة التخصصات المعتمدة في إعداد المعلمين قبل الخدمة الملبية لمتطلبات نظام إجازة مهنة التعليم (حسب التخصص بكافةوعه ومجالاته) لضمان تلبية الخريجين الجدد لمعايير الدخول إلى المهنة عند تعيينهم**				i.2.3.2	إدارة الموارد البشرية
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	**نسبة خطط تطوير المدارس المعتمدة التي تم تنفيذها**				i.2.3.3	إدارة الإشراف والتدريب
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	**نظام مزاولة مهنة التعليم مطبق حسب الأصول**				i.2.3.4	إدارة الإشراف والتدريب
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**نسبة الطلبة المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني**	x			i.2.4.1	مركز الملكة رانيا
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**لوحة معلومات وطنية للتعلّم (Learning Dashboard) فعالة**				i.2.4.2	مركز الملكة رانيا

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
اللغة العربية: غير متوفرة اللغة الانجليزية: غير متوفرة العلوم: غير متوفرة الرياضيات:غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
اللغة العربية: غير متوفرة اللغة الانجليزية: غير متوفرة العلوم: غير متوفرة الرياضيات:غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
اللغة العربية: غير متوفرة اللغة الانجليزية: غير متوفرة العلوم: غير متوفرة الرياضيات:غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
اللغة العربية: غير متوفرة اللغة الانجليزية: غير متوفرة العلوم: غير متوفرة الرياضيات:غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
62.5%	2025/2024	65%	63.3%	63.8%	64.2%	64.6%	65.0%
63%	2024/2023	82%	71.1%	73.9%	76.6%	79.3%	82.0%
49.14%	2025/2024	70%	56.1%	59.6%	63.0%	66.5%	70.0%
2	2025/2024	3	2	3	3	3	3
59%	2025/2024	100%	72.7%	79.5%	86.3%	93.2%	100.0%
92%	2025/2024	100%	94.7%	96.0%	97.3%	98.7%	100.0%
لا	2025/2024	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
8.6%	2025/2024	70%	29.1%	39.3%	49.5%	59.8%	70.0%
0	2025/2024	1	0	1	1	1	1

المرفق- 2أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**نسبة المشرفين التربويين الذين يستخدمون منصة الإشراف الرقمي بكفاءة وفاعلية**				i.2.4.3	إدارة الإشراف والتدريب
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**نسبة المناهج الرقمية التفاعلية**				i.2.4.4	إدارة المناهج والكتب المدرسية / المركز الوطني لتطوير المناهج / مركز الملكة رانيا
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي**	x	x	5. التحول الرقمي	i.2.4.5	مركز الملكة رانيا
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	**نسبة المعلمين المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني**	x	x		i.2.4.6	مركز الملكة رانيا
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني**	x	x	1. الدمج 2.النوع الاجتماعي	i.3.1.1	إدارة التخطيط + إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**عدد المدارس المعتمدة للتعليم المهني والتقني حسب جنس المدرسة (تراكمي)**	x			i.3.1.2	إدارة التخطيط + إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**عدد أولياء الأمور والمجتمع المحلي الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا**	x			i.3.1.3	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**عدد الطلبة الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا**	x			i.3.1.4	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**عدد الشعب المهنية والتقنية في المدارس حسب جنس المدرسة**	x			i.3.1.5	إدارة التخطيط + إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	**عدد الحملات التسويقية للتعليم المهني والتقني**				i.3.1.6	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الجودة	**نسبة طلبة التعليم المهني والتقني الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل**	x	x		i.3.2.1	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الجودة	**نسبة الطلبة الذين أكملوا متطلبات التعليم المهني والتقني**	x	x		i.3.2.2	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الجودة	**عدد المناهج المُطوَّرة والمُعدَّلة بما يتوافق مع سوق العمل**	x			i.3.2.3	إدارة التعليم المهني وإدارة المناهج
التعليم المهني والتقني	الجودة	**عدد المؤهلات المهنية المحدثة والمُسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات إلى إجمالي المؤهلات المعتمدة**				i.3.2.4	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الجودة	**عدد موظفي التعليم المهني المدربين على دورات تخص التعليم المهني، (سنوي)**				i.3.2.5	إدارة التدريب والإشراف + إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	الجودة	**نسبة الطلبة الذين تلقوا تدريبًا معتمدًا خارج المدرسة**				i.3.2.6	إدارة التعليم المهني + مديريات التربية والتعليم
التعليم المهني والتقني	الجودة	**نسبة تقارير التدقيق الخارجي المُعدَّلة ضمن الجدول الزمني المحدد إلى إجمالي التقارير**				i.3.2.7	إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	**عدد الشراكات لغايات التدريب العملي للطلبة مع القطاع الخاص لكل مديرية**	x	x		i.3.3.1	إدارة التعليم المهني والتقني + وحدة التنسيق التنموي (DCU)
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	**عدد التشريعات والسياسات المعتمدة والمُطبّقة بفاعلية والمتوافقة مع احتياجات التعليم المهني والتقني**				i.3.3.2	إدارة الشؤون القانونية + إدارة التعليم المهني
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	**نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي**	x		5. التحول الرقمي	i.3.4.1	إدارة التعليم المهني + مركز الملكة رانيا

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
0	2025/2024	100%	33.3%	50.0%	66.7%	83.3%	100.0%
10%	2025/2024	70%	30.0%	40.0%	50.0%	60.0%	70.0%
63.5%	2025/2024	78.3%	68.4%	70.9%	73.4%	75.8%	78.3%
9.2%	2025/2024	100%	39.5%	54.6%	69.7%	84.9%	100.0%
13.1%	2025/2024	29%	18.4%	21.1%	23.7%	26.4%	29.0%
331	2026/2025	450	354.8	378.6	402.4	426.2	450
13,000	2025/2024	13,000	13,000	13,000	13,000	13,000	13,000
130,000	2025/2024	130,000	130,000	130,000	130,000	130,000	130,000
2393	2026/2025	3000	2514.4	2635.8	2757.2	2878.6	3000
3	2026/2025	8	4	5	6	7	8
11%	2024/2023	25%	17.0%	19.0%	21.0%	23.0%	25.0%
غير متوفرة	غير متوفرة	75%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	75.0%
62	2026/2025	90	68	73	79	84	90
غير متوفرة	غير متوفرة	20%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	20.0%
677	2024/2023	5000	2530	3147	3765	4382	5000
غير متوفرة	غير متوفرة	30%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	30.0%
غير متوفرة	غير متوفرة	5%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	5.0%
3	2025/2024	15	7	9	11	13	15
14	2024/2023	20	17	17	18	19	20
63.5%	2025/2024	78.3%	68.4%	70.9%	73.4%	75.8%	78.3%

المرفق-2أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	**عدد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعليم المهني والتقني**				i.3.4.2	إدارة التعليم المهني + مركز الملكة رانيا
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	**عدد مناهج التعليم المهني والتقني الرقمية**				i.3.4.3	إدارة التعليم المهني والتقني/ المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	**عدد المشاغل والمختبرات المجهزة بتجهيزات رقمية**				i.3.4.4	مركز الملكة رانيا + إدارة التعليم المهني + إدارة اللوازم والتزويد
التعليم العالي	الوصول المستدام	**نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر فيها بيئة داعمة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة**		x	1. الدمج	i.4.1.1	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	**نسبة الالتحاق بالتعليم العالي**	x	x	2. النوع الاجتماعي	i.4.1.2	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	**عدد الطلبة الوافدين الذين يتلقون التعليم العالي في المملكة**	x	x		i.4.1.3	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	**عدد الطلبة المقبولين في التعليم العالي سنويًّا**	x			i.4.1.4	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	**عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي سنويًّا**	x			i.4.1.5	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	**نسبة الطلبة المستفدين من صندوق دعم الطالب**	x			i.4.1.6	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الجودة	**عدد التخصصات المستحدثة وفق سوق العمل**	x			i.4.2.1	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الجودة	**عدد الخريجين من الجامعات**				i.4.2.2	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	الجودة	**نسبة الطلبة الوافدين المشاركين في النشاطات اللامنهجية حسب مجالات الدراسة**				i.4.2.3	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر**		x	3. إدارة الأزمات والمخاطر	i.4.3.1	وزارة التعليم العالي + وحدة المخاطر(في حال إنشائها)
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**إجمالي دخل المملكة من الطلبة الوافدين**	x			i.4.3.2	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**عدد اتفاقيات التبادل الثقافي الموقعة**				i.4.3.3	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**عدد الكليات المُنشأة**				i.4.3.4	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**نسبة التزام مؤسسات التعليم العالي بالسياسات العامة لقبول الطلبة الوافدين لمختلف الدرجات العلمية**				i.4.3.5	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	**نسبة التخصصات المستحدثة في مجال التعليم الأخضر حسب المنطقة**				i.4.3.6	وزارة التعليم العالي
التعليم العالي	التحوّل الرقمي	**نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر فيها بنية تحتية رقمية (الإجمالي الوطني)**			5. التحول الرقمي	i.4.4.1	وزارة التعليم العالي

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
غير متوفرة	غير متوفرة	5	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	5
غير متوفرة	غير متوفرة	90	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	90
1152	2026/2025	1500	1222	1291	1361	1430	1500
غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
35.9%	2024/2023	40.0%	37.7%	38.2%	38.8%	39.4%	40.0%
51647	2025/2024	75000	59431	63324	67216	71108	75000
135000	2025/2024	150000	140000	142500	145000	147500	150000
380000	2025/2024	395000	385000	387500	390000	392500	395000
80%	2026/2025	90%	82.0%	84.0%	86.0%	88.0%	90.0%
226	2026/2025	250	231	236	240	245	250
72000	2025/2024	75000	73000	73500	74000	74500	75000
98%	2025/2024	100%	98.7%	99.0%	99.3%	99.7%	100.0%
غير متوفرة	غير متوفرة	50%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	50%
غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
40	2026/2025	45	41	42	43	44	45
49	2026/2025	54	50	51	52	53	54
95%	2026/2025	100%	96%	97%	98%	99%	100%
10%	2026/2025	30%	14%	18%	22%	26%	30%
95%	2026/2025	100%	96%	97%	98%	99%	100%

المرفق- 2 أ

المجال	المكون	المؤشر	مؤشر رؤية التحديث الاقتصادي	مؤشر الأداء الرئيسي	مؤشر الأداء الرئيسي التقاطعي	الترميز	الجهة المسؤولة
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	**إصلاحات القطاع العام مُنفذة بشكل فعال في قطاع التعليم، على المستوى المركزي واللامركزي.**				i.5.A.1	مكتب تحديث التعليم
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات	**نسبة مستهدفات الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 التي يتم متابعتها وتحقيقها سنويًا من إجمالي عدد المستهدفات.**				i.5.B.1	قسم المتابعة و التقييم
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	**نسبة المؤسسات التعليمية التي تطبق ممارسات الاستدامة البيئية حسب المستوى التعليمي**	x		4. تخضير التعليم	i.5.C.1	إدارة النشاطات التربوية
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	**نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر**			3. إدارة الأزمات والمخاطر	i.5.C.2	إدارة التخطيط /قسم المخاطر
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	**نسبة مؤشرات الخطة الاستراتيجية للتعليم التي تقيس إدماج الأطفال ذوي الإعاقة ويتم الإبلاغ عنها سنويًا بفعالية (%).**				i.5.D.1	إدارة التعليم
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	**عدد الطلبة المستفيدين من برامج التغذية المدرسية**				i.5.D.2	إدارة التعليم
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي	**نسبة الإنفاق على التعليم الموجّه للأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي (%).**				i.5.E.1	إدارة الشؤون المالية قسم النوع الاجتماعي
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التحول الرقمي	**إنشاء منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم.**				i.5.F.1	مركز الملكة رانيا

خط الأساس	سنة الأساس	الهدف بحلول عام 2030	2027/2026	2028/2027	2029/2028	2030/2029	2031/2030
غير متوفرة	2026/2025	النتيجة المرتبطة بالصرف 7.2. تقوم وزارة التربية والتعليم بتعيين ما نسبته 70% من المعلمين وقادة المدارس من موظفي الخدمة المدنية من خلال الآلية الجديدة القائمة على الكفايات والمعتمدة بموجب النتيجة المرتبطة بالصرف 7.1.	النتيجة المرتبطة بالصرف 6.1. تعتمد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (أ) القرار الخاص بإنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية الجديدة؛ و(ب) تُحيل إلى مجلس النواب مشروع القانون الخاص بإنشائها	النتيجة المرتبطة بالصرف 6.1.2. تعتمد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال مجلس الوزراء، النظام الخاص بالهيكل التنظيمي والإداري الجديد لوزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية.	النتيجة المرتبطة بالصرف 6.3. تعتمد وزارة التربية والتعليم وتبدأ بتنفيذ خطة الاتصال وإدارة التغيير.	النتيجة المرتبطة بالصرف 7.1. تُقرّ وزارة التربية والتعليم التعليمات أو الأدلة الإرشادية، حسب مقتضى الحال، الخاصة باختيار وتعيين المعلمين وقادة المدارس الجدد على أساس الكفايات (نعم/لا).	النتيجة المرتبطة بالصرف 7.2. تقوم وزارة التربية والتعليم بتعيين ما نسبته 70% من المعلمين وقادة المدارس من موظفي الخدمة المدنية من خلال الآلية الجديدة القائمة على الكفايات والمعتمدة بموجب النتيجة المرتبطة بالصرف 7.1.
غير متوفرة	غير متوفرة	أكثر من 95% يتم متابعتها، وأكثر من 75% يتم تحقيقها	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	أكثر من 95% يتم متابعتها، وأكثر من 75% يتم تحقيقها
غير متوفرة	2026/2025	50%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	50.0%
غير متوفرة	غير متوفرة	50%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	50.0%
13.2%	2026/2025	100%	31%	48%	65%	83%	100%
490000	2025/2024	630000	536,667	560,000	583,333	606,667	630,000
غير متوفرة	غير متوفرة	زيادة بنسبة 100% مقارنة بخط الأساس بحلول عام 2030	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	زيادة بنسبة 100% مقارنة بخط الأساس بحلول عام 2030
غير متوفرة	2026/2025	التحديث المنتظم للخريطة المدرسية الإلكترونية	استكمال عملية حصر الأنظمة	استكمال تطوير إطار حوكمة البيانات التعليمية	ربط الأنظمة عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs).	دمج بيانات تعلم الطلبة والمحتوى الإلكتروني في منصة «أجيال».	التحديث المنتظم للخريطة المدرسية الإلكترونية

المرفق- 2 ب

المجال	المكون	المؤشر المرجعي	المساواة بين الجنسين		
			مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس
قطاع التعليم	الوصول المستدام	معدل الإتمام (التعليم الأساسي)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.04
قطاع التعليم	الوصول المستدام	معدل الإتمام (التعليم الثانوي)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
قطاع التعليم	الجودة	ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي	لا تطبّق		
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	الإنفاق على قطاع التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	لا تطبّق		
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	عدد فرص العمل الجديدة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي	لا تطبّق		
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	إجمالي قيمة الاستثمارات في التعليم ما قبل الجامعي (المحلية والأجنبية)	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG2	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.12
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	نسبة المدارس الحكومية التي يوجد فيها شعب رياض أطفال للمرحلة الثانية KG2	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG1	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.05
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	عدد الشعب للمرحلة الثانية KG2 من رياض الأطفال الحكومية التي استُحدثت	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	عدد شعب رياض الأطفال الحكومية المؤثثة والمجهزة بأدوات التعلم والتعليم	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد الأطفال الاجمالي بعمر 5 سنوات (غير الملتحقين برياض الأطفال) الذين تلقّوا برنامج الاستعداد للتعلّم	نسبة الإناث (%)	2024/2023	50.0%
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الأطفال الذين لديهم استعداد للتعلم	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (القراءة الاجمالي)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.15
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (الحساب الاجمالي)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.71
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد مؤسسات رياض الأطفال التي حصلت على جائزة الملكة رانيا لرياض الأطفال المتميزة	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد أولياء الأمور ومقدمي الرعاية المشاركين في الورش التثقيفية لبرنامج التوعية الوالدية برنامج «بيتنا السعيد»	نسبة الإناث (%)	2025/2024	98%
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد أولياء الأمور المشاركون في برنامج مشاركة الأهل في رياض الاطفال والصفوف الثلاثة الأولى في المدارس التي تنفّذ فيها فعاليات اليوم المفتوح	نسبة الإناث (%)	2024/2023	98%
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة المعلمين والمعلمات والمشرفين والمشرفات في الصفوف الثلاثة الأولى الذين أكملوا البرامج التدريبية المتخصصة في استراتيجيات تدريس القراءة والحساب والتعليم الدامج	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة شعب رياض الأطفال للمرحلة الثانية KG2 – الحكومية والخاصة – التي تحقق الحد الأدنى من معايير الجودة	لا تطبّق		
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, اللغة العربية)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, الرياضيات)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
الطفولة المبكرة	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, اللغة العربية)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.03
الطفولة المبكرة	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, الرياضيات)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.01
الطفولة المبكرة	السياسات ودعم النظام	نسبة معلمي ومعلمات رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى الذين أتموا تدريبات الدعم النفسي	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
الطفولة المبكرة	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية), حسب المستوى التعليمي	لا تطبّق		

	الأطفال ذوو الإعاقة / الإدماج				غير الأردنيين / إدارة مخاطر الأزمات			
الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	القيمة الأساسية	الهدف بحلول عام 2030
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.98	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.62	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 50٪.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2024/2023	غير متوفرة	زيادة سنوية.	نسبة غير الأردنيين (٪)	2024/2023	غير متوفرة	زيادة سنوية.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 50٪.	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 50٪.	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر نوعي	2025/2024	25%	100%	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			

المرفق-2 ب

المجال	المكون	المؤشر المرجعي	المساواة بين الجنسين		
			مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	عدد المدارس الحكومية التي تم بناؤها أو توسيعها مع مراعاة الدمج والتنوع في التعليم (العدد الإجمالي للمشاريع، التراكمي)	مؤشر نوعي	2025/2024	83
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة التسرب من التعليم الأساسي	مؤشر التكافؤ	2025/2024	2.02
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق الإجمالي - ثانوي	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.93
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق الإجمالي - أساسي (1-10)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.00
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الذين تخرجوا في برامج تعليم وتعلم المتسربين (برنامج «تعزيز ثقافة المتسربين» سابقاً) (تراكمي)	نسبة الإناث (%)	2025/2024	53.16%
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 4-6)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 4-6)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 7-9)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 7-9)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 10-11)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 10-11)	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف السادس)	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف السادس)	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة نجاح الطلبة في امتحان الثانوية العامة	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.24
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	النسبة المئوية للمدارس التي تم تقييمها على أنها مدارس ذات أداء مقبول أو أفضل وفقًا لمعايير وحدة جودة التعليم والمساءلة	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة المرشحين الذين اجتازوا امتحانات برامج التنمية المهنية (لكل عام دراسي)	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.52
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	اعتماد نماذج تقييم أداء جديدة للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين معتمدة وحسب الأصول	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نسبة التخصصات المعتمدة في إعداد المعلمين قبل الخدمة الملبية لمتطلبات نظام إجازة مهنة التعليم (حسب التخصص بكافةوعه ومجالاته) لضمان تلبية الخريجين الجدد لمعايير الدخول إلى المهنة عند تعيينهم	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نسبة خطط تطوير المدارس المعتمدة التي تم تنفيذها	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نظام مزاولة مهنة التعليم مطبق حسب الأصول	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة الطلبة المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة

الأطفال ذوو الإعاقة / الإدماج					غير الأردنيين / إدارة مخاطر الأزمات			
الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	القيمة الأساسية	الهدف بحلول عام 2030
420	مؤشر نوعي	2025/2024	83	420	لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	4.50	أقرب إلى 1
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.73	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.94	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 50٪.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.	نسبة غير الأردنيين (٪)	2025/2024	53.6%	زيادة سنوية.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	1.13	1<	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.92	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				لا تطبّق			

المرفق- 2 ب

المجال	المكون	المؤشر المرجعي	المساواة بين الجنسين		
			مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	لوحة معلومات وطنية للتعلّم (Learning Dashboard) فعالة	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المشرفين التربويين الذين يستخدمون منصة الإشراف الرقمي بكفاءة وفاعلية	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المناهج الرقمية التفاعلية	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي	لا تطبّق		
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المعلمين المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني	مؤشر التكافؤ	2025/2024	غير متوفرة
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.55
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد المدارس المعتمدة للتعليم المهني والتقني حسب جنس المدرسة (تراكمي)	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد أولياء الأمور والمجتمع المحلي الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا	نسبة الإناث (%)	2025/2024	غير متوفرة
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الطلبة الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا	نسبة الإناث (%)	2025/2024	59.9%
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الشعب المهنية والتقنية في المدارس حسب جنس المدرسة	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الحملات التسويقية للتعليم المهني والتقني	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة طلبة التعليم المهني والتقني الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل	مؤشر التكافؤ	2024/2023	0.21
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة الطلبة الذين أكملوا متطلبات التعليم المهني والتقني	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد المناهج المُطوَّرة والمُعدَّلة بما يتوافق مع سوق العمل	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد المؤهلات المهنية المحدثة والمُسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات إلى إجمالي المؤهلات المعتمدة	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد موظفي التعليم المهني المدربين على دورات تخص التعليم المهني، (سنوي)	نسبة الإناث (%)	2024/2023	43.13%
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة الطلبة الذين تلقوا تدريبًا معتمدًا خارج المدرسة	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة تقارير التدقيق الخارجي المُعدَّلة ضمن الجدول الزمني المحدد إلى إجمالي التقارير	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	عدد الشراكات لغايات التدريب العملي للطلبة مع القطاع الخاص لكل مديرية	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	عدد التشريعات والسياسات المعتمدة والمُطبّقة بفاعلية والمتوافقة مع احتياجات التعليم المهني والتقني	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعليم المهني والتقني	لا تطبّق		
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد مناهج التعليم المهني والتقني الرقمية	لا تطبّق		

	الأطفال ذوو الإعاقة / الإدماج				غير الأردنيين / إدارة مخاطر الأزمات			
الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	القيمة الأساسية	الهدف بحلول عام 2030
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.01	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.48	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 50٪.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.	نسبة غير الأردنيين (٪)	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 50٪.	لا تطبّق				لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			

المرفق- 2 ب

المجال	المكون	المؤشر المرجعي	المساواة بين الجنسين		
			مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد المشاغل والمختبرات المجهزة بتجهيزات رقمية	لا تطبّق		
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر فيها بيئة داعمة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة	لا تطبّق		
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	مؤشر التكافؤ	2024/2023	1.48
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الوافدين الذين يتلقون التعليم العالي في المملكة	نسبة الإناث (%)	2025/2024	44.43%
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة المقبولين في التعليم العالي سنويًّا	نسبة الإناث (%)	2025/2024	56.30%
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي سنويًّا	نسبة الإناث (%)	2025/2024	55.59%
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة الطلبة المستفدين من صندوق دعم الطالب	مؤشر التكافؤ	2026/2025	1.86
التعليم العالي	الجودة	عدد التخصصات المستحدثة وفق سوق العمل	لا تطبّق		
التعليم العالي	الجودة	عدد الخريجين من الجامعات	نسبة الإناث (%)	2025/2024	60.4%
التعليم العالي	الجودة	نسبة الطلبة الوافدين المشاركين في النشاطات اللامنهجية حسب مجالات الدراسة	مؤشر التكافؤ	2025/2024	0.51
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر	لا تطبّق		
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	إجمالي دخل المملكة من الطلبة الوافدين	لا تطبّق		
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	عدد اتفاقيات التبادل الثقافي الموقعة	لا تطبّق		
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	عدد الكليات المُنشأة	لا تطبّق		
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة التزام مؤسسات التعليم العالي بالسياسات العامة لقبول الطلبة الوافدين لمختلف الدرجات العلمية	لا تطبّق		
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة التخصصات المستحدثة في مجال التعليم الأخضر حسب المنطقة	لا تطبّق		
التعليم العالي	التحوّل الرقمي	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر فيها بنية تحتية رقمية (الإجمالي الوطني)	لا تطبّق		
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إصلاحات القطاع العام مُنفذة بشكل فعال في قطاع التعليم، على المستوى المركزي واللامركزي.	لا تطبّق		
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات	نسبة مستهدفات الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 التي يتم متابعتها وتحقيقها سنويًا من إجمالي عدد المستهدفات.	لا تطبّق		
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي تطبق ممارسات الاستدامة البيئية حسب المستوى التعليمي	لا تطبّق		
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر	لا تطبّق		
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	نسبة مؤشرات الخطة الاستراتيجية للتعليم التي تقيس إدماج الأطفال ذوي الإعاقة ويتم الإبلاغ عنها سنويًا بفعالية (%).	لا تطبّق		

الهدف بحلول عام 2030	الأطفال ذوو الإعاقة / الإدماج					غير الأردنيين / إدارة مخاطر الأزمات			
	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030		مؤشر المتابعة	سنة الأساس	القيمة الأساسية	الهدف بحلول عام 2030
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	مؤشر نوعي	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
أقرب إلى 50٪.	لا تطبّق					مؤشر نوعي	2025/2024	51647	75000
أقرب إلى 50٪.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.		نسبة غير الأردنيين (٪)	2025/2024	28.3%	زيادة سنوية.
أقرب إلى 50٪.	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.		نسبة غير الأردنيين (٪)	2025/2024	12.9%	زيادة سنوية.
أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ	2026/2025	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
أقرب إلى 50%	نسبة الأطفال ذوي الإعاقة (٪).	2025/2024	غير متوفرة	زيادة سنوية.		نسبة غير الأردنيين (٪)	2025/2024	11.9%	زيادة سنوية.
أقرب إلى 1.	لا تطبّق					مؤشر نوعي	2025/2024	98%	100%
	لا تطبّق					مؤشر نوعي	غير متوفرة	NA	50%
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					لا تطبّق			
	لا تطبّق					مؤشر نوعي	غير متوفرة	غير متوفرة	50%
	مؤشر نوعي	2026/2025	13.2%	100%		لا تطبّق			

المرفق- 2 ب

				المساواة بين الجنسين		
المجال	المكون	المؤشر المرجعي	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	عدد الطلبة المستفيدين من برامج التغذية المدرسية	نسبة الإناث (%)	2025/2024	52.08%
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي	نسبة الإنفاق على التعليم الموجّه للأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي (%).	مؤشر نوعي	غير متوفرة	غير متوفرة
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التحول الرقمي	إنشاء منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم.	لا تطبّق		

	الأطفال ذوو الإعاقة / الإدماج				غير الأردنيين / إدارة مخاطر الأزمات			
الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	القيمة الأساسية	الهدف بحلول عام 2030
أقرب إلى 50٪.	لا تطبّق				لا تطبّق			
زيادة بنسبة 100% مقارنة بخط الأساس بحلول عام 2030	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			

المرفق - 2 ج

المجال	المكون	المؤشر المرجعي
قطاع التعليم	الوصول المستدام	معدل الإتمام (التعليم الأساسي)
قطاع التعليم	الوصول المستدام	معدل الإتمام (التعليم الثانوي)
قطاع التعليم	الجودة	ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	الإنفاق على قطاع التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	عدد فرص العمل الجديدة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي
قطاع التعليم	السياسات ودعم النظام	إجمالي قيمة الاستثمارات في التعليم ما قبل الجامعي (المحلية والأجنبية)
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG2
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	نسبة المدارس الحكومية التي يوجد فيها شعب رياض أطفال للمرحلة الثانية KG2
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال KG1
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	عدد الشعب للمرحلة الثانية KG2 من رياض الأطفال الحكومية التي استُحدثت
الطفولة المبكرة	الوصول المستدام	عدد شعب رياض الأطفال الحكومية المؤثثة والمجهزة بأدوات التعلم والتعليم
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد الأطفال الاجمالي بعمر 5 سنوات (غير الملتحقين برياض الأطفال) الذين تلقّوا برنامج الاستعداد للتعلّم
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الأطفال الذين لديهم استعداد للتعلم
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (القراءة الاجمالي)
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة طلبة الصفين 2 و3 الأساسيّين الذين يمكنهم القراءة وإجراء العمليات الحسابية بفهم (الحساب الاجمالي)
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد مؤسسات رياض الأطفال التي حصلت على جائزة الملكة رانيا لرياض الأطفال المتميزة
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد أولياء الأمور ومقدمي الرعاية المشاركين في الورش التثقيفية لبرنامج التوعية الوالدية برنامج «بيتنا السعيد»
الطفولة المبكرة	الجودة	عدد أولياء الأمور المشاركون في برنامج مشاركة الأهل في رياض الاطفال والصفوف الثلاثة الأولى في المدارس التي تنفّذ فيها فعاليات اليوم المفتوح
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة المعلمين والمعلمات والمشرفين والمشرفات في الصفوف الثلاثة الأولى الذين أكملوا البرامج التدريبية المتخصصة في استراتيجيات تدريس القراءة والحساب والتعليم الدامج
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة شعب رياض الأطفال للمرحلة الثانية KG2 – الحكومية والخاصة – التي تحقق الحد الأدنى من معايير الجودة
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, اللغة العربية)
الطفولة المبكرة	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, الرياضيات)
الطفولة المبكرة	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, اللغة العربية)
الطفولة المبكرة	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف الثالث, الرياضيات)
الطفولة المبكرة	السياسات ودعم النظام	نسبة معلمي ومعلمات رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى الذين أتموا تدريبات الدعم النفسي
الطفولة المبكرة	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	عدد المدارس الحكومية التي تم بناؤها أو توسيعها مع مراعاة الدمج والتنوع في التعليم (العدد الإجمالي للمشاريع، التراكمي)
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة التسرب من التعليم الأساسي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق الإجمالي - ثانوي
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق الإجمالي - أساسي (1-10)
التعليم الأساسي والثانوي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الذين تخرجوا في برامج تعليم وتعلم المتسربين (برنامج «تعزيز ثقافة المتسربين» سابقاً) (تراكمي)

التفاوتات الإقليمية					أداء التعليم العام مقارنة بالتعليم الخاص			
مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030		مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
حسب المنطقة	غير متوفرة	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2024/2023	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2024/2023	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2024/2023	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2024/2023	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.97	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	0.96	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.99	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	0.97	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	North: 31 (37%), Middle: 27 (33%), (South: 25 (30%	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.54	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			

المرفق - 2 ج

المجال	المكون	المؤشر المرجعي
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 4-6)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 4-6)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 7-9)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 7-9)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (اللغة العربية، الصفوف 10-11)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين حققوا مستوى متقنًا في الدراسة التشخيصية لمادتي اللغة العربية والرياضيات (الرياضيات، الصفوف 10-11)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة الطلبة الذين يتقنون معظم المهارات المطلوبة ويحققون النتاجات التعليمية في التقييمات الوطنية (للصف السادس)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف التاسع)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	متوسط أداء الطلبة في التقييمات الوطنية (للصف السادس)
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة نجاح الطلبة في امتحان الثانوية العامة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	النسبة المئوية للمدارس التي تم تقييمها على أنها مدارس ذات أداء مقبول أو أفضل وفقًا لمعايير وحدة جودة التعليم والمساءلة
التعليم الأساسي والثانوي	الجودة	نسبة المرشحين الذين اجتازوا امتحانات برامج التنمية المهنية (لكل عام دراسي)
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	اعتماد نماذج تقييم أداء جديدة للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين معتمدة وحسب الأصول
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نسبة التخصصات المعتمدة في إعداد المعلمين قبل الخدمة الملبية لمتطلبات نظام إجازة مهنة التعليم (حسب التخصص بكافةوعه ومجالاته) لضمان تلبية الخريجين الجدد لمعايير الدخول إلى المهنة عند تعيينهم
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نسبة خطط تطوير المدارس المعتمدة التي تم تنفيذها
التعليم الأساسي والثانوي	السياسات ودعم النظام	نظام مزاولة مهنة التعليم مطبق حسب الأصول
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة الطلبة المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	لوحة معلومات وطنية للتعلّم (Learning Dashboard) فعالة
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المشرفين التربويين الذين يستخدمون منصة الإشراف الرقمي بكفاءة وفاعلية
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المناهج الرقمية التفاعلية
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي
التعليم الأساسي والثانوي	التحوّل الرقمي	نسبة المعلمين المستخدمين لنظام إدارة التعلم الإلكتروني

التفاوتات الإقليمية					أداء التعليم العام مقارنة بالتعليم الخاص			
	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.84	أقرب إلى 1.	مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2025/2024	0.95	أقرب إلى 1.
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.92	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.96	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	لا تطبّق				لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
	مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			

المرفق - 2 ج

المجال	المكون	المؤشر المرجعي
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد المدارس المعتمدة للتعليم المهني والتقني حسب جنس المدرسة (تراكمي)
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد أولياء الأمور والمجتمع المحلي الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الطلبة الذين قُدمت خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم سنويًا
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الشعب المهنية والتقنية في المدارس حسب جنس المدرسة
التعليم المهني والتقني	الوصول المستدام	عدد الحملات التسويقية للتعليم المهني والتقني
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة طلبة التعليم المهني والتقني الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة الطلبة الذين أكملوا متطلبات التعليم المهني والتقني
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد المناهج المُطوَّرة والمُعدَّلة بما يتوافق مع سوق العمل
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد المؤهلات المهنية المحدثة والمُسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات إلى إجمالي المؤهلات المعتمدة
التعليم المهني والتقني	الجودة	عدد موظفي التعليم المهني المدربين على دورات تخص التعليم المهني، (سنوي)
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة الطلبة الذين تلقوا تدريبًا معتمدًا خارج المدرسة
التعليم المهني والتقني	الجودة	نسبة تقارير التدقيق الخارجي المُعدَّلة ضمن الجدول الزمني المحدد إلى إجمالي التقارير
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	عدد الشراكات لغايات التدريب العملي للطلبة مع القطاع الخاص لكل مديرية
التعليم المهني والتقني	السياسات ودعم النظام	عدد التشريعات والسياسات المعتمدة والمُطبَّقة بفاعلية والمتوافقة مع احتياجات التعليم المهني والتقني
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	نسبة المدارس الحكومية المؤهلة لتوظيف تكنولوجيا التعليم (الكهرباء والإنترنت ومختبرات الحاسوب والاتصال بالإنترنت في الغرف الصفية)، حسب المستوى التعليمي
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعليم المهني والتقني
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد مناهج التعليم المهني والتقني الرقمية
التعليم المهني والتقني	التحوّل الرقمي	عدد المشاغل والمختبرات المجهزة بتجهيزات رقمية
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر فيها بيئة داعمة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الوافدين الذين يتلقون التعليم العالي في المملكة
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة المقبولين في التعليم العالي سنويًا
التعليم العالي	الوصول المستدام	عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي سنويًا
التعليم العالي	الوصول المستدام	نسبة الطلبة المستفدين من صندوق دعم الطالب

التفاوتات الإقليمية					أداء التعليم العام مقارنة بالتعليم الخاص			
مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030		مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	0.81	أقرب إلى 1.		حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
حسب المنطقة	2026/2025	شمال: 117 (35%), وسط: 162 (49%), جنوب: 52 (16%)	يتم تحديده لاحقًا.		حصة القطاع العام (٪)	2026/2025	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
حسب المنطقة	2025/2024	شمال: 4271 (33%), وسط: 5316 (41%), جنوب: 3413 (26%)	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	شمال: 45406 (35%), وسط: 68730 (53%), جنوب: 15864 (12%)	يتم تحديده لاحقًا.		حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
حسب المنطقة	2026/2025	شمال: 816 (34%), وسط: 1235 (52%), جنوب: 342 (14%)	يتم تحديده لاحقًا.		حصة القطاع العام (٪)	2026/2025	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
لا تطبّق					لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
لا تطبّق					لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
حسب المنطقة	2024/2023	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
لا تطبّق					لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2025/2024	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
لا تطبّق					لا تطبّق			
حسب المنطقة	2026/2025	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2024/2023	غير متوفرة	أقرب إلى 1.		لا تطبّق			
لا تطبّق					حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	37.5%	يتم تحديده لاحقًا.
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	62.6%	يتم تحديده لاحقًا.
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.		حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	67.1%	يتم تحديده لاحقًا.
لا تطبّق					لا تطبّق			

المرفق - 2 ج

المجال	المكون	المؤشر المرجعي
التعليم العالي	الجودة	عدد التخصصات المستحدثة وفق سوق العمل
التعليم العالي	الجودة	عدد الخريجين من الجامعات
التعليم العالي	الجودة	نسبة الطلبة الوافدين المشاركين في النشاطات اللامنهجية حسب مجالات الدراسة
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	إجمالي دخل المملكة من الطلبة الوافدين
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	عدد اتفاقيات التبادل الثقافي الموقعة
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	عدد الكليات المُنشأة
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة التزام مؤسسات التعليم العالي بالسياسات العامة لقبول الطلبة الوافدين لمختلف الدرجات العلمية
التعليم العالي	السياسات ودعم النظام	نسبة التخصصات المستحدثة في مجال التعليم الأخضر حسب المنطقة
التعليم العالي	التحوّل الرقمي	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر فيها بنية تحتية رقمية (الإجمالي الوطني)
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إصلاحات القطاع العام مُنفذة بشكل فعال في قطاع التعليم، على المستوى المركزي واللامركزي.
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات	نسبة مستهدفات الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030 التي يتم متابعتها وتحقيقها سنويًا من إجمالي عدد المستهدفات.
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي تطبق ممارسات الاستدامة البيئية حسب المستوى التعليمي
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	إدارة المخاطر وتعزيز مرونة النظام	نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها جاهزية للتعامل مع إدارة المخاطر
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	نسبة مؤشرات الخطة الاستراتيجية للتعليم التي تقيس إدماج الأطفال ذوي الإعاقة ويتم الإبلاغ عنها سنويًا بفعالية (%).
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة الدمج	عدد الطلبة المستفيدين من برامج التغذية المدرسية
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي	نسبة الإنفاق على التعليم الموجّه للأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي (%).
برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي	التحول الرقمي	إنشاء منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم.

التفاوتات الإقليمية				أداء التعليم العام مقارنة بالتعليم الخاص			
مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030	مؤشر المتابعة	سنة الأساس	خط الأساس	الهدف بحلول عام 2030
لا تطبّق				لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	حصة القطاع العام (٪)	2025/2024	70.9%	يتم تحديده لاحقًا.
لا تطبّق				لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
حسب المنطقة	2026/2025	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.	حصة القطاع العام (٪)	2026/2025	غير متوفرة	يتم تحديده لاحقًا.
لا تطبّق				مؤشر التكافؤ بين القطاعين العام والخاص (٪)	2026/2025	غير متوفرة	أقرب إلى 1.
لا تطبّق				لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2026/2025	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	2026/2025	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
مؤشر التكافؤ بين الأقاليم	غير متوفرة	غير متوفرة	أقرب إلى 1.	لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
حسب المنطقة	2025/2024	شمال: 170532 (35%)، وسط: 214451 (44%)، جنوب: 105017 (21%)	يتم تحديده لاحقًا.	لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			
لا تطبّق				لا تطبّق			

3. استراتيجية المخاطر وتخفيف أثرها

تتسم الخطة الاستراتيجية بأهداف طموحة، وتقترح إصلاحات جوهرية تتطلب إحداث تغييرات عميقة في إدارة نظام التعليم لتحقيق النتائج المرجوة.

بعبارة أخرى، فإنّ الخطة ليست خالية من المخاطر، لذلك يعرض هذا الفصل أبرز المخاطر بشكل صريح؛ ويحدد بعض التدخلات القائمة بالفعل ضمن الخطة الاستراتيجية؛ للمساعدة على تجنُّب حدوث هذه المخاطر، بالإضافة إلى خيارات إضافية للتخفيف من آثارها.

ويرتبط هذا الفصل ارتباطًا وثيقًا بإطار المتابعة والتقييم؛ إذ تهدف ممارسات المتابعة والتقييم المختلفة إلى قياس التقدم في تنفيذ الأنشطة الرئيسة وتحقيق الأهداف المحددة، مع إيلاء اهتمام خاص بالمخاطر التي تهدد هذا التقدم. وفي حال كان التقدم غير كافٍ أو متعثرًا، قد تستدعي الخطة اتخاذ إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر، وهو ما يُعدّ عنصرًا أساسيًّا في أي تخطيط استراتيجي، للحفاظ على ملاءمة الخطة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات والاستمرار في تحقيق التقدم.

أ. المخاطر الخارجية (خارج تأثير وزارة التربية والتعليم)

الأزمات الإنسانية والصراعات والكوارث الطبيعية

المخاطر والتأثير المحتمل:

قد يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي أو المخاطر الطبيعية إلى تدفق مفاجئ للاجئين واضطراب التعليم وزيادة الضغط على البنية التحتية والموارد، ومن ثم قد تُضعف هذه الصدمات قدرة نظام التعليم على الحفاظ على الاستمرارية والجودة.

خيارات التخفيف:

تفعيل استراتيجية إدارة الأزمات، وتقديم الخدمات للفئات العشر الأكثر عرضة للإقصاء بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشر منصات التعلم الإلكتروني للحفاظ على الاستمرارية مع مراعاة سهولة الوصول إلى الطلبة ذوي الإعاقة، وضمان الجاهزية للتعلم عن بُعد عبر المنصات الرقمية، والتنسيق الوثيق مع الوكالات الإنسانية لتحديث أعداد وبيانات اللاجئين القادمين والمغادرين بشكل مستمر، بما يضمن استجابة سريعة وتعافيًا فعالًا. إضافة إلى ذلك استكشاف استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة حضور وغياب الطلبة.

الضغوط الاقتصادية الكلية والضيق المالي

قد تؤدي حالات الركود الاقتصادي وارتفاع التكاليف إلى تقليص المخصصات العامة للتعلم مقارنة بما هو مُتوقَّع في الخطة الاستراتيجية وزيادة النفقات إلى ما يتجاوز الموازنات المخططة، ما يحدّ من القدرة على تنفيذ تدابير التوسع وتحسين الجودة.

خيارات التخفيف:

إعطاء الأولوية للاستثمارات الأساسية مع مراعاة الفئات العشر الأكثر عرضة للإقصاء، وإنشاء صناديق احتياطية للتعليم لاستيعاب الصدمات، وتحسين التنسيق بين المتبرعين/ات، وحشد دعمهم للحفاظ على البرامج الحيوية إضافة إلى تعزيز الشراكات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية.

اضطرابات دخل الأسر

المخاطر والتأثير المحتمل:

لا تهدد الأزمات الاقتصادية دخل الحكومة فحسب، بل تهدد أيضًا دخل الأسر. وعليه، قد تحدّ الصعوبات المالية من قدرة الأسر على تغطية تكاليف التعليم وتدفع بعضها إلى التكيّف. وفي التعليم المبكر، قد تسحب الأسر الفقيرة أطفالها من رياض الأطفال، ما يقلل من معدلات الالتحاق ويؤثر في العدالة التعليمية. وقد يشهد التعليم الأساسي والثانوي ارتفاعًا في معدلات التسرب وزيادة الضغط على المدارس الحكومية نتيجة انتقال الطلبة من المدارس الخاصة. وقد ينخفض الالتحاق بالتعليم المهني والتقني بسبب التكاليف المُتوقَّعة والعوائد غير المؤكدة، مما يضعف مسار تنمية المهارات.

خيارات التخفيف:

تنفيذ برامج دعم موجّه للأسر الأكثر عرضة للإقصاء، ومراقبة مؤشرات تفصيلية للالتحاق والحضور لتحفيز التدخلات المبكرة، وتعزيز بيئة المدرسة للحد من حالات التسرب والغياب الناتجين عن انخفاض مستوى دخل الأسرة، إلى جانب مراجعة سياسات التعليم الخاص، بما في ذلك سياسات الترخيص والتصنيف.

ب. المخاطر الداخلية (ضمن تأثير وزارة التربية التعليم)

تنفيذ الإصلاح المؤسسي

المخاطر والتأثير المحتمل:

يوفر تنفيذ الإصلاح المؤسسي فرصة لتحديث إدارة التعليم وبيئة التعلم على المدى الطويل، عبر توضيح الأدوار الوظيفية، وتعزيز الاستقلالية والمساءلة المؤسسية، واللامركزية الإدارية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، غير أن هذا التحول قد ينطوي على مخاطر تتعلق بالقدرة التنفيذية، ومقاومة التغيير، والبيروقراطية.

خيارات التخفيف:

يتضمن برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي ضمن الخطة الاستراتيجية تدخلات تستهدف ضمان التنفيذ السلس للإصلاح المؤسسي، وتعزيز الوظائف الأساسية الداعمة لتنفيذ الأنشطة الرئيسة، ويشمل ذلك خارطة طريق واضحة للإصلاح، وتجربة نموذج تشغيل جديد قبل التوسع، إلى جانب خطط للتواصل وخطة إدارة التغيير؛ لضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز قدراتهم، وتدخلات موجّهة لدعم فرق العمل في تبنّي العمليات الجديدة وتحسين كفاءة إدارة التعليم.

مخاطر الوصول

المخاطر والتأثير المحتمل:

تشكّل الغرف الدراسية المكتظة، ومحدودية أماكن رياض الأطفال المخصصة، والفوارق الجغرافية في تخصيص الأراضي تحديات تهدد التوسع المخطط له في التعليم العام والتعليم المهني والتقني، ويؤدي ارتفاع تكاليف البناء ومحدودية الموازنات الرأسمالية إلى تفاقم هذه التحديات، بما يؤثر بصورة مباشرة في الفئات الأكثر عرضة للإقصاء.

خيارات التخفيف:

اعتماد استراتيجيات التوسع التدريجي، ووضع خطط موازنة مرحلية لتوزيع العبء المالي على عدة سنوات وتحسين استغلال المساحات القائمة، وتوفير برامج تطوير قدرات للكوادر التعليمية والإدارية للتعامل مع أعداد الطلبة الكبيرة، واستخدام التخطيط القائم على نظم المعلومات الجغرافية لإعطاء الأولوية للمجالات ذات الحاجة المرتفعة، وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الخاصة لزيادة الوصول مع مراعاة الحاجات الخاصة للطلبة ذوي الإعاقة.

مخاطر الجودة

المخاطر والتأثير المحتمل:

يُعدّ نقص الكوادر المؤهلة، وعدم اتساق ممارسات التدريس، وتعقيد تنفيذ الإصلاحات -لا سيما في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المهني والتقني- من المخاطر التي قد تؤثر في جودة التعليم، وقد يؤثر هذا النقص بشكل خاص على الفئات الأكثر عرضة للإقصاء.

خيارات التخفيف:

استقطاب كوادر تعليمية إضافية وتدريبها في المجالات ذات الأولوية، وتنفيذ برامج التطوير المهني المستمر وبرامج الإرشاد والتوجيه، وتوحيد الحد الأدنى من متطلبات البنية التحتية والموارد، وتجريب المناهج القائمة على الكفايات قبل التوسع في تطبيقها. وفي مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE)، تُقرّر حزمة خدمات أساسية للصفوف الدراسية وتوسيع برامج التغذية المدرسية. أما في مجال التعليم المهني والتقني (TVET)، فيجري تعيين أو إيفاد خبراء من قطاع الصناعة، وتوسيع فرص التعلم القائم على العمل، وإنشاء وحدة لإدارة الشراكات بما يرسخ التعاون المؤسسي مع أصحاب العمل.

مخاطر التحول الرقمي

المخاطر والتأثير المحتمل:

يشكّل ضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية المهارات الرقمية لدى الكوادر، ووجود فجوات في حماية البيانات مخاطر تعيق تنفيذ الإصلاحات المعتمدة على التكنولوجيا، إضافة إلى أن بطء تبنّي الكوادر التعليمية والطلبة الأدوات الرقمية يمكن أن يؤثر على وتيرة التحول الرقمي، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تأخير التحسينات المُتوقَّعة في التعلم.

خيارات التخفيف:

إعداد خطة وطنية لتحديث البنية التحتية الرقمية، وتوفير الدعم الفني المستمر والتدريب، ودمج الثقافة الرقمية في برامج تطوير المعلمين/ات، إلى جانب تطبيق سياسات واضحة لحماية البيانات وتنفيذ حملات توعية لأولياء الأمور حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتعزيز أنظمة البيانات لمتابعة الالتحاق والحضور ومخرجات التعلم.

4. برنامج دعم النظام وإدارة الإصلاح والأداء المؤسسي

يتمثل الهدف الاستراتيجي العام لهذا البرنامج في إرساء هيكل حوكمة تعليمية حديث وفعّال ومرن، يضمن الإدارة الفاعلة لعملية إعادة هيكلة القطاع، ويعظّم مستوى التميز المؤسسي، ويحسّن تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال المساءلة واتخاذ القرار القائم على الأدلة، مع دمجٍ كامل لإدارة الأزمات والمخاطر، والتعليم الأخضر، والتعليم الدامج، والنوع الاجتماعي.

تشمل الأولويات الرئيسة لهذا البرنامج ما يأتي:

- تنفيذ رؤية شاملة للقطاع وتطوير سياسات موحّدة عن طريق إنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية وإطلاقها.
- مواصلة الجهود نحو اللامركزية في قطاع التعليم، بما في ذلك توحيد ونقل المزيد من الصلاحيات والموارد إلى مديريات التربية والتعليم.
- تحديث إدارة الموارد البشرية، والإدارة القائمة على الكفاءات، وإدارة الأداء.
- زيادة حجم وكفاءة تمويل القطاع.
- تعزيز القدرات الإدارية في مجالات المالية والمشتريات، في ضوء الزيادة المتوقعة في أنشطة المشتريات في إطار وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية المستحدثة، وزيادة تمويل المانحين.
- الانتقال من الموازنة القائمة على المدخلات إلى الموازنة والإدارة المالية الموجّهة نحو النتائج، بما يعزّز المساءلة وإعادة التخصيص الاستراتيجي استنادًا إلى الأداء والإنصاف والشمول.
- تعزيز تنسيق المانحين والشراكات.
- مأسسة إدارة الأزمات والمخاطر، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، والدمج في التعليم.
- دمج خطة العمل الموسّعة للمساواة بين الجنسين وإطار الدمج والتنوّع في تخطيط نظام العملية التعليمية ضمن إطار الحماية البيئية والاجتماعية.
- تشغيل نظام تعليمي مرن ومدعوم رقميًّا يضمن تكافؤ فرص الوصول، ويُحسّن استخدام البيانات، ويعزّز القدرات المؤسسية، ويقدّم خدمات حديثة وفعّالة.
- تنفيذ التحول الرقمي ونظم المعلومات بما يتماشى مع رؤية الحكومة الإلكترونية وتحديث القطاع العام.

المكوّنات

1. إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي (إدارة عملية الهيكلة والأداء المؤسسي لوزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية المستحدثة).
2. التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة، وحشد الموارد، والشراكات.
3. إدارة الأزمات والمخاطر وتعزيز مرونة النظام.
4. مأسسة الدمج على المستويات كافة.
5. مأسسة المساواة بين النوع الاجتماعي على المستويات كافة.
6. نظم المعلومات والتحول الرقمي.

البرنامج الفرعي الأول: إدارة الإصلاح والأداء المؤسسي

تهدف عملية إعادة الهيكلة المؤسسية القائمة إلى معالجة افتقار القطاع إلى رؤية شاملة والتجزئة، وازدواجية الحوكمة. وقد تواجه عملية تنفيذها مخاطر مرتبطة بمحدودية القدرات، والمقاومة، والبيروقراطية داخل الهياكل القائمة. ويعاني النظام الحالي مركزية إدارية شديدة مع محدودية تفويض الصلاحيات للمديريات في الميدان والمدارس. إضافةً إلى ذلك، هناك غياب لسياسات قائمة على الكفاءات فيما يتعلق باستقطاب الموظفين واختيارهم وتعيينهم وتوزيعهم (بما في ذلك الكوادر الإدارية)، مما يتسبب في ضعف الكفاءة.

تشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- ✡ تحسين كفاءة واتساق إدارة قطاع التعليم عن طريق التنفيذ الناجح لإعادة هيكلة القطاع والتحديث المؤسسي، بما في ذلك نموذج الحوكمة والإدارة الجديد وتعزيز اللامركزية.
- ✡ رفع مستوى الكفاءة المهنية لإدارة الموارد البشرية المؤسسية بما يعزز الكفاءة والمساءلة.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

1.1. تفعيل وزارة جديدة تحت مسمى وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية

1. اعتماد قرار من مجلس الوزراء بشأن إنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية الجديدة، وتقديم مشروع قانون إلى البرلمان لإصداره.
2. الحصول على موافقة مجلس الوزراء على نظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، بما يشمل مديريات التعليم.
3. تصميم وتنفيذ خطة للتواصل وإدارة التغيير لدعم تفعيل وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، تستهدف الموظفين الداخليين والشركاء الحكوميين والجمهور.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية
1.2. تنفيذ الهيكل التنظيمي على كافة المستويات الإدارية تماشيًا مع سياسة اللامركزية، وتفويض ونقل المزيد من الصلاحيات الرئيسة إلى مديريات التعليم
1. تصميم النموذج التشغيلي والهيكل التنظيمي لمديريات التعليم.
2. تصميم وتطوير خطة دمج مديريات التعليم.
3. تفصيل العمليات الإدارية وتوثيق إجراءات العمل المعيارية الموحدة (SOPs) ومسارات تفويض الصلاحيات.
4. تطبيق تجريبي للنموذج التشغيلي والهيكل التنظيمي.
5. إطلاق النموذج التشغيلي الجديد والهيكل التنظيمي التفصيلي في أنحاء المملكة كافة.
1.3. تطبيق أنظمة اختيار وتوظيف ومساءلة قائمة على الكفاءة لجميع العاملين في التعليم
1. الموافقة على تعليمات أو إرشادات النظام القائم على الكفايات الجديدة لاختيار وتوظيف المعلمين وقادة المدارس (تماشيًا مع خارطة طريق تحديث القطاع العام).
2. صياغة واعتماد ملفات تعريفية وأوصاف وظيفية مهنية قائمة على الكفايات للموظفين الحكوميين (الكوادر الإدارية).
3. تطبيق وتفعيل نظام الرقابة الإدارية / ضبط الجودة (ال ISO) في الوزارة مركزيًا، ومديريات التعليم، والمدارس.
4. تحسين تصنيف الوزارة في جوائز التميز (مثلًا، جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز).

البرنامج الفرعي 2: التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية وصنع القرار القائم على البيانات والأدلة وحشد الموارد والشراكات

تبلغ الاستثمارات الحكومية في التعليم في الأردن حاليّاً حوالي 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل عن المعايير الدولية، ولا يواكب النمو السريع في معدلات الالتحاق بالمدارس في القطاعات الفرعية الرئيسة مثل رياض الأطفال والتعليم والتدريب التقني والمهني، مما يحد بشكل كبير من الحيز المالي اللازم للابتكار وتحسين الجودة. ويزداد هذا التحدي حدة بسبب هيكل الموازنة الذي تهيمن عليه النفقات الجارية؛ إذ تمثل الرواتب والمزايا حوالي 90٪ من إجمالي المخصصات، مما يحد من الموارد المتاحة للاستثمارات الرأسمالية الحيوية والإصلاحات الاستراتيجية لتحسين الجودة.

ولتحسين الشفافية المالية والرقابة المؤسسية، هناك حاجة ملحة إلى دمج التمويلات الخارجية الكبير خارج الموازنة في أنظمة التخطيط وإعداد الموازنات الوطنية، وإنشاء نظام موحد لبرمجة وتنفيذ وإعداد تقارير الموازنات لموارد القطاع جميعها، بمواءمة أنشطة شركاء التنمية مع الخطة الاستراتيجية للتعليم وإطار الإنفاق المتوسط الأجل.

علاوة على ذلك، لا تعكس قواعد تخصيص الموارد الحالية مبدأ الإنصاف بشكل متسق، مما يستلزم اعتماد صيغ تعالج بشكل منهجي التفاوتات المتعلقة بالفقر والإعاقة وإدماج اللاجئين. مع خضوع القطاع لتغيير هيكلي كبير نحو وزارة موحدة للتعليم وتنمية الموارد البشرية، تتطلب الزيادة المتوقعة في تعقيد المشتريات والعمليات الممولة من المانحين تعزيزًا كبيرًا لقدرات تخطيط الموازنة وتنفيذها.

ويجب على النظام أن يسد بشكل استراتيجي الفجوة المستمرة بين " التقييم والتحسين" عبر ضمان أن تساهم نتائج التقييمات الوطنية والدولية - مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) والدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية لقياس تقدم القراءة (PIRLS) - بشكل مباشر في إعداد موجزات السياسات ومراجعات المناهج الدراسية. وهذا يتطلب تحولًا في إدارة الأداء نحو مؤشرات الأداء الرئيسة الموجّهة نحو النتائج، والتي تقيس التعلم وتأثير النظام بدلًا من مجرد تتبع الأنشطة والنتائج. ويتطلب معالجة هذا الأمر أيضًا بناء قدرات محددة للموظفين من أجل تعظيم الاستفادة من أدوات التخطيط المتكاملة، بما في ذلك Ajyal وWebGIS ونموذج المحاكاة.

بالإضافة إلى ذلك، لضمان فعالية القطاع، يجب على الأردن تطبيق معايير واضحة للشراكات الفعالة التي تلتزم بهذا النهج المنسق، مما يخفف العبء الإداري لتقديم التقارير الخاصة بالجهات المانحة ويشجع ثقافة العمل الجماعي والمساءلة المتبادلة.

تشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- ضمان تعبئة وتخصيص موارد مالية محلية وخارجية مستدامة وعادلة وفعالة لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030
- مواءمة آليات الموازنة وتخصيص الموارد والمساءلة مع الأولويات الاستراتيجية، باستخدام أنظمة مالية قوية وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة على مستوى القطاع.
- تعزيز الدعم الخارجي إلى أقصى حد، وتبسيط المساعدة التقنية، وتطوير شراكات وطنية ودولية قوية لضمان تمويل يمكن التنبؤ به وتنفيذ داعم للخطة الاستراتيجية للتعليم.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

2.1 التخطيط المالي والمتابعة وإعداد التقارير

1. تقييم الاحتياجات فيما يتعلق بإعداد الموازنة والأدوات المالية المختلفة القائمة لاستحداث أداة إلكترونية داخلية للوزارة لتخطيط الموازنة وإعدادها.
2. دعم تطبيق نظام تكنولوجيا المعلومات لتخطيط الموازنة وإعدادها وتنفيذها ومتابعتها والإشراف عليها، بشكل مبسط ضمن وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، وذلك عن طريق تصميم برنامج وتطويره وتدريب العاملين عليه.
3. استحداث مرحلة استراتيجية في إعداد الموازنة، تشمل إجراء مراجعة سنوية تتضمن تحليلًا ماليّاً وتحليلًا للإنصاف لتحديد الثغرات وضمان التدخلات في الوقت المناسب للحد من التفاوتات في التعلم وعدم المساواة، في التعليم مع التطبيق التدريجي للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي والتعليم الدامج والمخاطر.
4. ضمان إعداد خطط عمل سنوية فنية ومالية للمديريات والإدارات والأقسام كافة، وتقييم التقدم المحرز سنويّاً.
5. مواءمة هيكل الموازنة مع الهيكل الجديد للخطة الاستراتيجية للتعليم والهيكل الإداري لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية تماشيًا مع ممارسات الموازنة الموجهة بالنتائج.
6. إدماج الخطة الاستراتيجية المكلّفة للتعليم 2026-2030 في إطار الإنفاق متوسط المدى لوزارة المالية، ونشر توقعات مالية متوسطة المدى تُظهر توجه نحو تخصيص 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

7. تحديث نموذج المحاكاة عند توفر بيانات سكانية جديدة، بما في ذلك تحديث خطة التوظيف، والترشيد، وتوسيع رياض الأطفال، ومتطلبات المعلمين، والتخطيط لاستراتيجية توسيع البنى التحتية، والمدارس المستأجرة / نظام الفترتين (القدرة الاستيعابية للاستضافة).

2.2تنمية قدرات مخططي مديريات التعليم والمجتمعات المدرسية على استخدام أدوات تحليل البيانات المستجيبة للنوع الاجتماعي من أجل التخطيط المحلي بناء على الأولويات والاحتياجات

1.تنمية قدرات مخططي مديريات التربية والتعليم (نظم المعلومات الجغرافية واجيال) والمجتمعات المدرسية (أجيال) على استخدام أدوات تحليل البيانات من أجل التخطيط المحلي بناء على الأولويات والاحتياجات.

2.تنمية قدرات مخططي مديريات التربية والتعليم على تحديد احتياجات المديريات الإنشائية (الأبنية المدرسية والإضافات الصفية، ورياض الأطفال ... الخ) بما يتواءم مع خطة الترشيد المدرسية العشرية ليراعي الإنصاف بناء على الفقر، والبعد الجغرافي، وانتشار الإعاقات، وضغط دوام الفترتين، وإعداد الخطط والموازنة من الأسفل إلى الأعلى ليعكسا احتياجات المدارس ومديريات التعليم في عملية اعداد الموازنة السنوية.

2.3 الإدارة المالية والمشتريات

1.تبسيط إجراءات رصد وحصر الاحتياجات (قبل البدء بطرح العطاء): المواد، الكميات، والكلف التقديرية والمواصفات، وذلك عن طريق استحداث نظام إلكتروني لرصد احتياجات المدارس والوزارة وربطه مع نظام المخزون ونظام JONEPS لاستكمال سلسلة الشراء والتوريد.

2. التطبيق الكامل لنظام المشتريات الإلكترونية (JONEPS) عن طريق تدريب الموظفين تدريبًا مكثفًا على استخدام النظام الإلكتروني.

3. حوسبة العملية الإجرائية للمشتريات كاملة بحيث يسمح للشركات الصغيرة والمتعهدين (الإجراءات الصغيرة) بالدخول على JONEPS وتسهيل/تبسيط العملية.

4. تبسيط أشكال التمويل الخارجي (حوار رفيع المستوى من وزارة التربية مع/ بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، وشركاء التنمية).

2.4تعزيز القدرات التقنية والتنسيقية لتنفيذ إطار عمل المتابعة والتقييم والتعلم للخطة الاستراتيجية للتعليم

1. مراجعة وتحديث آليات المتابعة والتقييم الحالية لخطة التعليم الاستراتيجية (ESP) لتتماشى مع خطة التعليم الاستراتيجية الجديدة (2026 (ESP-2030 وإصلاحات القطاع العام الجارية.

2. إنشاء آلية تنسيق مستقرة مع مركز الملكة رانيا وقسم الإحصاء والاقسام الأخرى المعنية المسؤولة عن جمع البيانات وإعداد التقارير.

3. تعزيز قدرات ضباط الارتباط المعنيين بالمتابعة والتقييم في وزارة التعليم على المستويين المركزي والميداني.

2.5تعزيز نظام إدارة البيانات من أجل تحسين المتابعة والتقييم

1. مراجعة عمليات جمع البيانات وتعزيز آلية ضمان جودة البيانات، للحد من تكرار البيانات وضمان اتساق البيانات والتقارير.

2. تطوير أدوات جمع البيانات ودعم تحسين وتطوير أداة إدارة معلومات المتابعة والتقييم

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

2.6تشجيع استخدام البيانات والأدلة في اتخاذ القرارات وتخطيط السياسات

1. تصميم نماذج للإبلاغ ولوحات معلومات لدعم عملية اتخاذ القرارات.
2. دعم المديريات الميدانية في تنظيم عمليات المتابعة الربعية وتقييمات الأداء السنوية، ووضع توصيات للإدارات والوحدات ذات الصلة على المستوى المركزي.
3. مراجعة التقدم المحرز بشكل ربعي استنادًا إلى الخطط التشغيلية على المستوى المركزي.
4. تنظيم ودعم الوحدات والإدارات المركزية في إعداد المراجعات السنوية المشتركة للخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030.
5. تنظيم ودعم تطوير المراجعة النصفية والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030
6. ضمان إعداد التحليلات والدراسات التي تركز على الموضوعات ذات الصلة عن طريق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم.

2.7جمع وتوحيد تقارير الجهات المانحة وتعزيز مأسسة التنسيق بين القطاعات

1. إدارة هيئة السياسات والتخطيط والتنسيق، والحفاظ على استمراريتها بشكل فعال للإشراف على وظائف التنفيذ والمتابعة والتنسيق.
2. ضمان أن اللجنة التوجيهية العليا تجتمع بانتظام وتُجري المراجعة السنوية لإشراك شركاء التنمية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز.
3. إنشاء آلية لإضفاء صفة رسمية للإدماج المنهجي لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات المعلمين ومناصري حقوق ذوي الإعاقة في حوار الشراكة ومع المنظمات المعنية بحقوق المرأة.
4. إنشاء نظام تتبع للمنح والقروض خارج الموازنة يتيح التكاملية مع نظام ال GFMIS
5. اعتماد آلية موحدة لإعداد تقارير الخطة الاستراتيجية للتعليم للجهات المانحة كافة.

2.8تعزيز حشد الموارد والشراكات وحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. مراجعة ومواءمة الإطار الإجرائي للشراكات مع القطاع الخاص بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتعليم (بما فيه المعايير المتعلقة باختيار الشركاء وبناء الشراكات لدى الوزارة، ومراحل بناء الشراكات).
2. اعداد إطار حوكمة للشركاء بين القطاعين العام والخاص PPP
3. تحليل أصحاب المصلحة والشركاء الاستراتيجيين للوزارة وتصنيف الشراكات (الدور ونوع الشراكة والتمويل).
4. تحديد الشراكات الحالية والمحتملة وتحديد الأولويات.
5. عقد الاتفاقيات حسب الأولويات المحددة.
6. متابعة التنفيذ الشراكات.
7. قياس الرضا عن الشراكة / تقييم أثر الشراكة بعد انتهائها.

البرنامج الفرعي 3: إدارة المخاطر وتعزيز صمود النظام

يواجه نظام التعليم مخاطر داخلية وخارجية متعددة (محلية ووطنية وإقليمية). هناك نقص في الاستعداد والوعي للتعامل مع المخاطر على المستويات كافة. لذلك، ينبغي مأسسة على إدارة المخاطر ضمن الهيكل الإداري، الأمر الذي يتطلب تخصيص موازنات محددة ووضع سيناريوهات بديلة. ويواجه الأردن مخاطر مناخية متزايدة (مثل ندرة المياه، وموجات الحر الشديدة، الفيضانات)، التي يجب أخذها في الحسبان في التخطيط والتأسيس للبنية التحتية.

تشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- مأسسة على إدارة الأزمات والمخاطر الشاملة على مستويات نظام التعليم جميعها، ودمج بروتوكولات الاستعداد المنهجي وآليات الإنذار المبكر وإجراءات الاستجابة المنسقة في أنحاء الوزارة والمديريات والمدارس كافة.
- تعزيز قدرة النظام التعليمي على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك ندرة المياه وموجات الحرّ الشديدة والفيضانات، بدمج مبادئ الاستدامة البيئية والتكيف مع المناخ في تخطيط البنية التحتية وتشغيل المدارس والمناهج الدراسية.
- بناء القدرات التقنية والبشرية اللازمة لتقييم المخاطر القائم على الأدلة والحفاظ عليها، وتخطيط الطوارئ، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة والموظفين/ات في حالات الأزمات.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

3.1. ربط الوزارة بنظام اتصالات الأقمار الصناعية مع المديريات والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

1.ربط الوزارة بنظام اتصالات الأقمار الصناعية مع المديريات والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

3.2. تعميم مفاهيم وإجراءات الاستدامة والوعي البيئي

1. عقد ورش تدريبية لضباط الارتباط ومديري ومديرات المدارس حول مفاهيم الاستدامة والوعي البيئي وإجراءاته.

3.3. تطوير الاستراتيجية الوطنية والخطط التشغيلية لإدارة المخاطر والأزمات ودليل موحد لإدارة المخاطر والأزمات في المدارس

1. تحديث استراتيجية إدارة مخاطر الأزمات حتى 2030، ومراجعة تحليل المخاطر، وإعداد خطط استجابة SOPs لكل خطر، وتطوير خطط وطنية للتعليم البديل والدعم النفسي والاجتماعي.

2. إعداد وتطوير دليل موحد لإدارة المخاطر والأزمات يتضمن خطط الإخلاء، والتعامل مع أنواع مختلفة من الطوارئ (كوارث طبيعية، حرائق، وغيرها)، ونشر الوعي في المدارس وتدريب مديري ومديرات المدارس والمعلمين والمعلمات على الدليل الموحد بما يراعي الفئات العشر الأكثر عرضة للإقصاء من التعليم (مع مراعاة احتياجات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة.)

3.4. تدريب كوادر وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم في حالات الطوارئ (EiE)

1. إعداد دليل رسمي للوزارة يتضمن الضمانات والسياسات البيئية والاجتماعية، وإدراجها في المبادئ التوجيهية والخطط.

2. إجراء تقييم لفجوات القدرات، وتطوير حقائب تدريبية، وتنفيذ تدريبات دورية ومحاكاة.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

3.5. تدريب وبناء قدرات المعنيين في إدارة المخاطر والأزمات على كافة المستويات

1. تطوير برنامج تدريبي معتمد متخصص في إدارة المخاطر والأزمات (نظام الرتب).
2. تدريب وبناء قدرات ضباط ارتباط المديريات والمدارس على إدارة المخاطر والأزمات عبر التدريب المعتمد بنظام الرتب.
3. بناء وتنمية قدرات الكوادر الإدارية والتعليمية في مجال الاستجابة الأولية والدعم النفسي الاجتماعي.

3.6. تجهيز المدارس الأكثر عرضة للمخاطر بالمستلزمات الضرورية حسب نوع الخطر (مثل المدارس القريبة على مصانع الأمونيا، والكلور ،أو المدارس الحدودية)

1. توفير كمامات، مواد إسعافات أولية، صيانة مخارج الطوارئ، وتنفيذ حلول هندسية للحد من مخاطر.

3.7. ضمان المدارس المخطط لها كمراكز إيواء مؤقتة مصممة لتلبية الحد الأدنى من معايير الأداء الهيكلي «الإيواء الفوري» وتقليل الضرر المتوقع والتأكد من جاهزيتها

1. تحديد المدارس الآمنة وفق معايير الأداء الهيكلي للإيواء المؤقت، وتقييم جاهزيتها.

3.8. إدماج مفاهيم إدارة المخاطر والأزمات في المناهج

1. إعداد مصفوفة المدى والتتابع لمفاهيم إدارة المخاطر والأزمات.
2. إدماج مفاهيم إدارة المخاطر والأزمات في المناهج التعليمية وفقًا لخطة زمنية محددة.
3. اعداد نشرات وكتيبات خاصة في التعامل مع الأزمات في المدارس.

3.9. تعزيز التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية

1. تطوير مواد مناصرة التعليم خلال الطوارئ تستهدف صانعي القرار والجهات المانحة.
2. عقد ورش عمل مشتركة لبناء قدرات العاملين في مجال مناصرة التعليم.
3. إعداد دراسة جدوى وآليات تشغيلية لصندوق دعم طوارئ التعليم.
4. رسم خرائط الجهات الفاعلة.
5. إنشاء آلية تنسيق منتظمة.

3.10. المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات والأنشطة الدولية والمحلية وإعداد البحوث

1. إعداد دراسات وبحوث تطبيقية حول التعليم في الأزمات، المخاطر، الاستدامة.
2. المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات والأنشطة الدولية والمحلية (مثل: اتفاقية سنداي، والتغير المناخي، ومكافحة التصحر والأوبئة والأمراض المعدية، واليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث)

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

3.11. دعم وإسناد تطبيق معايير المدارس الخضراء

1. بناء شراكات بالتنسيق والمناسقة مع جميع مؤسسات والوزارات الوطنية لوضع اتفاقيات تسهم في تحقيق المعايير الجودة الخاص بالمدارس الخضراء وتطبيقها.
2. إعداد وتطوير دليل معياري (معيار الجودة الخاص بالمدرسة الخضراء) GEP للمدارس الحكومية في الأردن استنادًا إلى الركائز الأساسية الأربع (حوكمة المدارس، المرافق والتشغيل، التدريس والتعلم، المشاركة المجتمعية).

3.12. تحديث وتطوير قواعد البيانات

1. ربط قاعدة بيانات المخاطر مع نظام إدارة المعلومات التربوية ونظام المعلومات الجغرافية (منصة «أجيال») ومع بيانات بعض الشركاء واستنباط لوحة معلومات Dashboard من هذه البيانات.

3.13. التقييم السنوي للمخاطر و السلامة المدرسية

1. تطوير وتحديث أداة التقييم الذاتي الخاصة إدارة المخاطر السنوية وتدريب الكوادر عليها.
2. تنفيذ التقييم السنوي للمدارس الخاصة بإدارة المخاطر بطريقة تشاركية مع الطلبة والمعلمين/ات والأهالي، وتطوير خطة تدريجية لتعزيز الجهوزية وتعزيز البنية التحتية، وتحصين المدارس والطلاب والمعلمين

البرنامج الفرعي 4: مأسسة الدمج

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خلال العقد الماضي، لا يزال نظام التعليم يواجه عوائق هيكلية تحول دون حصول الطلبة كافة على فرص متكافئة في الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه، ولا سيما الطلبة ذوي الإعاقة والفئات الأكثر عرضة للإقصاء الأخرى. وقد وضع الأردن إطارًا تشريعيًّا وسياسيًّا مهمًّا للتعليم الدامج، ولا سيما عبر الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج وولاية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، ما يزال التنفيذ المنهجي لهذه الأطر غير متكافئ، مع وجود فجوات كبيرة في توافر البيانات والقدرات المؤسسية والاستعداد المادي والتربوي للمدارس لاستيعاب الطلبة المتنوعين.

ومن العوائق الرئيسة أيضًا عدم وجود بيانات موثوقة ومصنفة عن الطلبة ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، مما يعيق التخطيط القائم على الأدلة وتخصيص الموارد. ولا يتم تنسيق آليات تحديد الحالات وإحالتها وتقييمها بشكل كافٍ بين الوزارات ومستويات النظام، ولا تدمج منصة " أجيال " بعد البيانات المتعلقة بالطلبة ذوي الإعاقة بشكل كامل بطريقة تدعم التخطيط المحلي. وعلى مستوى المدارس، لا يزال الوعي بالممارسات الدامجة محدودًا، ولا يفي العدد المتاح من المعلمين/ات وموظفي/ات الدعم المدربين/ات تدريبًا كافيًا بالطلب.

ويظل الوصول إلى التغذية عائقًا رئيسًا أمام مشاركة الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض وتحقيقهم نتائج تعليمية جيدة. لذلك، فإن توسيع وتوحيد برنامج التغذية المدرسية هو جزء لا يتجزأ من تفعيل الدمج، مع آثار مباشرة على الالتحاق بالمدارس والحضور والاستعداد للتعلم، لا سيما في الصفوف الدراسية المبكرة.

تتطلب مأسسة الدمج تجاوز النهج القائمة على المشاريع التي ميزت معظم عمليات التنفيذ السابقة، وترسيخ الدمج كوظيفة أساسية للإدارة والحوكمة على المستويات كافة- من الوزارة إلى المدرسة - مع آليات مساءلة واضحة وموازنات مخصصة وتنمية قدرات مستدامة.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- إنشاء نظام بيانات وطني موثوق ومصنف عن الطلبة ذوي الإعاقة، مدمج في منصة «أجيال»، لدعم التخطيط القائم على الأدلة وتخصيص الموارد ورصد الإدماج على مستويات نظام التعليم جميعها.
- تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة ومديريات التعليم والمدارس لتحديد وتقييم والاستجابة للاحتياجات المتنوعة للطلبة ذوي الإعاقة والفئات الأكثر عرضة للإقصاء الأخرى، بما يتماشى مع الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج وولاية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دمج مبادئ وممارسات التعليم الدامج بآليات الحوكمة والتخطيط والمساءلة في وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية على المستويين المركزي واللامركزي، مع ضمان تخصيص موازنة مخصصة وخطوط مسؤولية واضحة لنتائج الدمج.
- توسيع نطاق الوصول إلى برنامج التغذية المدرسية في المدارس العامة، مع إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والصفوف الدراسية المبكرة، للحد من عوائق المشاركة وتحسين الاستعداد للتعلم بين الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

4.1. التطبيق المنهجي للإطار الوطني للدمج والتنوع في التعليم

1. تزويد فريق متعدد التخصصات بالأدوات والأجهزة اللازمة.

4.2. تنفيذ المسح الوطني الشامل للطلبة ذوي الاعاقة

1. تطوير أدوات المسح الوطني.
2. بناء القدرات للمعنيين/ات على أدوات المسح التربوي.
3. إجراء المسح الوطني الشامل في مدارس المملكة جميعها.
4. تحويل الطلبة ممن تنطبق عليهم مؤشرات الطلبة من ذوي الإعاقة وفق المسح لتقييم النفس التربوي لدى المراكز المعتمدة.

4.3. تضمين البيانات والإحصاءات التفصيلية المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة في قاعدة بيانات منصة «أجيال»

1. حصر أعداد الطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية مصنفين حسب نوع الإعاقة.
2. حصر المؤسسات التعليمية الدامجة والمستقبلة للطلبة ذوي الإعاقة مصنفة حسب المديريات
3. تضمين البيانات الخاصة بالطلبة ذوي الاعاقة على منصة «أجيال».

4.4. برامج توعية وكسب التأييد

1. إعداد المواد التوعوية.
2. تنفيذ ورش رفع الوعي وكسب التأييد (دعم تنفيذ مبادرات مجتمعية للتوعية بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة بما يراعي النوع الاجتماعي أو توعوية بالتعامل مع الأزمات والمخاطر).
3. توجيه السياسات المتعلقة ببرامج رفع الوعي.

4.5. دعم المركز الوطني للتعليم الدامج

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

4.6. التوسع في تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية

1. تحديد المدارس غير المشمولة ببرنامج التغذية المدرسية؛ لتوسيع تنفيذ البرنامج في رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى.
2. توفير المواد الغذائية بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان استدامة البرنامج.
3. تجهيز مرافق التغذية في المدارس بما يضمن السلامة والجودة.
4. تنفيذ البرنامج ومتابعة التوزيع لضمان وصول التغذية للطلبة المستهدفين كافة.
5. تقييم أثر البرنامج على صحة الأطفال ونموهم البدني والمعرفي وتحسين ممارسات التطبيق.
6. الاستمرار والتوسع في مشروع التغذية المدرسية للصفوف الأول إلى السادس.

البرنامج الفرعي 5: مأسسة على المساواة بين الجنسين

قدم الأردن التزامات كبيرة في المساواة بين الجنسين في التعليم، بما في ذلك تطوير خطة عمل المساواة بين الجنسين (GEAP++) ومشاركة الوزارة في أطر دولية متعددة. وقد أسفرت هذه الجهود عن أدوات ومواد تدريبية وآليات مؤسسية مهمة، مثل شبكة ضباط الارتباط المعنية بشؤون النوع الاجتماعي. ومع ذلك، ما تزال التفاوتات بين الجنسين قائمة في عدة جوانب من نظام التعليم، ولا يزال مأسسة على النهج المستجيبة للنوع الاجتماعي غير مكتمل.

إن تأنيث مهنة التدريس، وتسرب الفتيان من المدارس لأسباب تتعلق بالنوع الاجتماعي - لا سيما تلك المرتبطة بعمل الأطفال - واستمرار الفجوات في نتائج التعلم بين الجنسين تستدعي اتخاذ إجراءات سياسية محددة الأهداف وقائمة على الأدلة. وعلى الرغم من وجود استراتيجيات وخطط عمل، لم يتم بعد تحقيق التكامل المنهجي لها في الإطار التشريعي والعمليات المؤسسية وأدوات الموازنة الخاصة بالوزارة. ويمثل قانون التعليم الجديد وإنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية فرصة لإدراج متطلبات المساواة بين الجنسين في الأسس القانونية والتنظيمية للقطاع منذ البداية.

وما يزال التنفيذ اللامركزي يمثل تحديًا خاصًّا. ففي حين عُزّز التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي على المستوى المركزي، ما تزال قدرات مديريات التعليم ومواردها لتصميم وتنفيذ خطط عمل محددة الأهداف محدودة. ولذلك، فإن تعزيز شبكة ضباط الارتباط المعنية بشؤون النوع الاجتماعي وضمان تمويل خطط العمل المحلية بشكل كافٍ وخضوعها لمتابعة منهجية هما شرطان أساسيان لتحقيق تقدم ملموس.

يتناول البرنامج الفرعي أيضًا الأعراف الاجتماعية الضارة التي تقوّض مسار التعليم للفتيات والفتيان، بما في ذلك زواج الأطفال وعملهم، من خلال حملات التوعية وتدابير التعليم التعويضي، مع دعم التنسيق مع خدمات الصحة والنظافة الشخصية ذات الصلة بالفتيات.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي للمساواة بين الجنسين في التعليم من خلال ضمان أن تكون قوانين وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية وسياساتها واستراتيجياتها ولوائحها الداخلية متوافقة تمامًا مع مبادئ المساواة بين الجنسين وخالية من الأحكام التمييزية.
- بناء قدرات القيادات التعليمية والإداريين/ات والمعلمين/ات على المستويين المركزي واللامركزي لاعتماد ممارسات التخطيط والموازنة والإدارة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- توفير أدلة على التحديات الرئيسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي - بما في ذلك آثار تأنيث القوى العاملة، والتسرب من التعليم بسبب الجنس، والفجوات في نتائج التعلم - لتوجيه القرارات المرتبطة بالسياسات والتدخلات المستهدفة.
- دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل المعززة للمساواة بين الجنسين (GEAP++) على المستويين الوطني واللامركزي، مع توفير الموارد الكافية وآليات المتابعة والمساءلة.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

5.1. بناء قدرات القيادات التربوية على اتخاذ قرارات مستجيبة للنوع الاجتماعي، مما يسهم بفعالية في صياغة السياسات والبرامج

1. توسيع نطاق تدريب «قيادة التغيير: إدماج مفاهيم العدالة والمساواة في مهارات القيادة» للموظفين الإداريين كافة في وزارة التربية والتعليم (المركزي واللامركزي)، بهدف ترسيخ اعتبارات العدالة والمساواة في عملية اتخاذ القرار المؤسسي.
2. تنظيم دورة تدريب المدربين (ToT) لشبكة ضباط ارتباط النوع الاجتماعي؛ لتمكينهم من تقديم تدريب «قيادة التغيير: إدماج مفاهيم العدالة والمساواة في مهارات القيادة».
3. تعزيز قدرات موظفي وزارة التربية والتعليم في المتابعة والتقييم على المستويين المركزي واللامركزي.

5.2. تدريب/مشاركة المعلمين/موظفي وزارة التعليم في ورش عمل لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

1. توسيع نطاق التدريب على الدليل التدريبي لبرنامج الاستجابة لمفاهيم العدالة والمساواة في التعليم والبيئة المدرسية.

5.3. إجراء مراجعة شاملة من منظور النوع الاجتماعي للقانون الجديد لوزارة التربية والتعليم

1. إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين واللوائح التعليمية القائمة لتحديد الفجوات والأحكام التمييزية، وصياغة التعديلات المقترحة أو الأحكام الجديدة من أجل إدماج النوع الاجتماعي ومنع التمييز السلبي القائم على النوع الاجتماعي.
2. ضمان أن جميع السياسات والاستراتيجيات الجديدة لوزارة التربية والتعليم تتوافق مع أحكام قانون التعليم الجديد وتعكسها.

5.4 إجراء بحوث ودراسات حول المواضيع ذات الأولوية والصلة الدقيقة بقضايا النوع الاجتماعي

1. إجراء دراسة حول الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي لمعدلات التسرب المدرسي والفجوات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم.
2. إجراء دراسة حول المساواة في النوع الاجتماعي في التعليم العالي.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

3. إجراء دراسة حول أثر التأنيث في التعليم.

4. إجراء دراسة حول تأثير برنامج تدريب المعلمين: دمج مفاهيم الإنصاف والمساواة في البيئات المدرسية.

5.5 تقييم الفئات المستهدفة، وإعداد وإطلاق حملة التوعية الوطنية، ونشر أنشطة التوعية

1. تنفيذ حملة توعية وطنية لمنع عمالة الأطفال وزواج القاصرات عن طريق رفع وعي المجتمع بالمخاطر الناجمة عن ذلك.

2. تطوير برامج موجّهة للتعويض الدراسي تمكّن الفتيان الذين تركوا الدراسة بسبب عمالة الأطفال من العودة إلى التعليم الرسمي وإتمامه.

5.6 دعم فريق العمل الوطني المعني بالتنسيق في مجال الصحة والنظافة الشخصية للفتيات

5.7 دعم تنفيذ خطط العمل الخاصة بالمساواة في النوع الاجتماعي على المستويات اللامركزية

1. دعم تطوير خطط العمل النوعية المستهدفة على المستوى اللامركزي، وفقًا لعدد المديريات في الميدان.

2. دعم تنفيذ خطة العمل المستهدفة على المستوى اللامركزي من الناحية المالية.

3. دعم شبكة ضباط الارتباط المعنية بالنوع الاجتماعي وتعزيز قدراتهم على متابعة وتقييم خطط العمل النوعية المستهدفة.

4. إجراء مراجعة منتصف المدة لخطة العمل النوعية المعززة (GEAP++) لتقييم التقدم المحرز مقارنة بالأهداف، وتحديد الفجوات، وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة.

5. إجراء مراجعة نهائية لخطة العمل النوعية المعززة (GEAP++) لتقييم الإنجازات الإجمالية، واستخلاص الدروس المستفادة، وتوجيه التخطيط والسياسات المستقبلية في المساواة في النوع الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 6: نظم المعلومات والتحول الرقمي

يُعدّ التحول الرقمي ضرورة استراتيجية وشرطًا تمكينيًّا لتحقيق الأهداف الأوسع للخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030. وقد استثمر الأردن استثمارات كبيرة في البنية التحتية والمنصات الرقمية، بما في ذلك نظام الإدارة المتكامل "أجيال"، ومنصة التعلم الإلكتروني "سراج"، ونظام المشتريات 'جونبس'، ومنصة المحتوى الرقمي "درسك". ومع ذلك، فقد طُوِّرت هذه الأنظمة بشكل متوازٍ إلى حد كبير، مع قابلية تشغيل متبادل محدودة واستخدام غير متكافئ عبر مستويات نظام التعليم. ونتيجة لذلك، لم تُحقَّق بعد الإمكانات الكاملة للأصول الرقمية الحالية في مجال صنع القرار القائم على الأدلة، والكفاءة الإدارية، وتحسين نتائج التعلم.

إن إنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية يخلق فرصة وواجبًا لترشيد بنية المعلومات في هذا القطاع وتكاملها، ويسهم النظام البيئي المتجزئ للبيانات - الذي يتميز بقاعدة بيانات معزولة، وتعريفات غير متسقة، وحوكمة ضعيفة للبيانات – في الحد من قدرة الوزارة على مراقبة الأداء، وتخصيص الموارد بشكل عادل، والاستجابة للتحديات الناشئة في الوقت الحقيقي. ولا يتطلب التقدم نحو نظام بيئي متكامل للبيانات التعليمية الوطنية التطوير التقني فحسب، بل أطر حوكمة واضحة، وملكية محددة للبيانات، واستثمار مستمر في قدرات الموظفين أيضًا.

وفي الوقت نفسه، يمثل التطور السريع للذكاء الاصطناعي والتقنيات الغامرة وأطر الكفاءة الرقمية تحولًا نوعيًّا في متطلبات أنظمة التعليم. وتوفر الاستراتيجية الوطنية للأردن في مجال الذكاء الاصطناعي إطارًا مرجعيًّا مهمًّا، ولكن ترجمتها إلى قطاع التعليم – عبر دمج المناهج الدراسية وتدريب المعلمين واعتماد المؤسسات لأدوات الذكاء الاصطناعي– تتطلب تخطيطًا مدروسًا وتنفيذًا تدريجيًّا. ويُعدّ ضمان إسهام التحول الرقمي في تحقيق أهداف الإنصاف والمساواة، وألا يؤدي إلى توسيع الفجوات القائمة في الوصول والمهارات الرقمية، مسألة شاملة يجب معالجتها بتوفير الاتصال الشامل وتوفير أجهزة ميسورة التكلفة وتنمية القدرات المستهدفة.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسة ما يأتي:

- إنشاء منظومة وطنية متكاملة ومترابطة لبيانات التعليم، تربط بين المنصات وأنظمة المعلومات القائمة ضمن إطار موحّد لحوكمة البيانات، مما يتيح المتابعة في الوقت الفعلي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وتعزيز الشفافية في إعداد التقارير على مستويات النظام التعليمي جميعها.
- تحديث البنية التحتية الرقمية لقطاع التعليم وتوسيعها، وضمان توفير اتصال شامل بالإنترنت عالي السرعة للجميع، ومعدات موحدة، وأنظمة برمجيات ملائمة للمدارس ومديريات التربية والتعليم كافة.
- دمج الكفاءات الرقمية ومهارات الذكاء الاصطناعي والاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا في المناهج الدراسية الوطنية وأطر التطوير المهني للمعلمين، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للأردن في مجال الذكاء الاصطناعي ورؤية التحديث الاقتصادي.
- تعزيز التحول الرقمي للعمليات الإدارية داخل وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، والحد من الإجراءات الورقية، وتحسين كفاءة عملية المشتريات عن طريق التشغيل الكامل لنظام الشراء الإلكتروني الحكومي JONEPS، وإنشاء بيئة إدارة رقمية لا ورقية.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

6.1. نشر استراتيجية التحول الرقمي على مستوى النظام التعليمي لتحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية ورؤية التحديث الاقتصادي

1. إعداد خطة تواصل وطنية لمراجعة الاستراتيجية (مشاركة مسودة الاستراتيجية).
2. اعتماد الاستراتيجية من القيادات التربوية.
3. عقد ورش تعريفية وتفاعلية لشرح أدوار ومسؤوليات الجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية.
4. نشر الاستراتيجية على موقع الوزارة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

6.2. وضع إطار وطني للذكاء الاصطناعي (AI) في التعليم

1. إعداد إطار وطني لمفاهيم الذكاء الاصطناعي ومستويات الوعي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

6.3وضع إطار وطني للكفاءات الرقمية في مختلف المراحل الدراسية، وإدراج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية والتقييمات

1. تطوير إطار وطني للكفاءات الرقمية متدرج حسب المراحل الدراسية.
2. مواءمة المناهج الدراسية والتقييمات مع الكفاءات الرقمية المعتمدة (مراجعة دورية للمناهج للتأكد من دمج المهارات الرقمية فيها).

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

6.4 تنفيذ سياسة نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS

1. مشاركة السياسة مع أصحاب العلاقة للمناقشة.
2. اعتماد السياسة.
3. نشر السياسة والتدريب عليها.

6.5 متابعة مستوى النضج الرقمي للمؤسسات التعليمية وتقييمه

1. تصميم أدوات التقييم (مثل الاستبيانات) وتنفيذها؛ لقياس النضج الرقمي في المؤسسات التعليمية.
2. إجراء تقييم شامل للبنية التحتية التقنية الحالية في المدارس والإدارات التعليمية.

6.6 إعداد/ تحديث البنية التحتية التكنولوجية (شبكات، برمجيات، تراخيص، معدات) وضمان توفير شبكة إنترنت عالية السرعة تغطي المدارس

1. تحديث الشبكات والمعدات التقنية وتوفير البرمجيات والتراخيص اللازمة وفق معايير موحدة.
2. توفير خدمات إنترنت عالية السرعة ومستقرة للمدارس جميعها عن طريق مشروع الربط ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

6.7 توحيد المواصفات الفنية وإدارة عمليات شراء الأجهزة الرقمية (أجهزة Chromebook) المخصصة للتعليم

1. وضع المواصفات الفنية للأجهزة (Chromebook) و طرح العطاءات سنويّاً.

6.8 تطوير نظام إدارة بيانات التعليم والتعلم الإلكتروني المتمازج: استكمال تطوير منصة «أجيال» حسب الخطة التنفيذية

1. استكمال الوظائف الفنية بالكامل.
2. التدريب بالتوازي مع التطوير.
3. التوعية لمتلقي الخدمة جميعهم.
4. البدء بتطوير وظائف منصة التعلم الإلكتروني ونقل الفيديوهات من منصة «درسك».
5. إطلاق منصة التعلم والتدريب عليها.
6. الصيانة والدعم الفني الدوري.

6.9 إنشاء بيئة إدارية رقمية لا ورقية في وزارة التربية والتعليم

1. أتمتة الإجراءات الإدارية.

6.10 إنشاء منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم: تقييم منظومة البيانات وحوكمتها

1. جرد الأنظمة، وتحديد مالكي البيانات، وتقييم الجاهزية.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

2. إعداد إطار حوكمة البيانات التربوية.

3. تحديد نماذج البيانات، ومؤشرات الربط، والتعريفات الموحدة.

6.11 إنشاء نظام وطني متكامل لبيانات التعليم: توسيع ودمج منصات التعليم ذات الأولوية

1. ربط الأنظمة عبر واجهات تكامل (APIs).

2. إكمال عملية تطوير وتكامل نظم المعلومات الإدارية الأساسية لدعم الحوكمة الإلكترونية.

3. عكس خصائص سياسة EMIS على منصة «أجيال».

4. تضمين استخدام منصة «أجيال» في حصر بيانات الطلبة والتعلم والمحتوى الإلكتروني بما يراعي الطلبة لأكثر عرضة للإقصاء من التعليم.

5. توسيع دور منصة صيانة المدارس (SSMM) لتشمل المدارس جميعها (المدارس المفعّلة على المنصة حوالي 900 مدرسة).

6. ربط منصة التعليم غير النظامي مع منصة «أجيال».

7. تطوير نظام المعلومات الجغرافية وتحديث الخريطة المدرسية الإلكترونية (عقد صيانة للأنظمة الخاصة بقاعدة البيانات الجغرافية المتعلقة بالخريطة المدرسية، تحديث نظام WebGIS وتطويره وتوطينه، وتحديث البيانات المدخلة على نظام المعلومات الجغرافية من مصادرها الرسمية (الداخلية، والخارجية).

6.12. إنشاء منظومة وطنية متكاملة لبيانات التعليم: مراقبة وتغطية تكامل البيانات

1. قياس نسبة التكامل، وتقارير دورية.

6.13. إعداد إطار تدقيق جودة البيانات وتنفيذ عملية تدقيق البيانات

1. تحديد قواعد البيانات الحرجة وربطها بالأهداف الاستراتيجية.

2. إعداد إطار تدقيق جودة البيانات.

3. تدقيق تقني لمحتوى البيانات، وتوثيق الفجوات.

4. تنظيف البيانات وتحسين جودتها.

6.14. بناء مستودع بيانات لوزارة التربية والتعليم محدّث

1. تحليل الوضع الراهن وجاهزية البيانات.

2. إعداد نموذج البيانات الموحد.

3. تصميم معمارية مستودع البيانات.

4. بناء البيئة التقنية وتخزين البيانات.

5. أتمتة التحديث وربط الأنظمة.

6. تطوير لوحات مؤشرات وتقارير تحليلية.

الأنشطة الأساسية/ الأنشطة الفرعية

7. سياسات أمن، وصلاحيات، وتشفير.

6.15 إعداد حالات استخدام البيانات التعليمية لدعم عملية صنع القرار وتحسين النتائج التعليمية، وتفعيلها

1. تحليل التحديات التربوية والاقتصادية وربطها بالبيانات المتاحة.
2. تحديد معايير الأثر النوعي والاقتصادي والجدوى.
3. تحديد حالات استخدام البيانات وصياغتها.
4. مواءمة الحالات مع مؤشرات الأداء والبرامج الوطنية.
5. قياس التحسين في جودة التعليم والخدمات.
6. مراجعة الحالات حسب النتائج وتحديثها.

6.16 توظيف منصة «سراج» والتوسع في تطبيقها

1. التوسع المؤسسي في اعتماد منصة «سِراج».
2. إنشاء حسابات، وإدراج المحتوى التفاعلي، وربط الواجبات والأنشطة بالمنصة.
3. إنتاج محتوى متوافق مع المناهج الوطنية وتحديثه.
4. حملات إعلامية، حووافز للمدارس والمعلمين المتميزين.
5. لوحات متابعة، وتقارير دورية، وتحسين تجربة المستخدم.

6.17 توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم من حيث تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي

1. تنفيذ مشروع مهارات الذكاء الاصطناعي ضمن المنهاج.
2. تطوير نظام توقع أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم.
3. تقييم أداء المعلمين والطلبة حسب نتائج الطلبة عن طريق الذكاء الاصطناعي لتحديد الفجوات ومعالجتها.

6.18 إدماج تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز في التدريس والتعلم

1. تحليل المناهج وتحديد الدروس القابلة للتطوير.
2. تطوير وحدات دراسية بتقنيات VR/AR
3. توفير أجهزة VR/AR، والدعم المستمر للمعلمين والمعلمات.
4. تجربة الدروس في الصفوف، وجمع التغذية الراجعة.
5. توفير أدوات بناء محتوى عام باستخدام منصة «أجيال».

